

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ظاهرة الاستغناء
في

قَضَايَا النِّجْوَةِ وَالْمَصْرِفِ

الدكتور

د. بكامل الخويشكي
جامعة الإسكندرية

١٩٩٦

دار المعرفة الجامعية

٤٠ ش - سولير - الأزاريطة - ت ١٦٣ - ٤٨٢٠

٢٨٧ ش - قال السوس - الشاطي - ت ١٤٦ - ٩٧٣

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين . سيدنا محمد ﷺ
وعلي آله وصحبه أجمعين .

وبعد،،،

فهذا البحث وعنوانه «ظاهرة الاستغناء في قضايا النحر والصرف»

وقد حاول جاهدًا استقراء هذه الظاهرة عند النحاه والصرفيين محدداً أبعادها
ومتبهاً لمداها ، ومبرزاً لآثارها ومميزاً عما يشبهها من ظواهر ومتغيرات ، وذاكراً للدوافع
اللبجوة إلى هذه الظاهرة ودلالاتها المختلفة .

وقد تضمن الفصلان الأول والرابع لكل ما يمكن أن يقال في مثل هذه المقدمة من
كلام حول الاستغناء والدوافع المؤدية إليه والدلالات الناجمة وراء شيوعه :..... فقط ، يقر
الباحث أن دافعه وراء قيامه بهذا البحث هو محاولة الوقوف على واحدة من الظواهر التي
تبرز قيمة الفصحي ، وتكشف عن عناصر القوة فيها ، فضلاً عن إمكاناتها المتعددة في
التعبير عن الأشياء ..

كما يريد أن يلفت إلى أن نسبة تردد ظاهرة الاستغناء مع قضايا النحر كانت أكثر
منها مع قضايا الصرف بما في ذلك أن قضايا النحر بطبيعتها أكثر من قضايا الصرف ، وقد
ترتب عليه هذا التفاوت الملحوظ في حجم الفصول إذ ورد الفصل الثاني ، وهو بعد
الاستغناء في قضايا النحر، أكبر حجماً عن بقية فصول الكتاب .

كما نلفت إلى أنه لم يكن أمامنا طريقة محددة لترتيب قضايا النحر أو الصرف في
الفصلين عند التناول فقد ورد الترتيب على النحو الوارد في البحث عشوائياً . فكانت
ظاهرة الاستغناء ذاتها هي الشغل الشاغل للباحث ومن ثم كان الاهتمام باستقرارها
وابرزاها وتحديد أبعادها فوق الاهتمام بترتيب القضايا فضلاً عن أنها

وقد تمثلت الخطة التي رأيناها محققة للهدف من هذا البحث في :

أربعة فصول وخاتمة تعقبها قائمة بأهم المصادر والمراجع .

أما الفصل الأول : فعنوانه «ظاهرة الاستغناء» وقد تضمن الحديث عن معنى الاستغناء والتعبيرات المختلفة التي استخدمها القدماء للتعبير عن هذه الظاهرة مع بيان ماورد من أهمية لها عند القدماء فضلاً عن رصد ماورد من ملامح لهذه الظاهرة كما عرض لذكر الدوافع التي جعلت العرب يلجئون إلى الاستغناء في كلامهم كما عرض الفصل لتحديد كل مايمكن أن يندرج تحت مصطلح الاستغناء من مصطلحات شائعة عند النحاة والصرفيين ومنها : الحذف الواجب ، والعدل ، ومن الاستغناء أيضاً جانب واحد من القلب المكاني وهو الجانب القياسي منه .

كما عرض الفصل بإيجاز لكيفية تناول المحدثين لظاهرة الاستغناء وقد عبرو عنها بالإلغاء وذلك لما ورد من مناقشات حوله فيما صدر عن مجمع اللغة العربية وما ورد عن دعاة الإصلاح في اللغة .

كما حدد الفصل أن نسبة تردد ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو كانت أكثر منها في قضايا الصرف .

وقد انتهى الفصل بذكر ماكان من أهداف لهذا البحث ومنها محاولة إرساء قواعد ظاهرة الاستغناء تسهم في تحديد ملامحها وتوجد تمايزاً بينها وبين غيرها من الظواهر الشبيهة .

والفصل الثاني : وعنوانه «ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو» وفيه تناول ومعالجة للقضايا النحوية التي ارتبطت بظاهرة الاستغناء وهي : النداء ، وكان

وأخواتها ، والفاعل (ومع ماورد عن الفاعل وأن الاستغناء عنه يعد من الظواهر الأسلوبية اللاحقة في العربية فقد عرض له هذا الفصل من خلال :

— استغناء الفعل الثلاثي المبني للمعلوم بمادته عن الفاعل .. ومع ماورد عنه فهناك عدد من القضايا التي ورد الاستغناء عن الفاعل مرتبطاً بها وهي :

صیغتا التعجب (ما أَفْعَلَهُ وَأَفْعِلْ بِهِ) ، وأفعال الاستثناء (عَدَا ، وَخَلَا ، وَحَاشَا ، وليس ، ولا يكون) والأفعال المكشوفة بـ (ما) والتي لأفواعل لها وهي (قَلَّ ما ، وكثُرَ ما وظالما ، والفعل الأول في صيغة التازع حين لا يذكر معه فاعل .

— استغناء الفعل المبني للمجهول بمادته عن نائب الفاعل .

ثم عرض الفصل للكلام عن الغرض من الاستغناء عن الفاعل ، (والضمائر ، والتمام في أفعال المقاربة والرجاء ، واسم المصدر ، والاشتغال ، وتون التوكيد الخفيفة ، والفعل المضارع (باعتباره من أبواب النيابة وفي حالات كونه منصوباً أو مجزوماً) ، والاستفهام ، وأسماء الأفعال ، والتوابع وهي (النعت والتوكيد والعطف والبدل) وجمع المذكر السالم وجمع المذنت السالم ، والنكرة والمعرفة ، والحال والحروف (ويتضمن حروف الجر وحروف غير الجر) ، ومفعولاً ظن وأخواتها ، وشبه الجملة ، والخبر ، وحذف المبتداء وجوباً ، وحذف الخبر وجوباً ، وحذف المبتدأ والخبر ، والمثنى ، والعلامة ، واسم الإشارة ، والقسم ، والعدل ، والتنوين ، والتفضيل ، والاستثناء ، والتمييز ، والمفعول له ، واستغناء الجملة عن الحرف والفعل ، ولا سيما ، والأسماء الستة ، والإضافة ، والمصدر النائب عن التلغظ بلفظه ، والموصول ، ولا النافية للجنس ، والظروف ، واسم الفاعل العامل عمل الفعل ، والشرط ، وصيغ المبالغة العاملة عمل الفعل ، واسم المفعول العامل عمل الفعل ، الصفة المشبهة باسم الفاعل العاملة عمل الفعل ، وإن وأخواتها ، وحركات

الإعراب ، والمفعول به ، والفعل)

- الفصل الثالث : وعنوانه «ظاهرة الاستغناء في قضايا الصرف» وفيه

تناول ومعالجة قضايا الصرف التي ارتبطت بظاهرة الاستغناء وهذه القضايا هي :

- جموع التكسير (ومن ذلك الاستغناء بصيغ جمع القلة عن جمع الكثرة ،

والاستغناء بصيغ الكثرة عن صيغ القلة ، والاستغناء ببعض صيغ القلة عن بعض .

- التصغير

- والأفعال الملازمة للبناء للمجهول .

- والأفعال ناقصة التصرف أو الجامدة .

- والاستغناء ببعض الصيغ عن بعض .

- والاستغناء في صيغتي التعجب .

- والاستغناء في التعمير .

- والاستغناء في النسب .

- الفصل الرابع : وعنوانه «ظاهرة الاستغناء في دوافعها ودلالاته» وفيه

تحديد للدوافع التي كانت وراء لجوء العربي لظاهرة الاستغناء في كلامه فضلاً عن

الدلالات الناجمة وراء شيوع هذه الظاهرة .

ثم الخاتمة وبعدها ثبت بالمصادر والمراجع والفهرست .

وحيث إن مثل هذا البحث يخدم قضايا النحو والصرف وهي قوام اللسان العربي

فكان من الأفضل استشارة كتب اللغة فضلة عن كتب النحو والصرف وهو ما ورد بيانه
في قائمة المصادر والمراجع من هذا الباب .

ولا يفوتني هنا أن أتقدم بمصليكم : كبرى وجزيل امتناني لجميع أساتذتنا في العلوم
اللغوية بجمهورية مصر العربية على ما قدموا لنا من جهد كان المرشد لنا والدليل ، جزاهم
الله عنا كل الخير .

وما توفيقي إلا بالله ، منه العون والسداد وعليه التوكل والاعتماد .

دكتور

زين كامل الخويسكي

كلية التربية — جامعة الاسكندرية

رفع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الأول

ظاهرة الاستغناء

ظاهرة الاستغناء في قضايا النحر والعرف

فلم يرد الحديث عن ظاهرة الاستغناء في باب واحد عند القدماء بل ورد ذكرها في أماكن متفرقة ، وبصور متباينة ، وهي تعني الاكتفاء بفعل عن فعل أو بصيغة عن صيغة أو باسم عن اسم أو بحرف عن حرف ، أو هو العِدُولُ عن صيغة إلى صيغة أو من بنية إلى بنية أو من استعمال إلى استعمال آخر ، وقد استخدم القدماء لهذه الظاهرة تعبيرات مختلفة منها :

لفظ الاستغناء ، أو الفعل استغنى ، أو يُستغنى به ، أو استغنوا بها ، أو استغنيت ، أو فاستغنيت عنها ، أو حتى يستغنوا ، أو استغنوا عنها ، أو يستغنون ، أو لاستغنائه .

قال سيويه : ولم نسمعهم قالوا : قُفِرَ ، كما لم يقولوا في الشديد شُدُّ ، استغنوا
باشتدَّ واقتصر كما استغنوا باحمرارَ عن حمِرَ ، وهذا هنا نحو من الشديد والقوى
والضعيف ^(١)

وقال في موضع آخر : فأما القردة فاستغنى بها عن أفراد ، كما قالوا ثلاثة خسوع ،
فاستغنوا بها عن أشباع ، وقالوا : ثلاثة قروء فاستغنوا بها عن ثلاثة اقروء ^(٢) وقوله :
وذلك قولهم ، ثلاثة رجلة واستغنوا بها عن أرجال ^(٣)

وقوله : «واذا أردت أن تخفف أراؤه قلت : رَوَّه ، تلقى حركة الهمزة على الساكن
وتلقى ألف الوصل ، لأنك استغنيت حين حركت انذى بعدها ، لأنك إنما ألحقت ألف
الوصل للسكون ، ويدلك على ذلك : رَ ذاك ، وسلَّ ، خففوا أرا واسأل ^(٤)

وقوله «وربما جاء (الأفعال)» يستغنى به أن يكسر الاسم على البناء الذي هو لأكثر
العدد فيغنى به ما عني بذلك البناء من العدد وذلك نحو :

قَسَّبَ وَأَقْسَبَ

وَرَمَنَ وَأَرَسَنَ

١ - الكتاب لسيويه ج ٤ ص ٣٣ تحقيق / عبدالسلام هارون

٢ - السابق نفسه ج ٣ ص ٥٧٥

٣ - السابق نفسه ج ٣ ص ٥٧٤ وينظر : المختضب للمبرد ج ٢ ص ١٠٢ .

٤ - الكتاب ج ٤ ص ٥٤٦ .

ونظير ذلك من باب (الفعل) الأكف والأرأد^(١) . وقوله «فمن ذلك اسم وابن» ، تقول سُميَ وبنيَ حذفت الألف حين حركت الفاء فاستغنت عنها ، وإنما نحتاج إليها في حال السكون^(٢) .

وقال «وإنما امتنعوا أن يشنوا عشرين حين لم يجيزوا عشرونان واستغنوا عنها بأربعين ، ولو قلت ذا لقلت مائتانان ، وألفانان ، واثنانان ، وهذا لا يكون ، وهو خطأ لا تقوله العرب^(٣) .

وقال «ولكن الصفة ربما كثرت في كلامهم واستعملت وأوقعت مواقع الاسماء حتى يستغنوا بها عن الأسماء كما يقولون : الأبتث فهو صفه جعل اسماً ، وإنما هو لون»^(٤) .

قال «ولم يقولوا في عُرْيَان : عراؤ ولا عرأيا ، استغنوا بعراه لأنهم لما يستغنون بالشئ عن الشئ حتى لا يدخلوه في كلامهم»^(٥) .

قال السيوطي «ورد بأن العرب قد تستغني بالفرع عن الأصل بدليل أنه وردت جموع لامفرد لها كمذاكير ونحوه ، وهي لاشك ثوان عن المفردات قال أبو حيان : وهذا اغلاف لا يجدي كبير فائدة»^(٦) .

١ - السابق نفسه ح ٣ ص ٥٧٠ .

٢ - السابق نفسه ح ٣ ص ٤٥٤ .

٣ - السابق نفسه ح ٣ ص ٣٩٣ .

٤ - السابق نفسه ح ٣ ص ٢٠١ .

٥ - السابق نفسه ح ٣ ص ٦٤٦ .

٦ - معجم الهوامع ح ١ ص ١٦٤ .

وكذا تحدث سيبويه عن الاستغناء في مواضع من كتابه على ما ذكرنا بعضاً منها باعتبارها تحتاج إلى تبيين في كتابه (المقتضب) وقد ذكر من هذا التعبير يقول «ومن كلامهم الاستغناء عن الشيء بالشيء حتى يكون المستغنى عنه مُسْقَطاً ، ولو احتاج شاعر لجاز أن يقول في رجل : أَرْجُلٌ ، وفي سبع : أسباع ، لأنه الأصل»^(١)

وقد تعرض المبرد للاستغناء في نحو تسعة وعشرين موضعاً من كتابه .

ويقول ابن يعيش «اعلم أن العلم اخاص لا يجوز اضافته ولا إدخال لا التعريف فيه لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر»^(٢)

فظاهرة الاستغناء كانت لها أهميتها عند القدماء ، ويؤكد لنا ذلك أنهم يصرحون بها عند استخدامها وعند الاستغناء عنها أيضاً فمن مواضع استغنائهم عن الاستغناء ماورد في قول سيبويه «فإذا وصلوا إلي أن يكون التحقير صحيحاً بحذف زائدة . لم يجاوزوا حذفها إلي مالم حذفوه لم يستغنوا به كراهية أن يخلوا بالاسم إذا وصلوا إلي أن لا يحذفوا إلا واحداً ، وكذلك لو كسرت له للجمع لقلت : لغاغيزه»^(٣)

قال السيرافي «وذلك أن : تغيزي فيها ثلاثة أحرف زوائد ، وهي الغين والياء وألف التانيث ، فأما إحدى الغينين من الحروف الزوائد والياء رابعة ، فإذا حذفنا ما احتجنا إلي حذف ألف التانيث لأنها تقع بعد حذف الياء خامسة ، وإن حذفنا الألف لم نحتاج إلي حذف الياء فكان حذف الألف أولى»^(٤)

وقد يستغنون عن الشيء ويعرضون عنه بشئ آخر قال ابن جني ومن ذلك أنهم

١ - المقتضب ج ٢ ص ٢٠١ .

٢ - شرح المفصل لابن يعيش ط ١ ص ٤٤

٣ - الكتاب ج ٢ ص ٤٤

٤ - السابق نفسه ج ٣ ص ٤٤

عوضوا في المصدر ما حذفوه في الفعل فقال : أكرم يُكرم ، فلما حذفوا الهمزة في المضارع أثبتوها في المصدر فقال الإكرام ، فدل هذا على أن هذه المثل كانت جارية مجرى المثال الواحد ، ألا تراهم لما حذفوا ياء فرازين عوضوا فيها الهاء في نفس المثال فقالوا فرازانه ، وكذلك لما حذفوا فاء عدة عوضوا منها نفس التاء ، وكذلك آتق في أحد قولي سيويه فيها : لما حذفوا عينها عوضوا منها الياء في نفس المثال^(١)

وقد يكون الاستغناء عن صيغة كثر استعمالها إلى صيغة أقل استعمالاً لكنها الأقيس ويلجأ إليها المتحدث الفصيح مضطراً ، كما قالوا : أَرْجَالٌ جمع رَجُلٍ بدلاً من رجال على نحو ما أشار إليه سيويه فيما نقلنا عنه آنفاً .

ومن ملامح تلك الظاهرة أن فيها استغناء للاضطراب نعدل فيه عن كثير مستعمل إلى قياس أقل استعمالاً ، وحديث المبرد عنها يعطيها حكم القانون الذي يجعل من حق الأجيال المتعاقبة على منهل اللغة الفصيحة أن يحدوا حذوه ، وأن يسيروا على دربه ، إذ يقول المبرد «ولو احتاج شاعراً لجاز أن يقول في رجل : أَرْجَالٌ ، وفي سبع : أسباع لأنه الأصل» وهو ما سبق أن رصدناه عن المبرد .

فظاهرة الاستغناء كما نرى كثيرة الانتشار في كتب القدماء ، وبرغم كثرتها وانتشارها لم تجد حظها من الدرس العلمي المنهجي الذي يتبعها ويحلل أسبابها ويكشف عن قيمة وجودها في اللسان العربي ، ويضع لها سياجاً محكماً من المصطلحات العلمية شأن غيرها من الظواهر النحوية والتصرفية التي وجدت حظها من رعاية واهتمام القدماء والمحدثين .

ولعل من أهم الدوافع التي جعلتهم يلجئون إلى الاستغناء أن اللغة العربية لديهم كانت نابعة من الفطرة ولا تخضع لتعلم أو كسب مع ملاحظة أن المثلي لا بد أن يكون

على ذكر من الدلالات المرادة وألا يحدث عنده لبس من جراء الأداء في الاستغناء . فضلاً عن كثرة الاستعمال ورغبة في التخفيف . كما قد يكون الاستغناء للاستحسان قال ابن جني «وكما قلبت الواو ياء استحساناً لأعن قررة علة في نحو :

غديان ، وصف من غدى بكسر الدال ، وغثيان ، وأبيض لياج شديد
البياض»^(١)

ويكون أيضاً للإيجاز والاختصار فالإيجاز هو تقليل الكلام دون إخلال بالمعنى وهو على نوعين هما :

إيجاز حذف ، وإيجاز قصر ، أما إيجاز الحذف فيكون بإسقاط كلمة للاجتماع عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوي الكلام ، وسوف يعرض الفصل الرابع من هذا البحث لتفصيل القفل في الدوافع وراء شيوع هذه الظاهرة ودلالاتها في اللسان العربي .

وقد بحثت في شتى المصادر والمراجع عن النحاء والصرفين بغية جمع ومعالجة ماتفرق عن ظاهرة الاستغناء ، وكان الملاحظ في هذه الظاهرة أنها في قضايا النحر أكثر منها في قضايا الصرف .

ولما كانت تشغل حيزاً كبيراً من اهتمامات القدماء رأينا ان نوليها فضل عناية وأن نبرزها كظاهرة تستاهل الدراسة والتوقف لأنه لا يمكننا الوقوف عند مجرد مناطق به اللغويون العرب ونسلم به تسليماً لا اعتراض فيه ولا وقوف عليه ، فليس معنى أنهم قالوا بالاستغناء أن نقف عند حدود هذا المصطلح وحسب فبالاستقراء والتتبع وجد أن هناك أشياء كثيرة يمكن أن تندرج تحت هذا المصطلح وتكون جزء منه ومنها :

الحذف الواجب مثلاً يري ابن السراج أن الحذف يختص بحاله إسقاط العامل وإبقاء المعمول على ما كان له من حكم إعرابي^(١).

وقيل بأن حذف ما يستغنى عنه من الكلام نوع من أنواع البلاغة على أن هناك وجهة نظر أخرى ترى أن العربي ما كان يحذف إلا إذا كان الحذف بين المرادة وأنطق بحجته من الذكر ، فالذي يحذف يكون أنطق مايكون إذا لم ينطق ، وأتم مايكون بياناً إذا لم ين^(٢) ، والنحاة عندما حذفوا أو قدروا كانوا على أصول مقرره فقاوسوا النظر على النظر واستدلوا بالحاضر على الغائب ، ورأوا المحذوف في المذكور ، تهديهم ملاحظة بارعة^(٣) ثم هولون من ألوان التعبير ، وخصيصه من خصائص العربية ، والنحاة العرب . حينما حذفوا أو قدروا فهم متفقون مع أحدث النظريات المعاصرة يتفق مع فكرتهم في أن النحوي ينبغي أن «يربط البنية العميقة ببنية السطح ، والبنية العميقة تمثل العملية العقلية في اللغة»^(٤) .

ويرى البحث . منعاً للإطالة والتضخم - الإحالة إلى كتب النحو والصرف المختلفة وقد رصدت فيها حالات الحذف على أن يكون التعامل مع الحذف الواجب منها على أنه من الاستغناء .

وما ورد في هذا البحث من ذكر لبعض مواضع الحذف الواجب فكان لارتباط ذلك بالقضية موضوع الدراسة .

وأكثر ما يعرف عن هذه الظاهرة إهمال المستغنى عنه تماماً ، أو على «حد تعبير المبرد لا وحتى يكون المستغنى عنه مسقطاً» أو ترك صيغة مستعملة إلى صيغة أخرى أدل على المراد ، وأكثر موافقة للصناعة النحوية .

١ - الأشباه والنظائر ج ١ ص ١٣

٢ - دلائل الإعجاز ص ١٠٦

٣ - من قضايا اللغة والنحو ص ٩٢ للأستاذ / علي النجدي ناصف .

٤ - النحو العربي والدرس الحديث ص ١٥١ للدكتور / عبده الراجحي .

ومن هنا يدخل في الاستغناء ظاهرة العدل ، ويخرج ظاهرة التقدير ، وأنواع من ظاهرة الحذف . ففي ظاهرة التقدير نضع في اعتبارنا المقدّر ، ومثال ذلك :

قوله تعالى : «وَأَنْ تَعْقُرَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى» سورة البقرة آية ٢٣٧

وقوله تعالى : «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ» سورة البقرة آية ١٨٤

فنحن نقول : أن وما دخلت عليه مصدر مؤول تقديره في الآيتين : عفوكم أقرب للتقوى ، وصومكم خير لكم .

وكلا المصدرين الصريح والمؤول في اعتبار المتحدث ، وليس فيه ظاهرة العدل ، وهي أحد أسباب منع الصرف مع العلمية ، فنعدل عن صيغة إلى صيغة والمعدل عنه ، والمعدل إليه كلاهما في أكثر الأمر — في اعتبار المتكلم — فمَتْنِي معدولة عن اثنين اثنين

وثلاث معدولة عن ثلاثة ثلاثة

ورباع معدولة عن أربعة أربعة

وكذلك :

عَمَر معدول عن عامر لكن في الصيغة المعدول إليها معنى مقصود له مسوغه النحوى في الدرس اللغوى .

وفيما خرج من الاستغناء الحذف والقلب المكانى . فخرجت ظاهرة الحذف ، لأننا في الحذف اللغوى نضع في اعتبارنا المحذوف ونقدّره ، وبصفة خاصة الحذف جوازاً ، الذي يقع لدلالة دليل عليه ، وأما المحذوف وجوباً ، ففيه صورة من صور الاستغناء وقد اتضح في هذا البحث حين عرض لبعض قضايا النحر والتي كان فيها الحذف صورة من صور الاستغناء فاستخدم الحذف مباشرة دون أن ينوه أنه الاستغناء ..

أما القلب المكانى : وهو تقديم بعض حروف الكلمة على بعض ، ولها دلالة لغوية هامة تختلف عن الاستغناء ، لأن المقلوب والمقلوب عنه يستخدمان جميعاً ، فنقول : حادى وواحد ، ويس وأيس ، وجذب وجبد .

ففى سياق حديثه عن القلب المكانى يقول برجماتر «واللغة العربية ، كثيراً ما احتفظت بالصورة الأصلية للكلمة ، مع الصورة الجديدة ، أى التى طرأ عليها التقديم والتأخير ، فأحياناً يمكن معرفة أيتهما هى الأصلية بالرجوع إلى اللغة العربية وحدها ، كما هو الحال فى كلمة : (مزراب) و «مرزاب» فحيث إن الفعل منهما : زرب ، لارزب ، يتقرر أن الكلمة الأصلية : مزراب ، وأن مرزاب مقلوب منها»^(١) .

على أن هناك نوعاً من القلب المكانى نعه من قبيل ظاهرة الاستغناء وهو الجانب القياسى منه مثل : آبار ، وآرام ، وجواء وشواء ونحوها على أساس أن الأصل منه غير مستعمل .

فالاستغناء على ما رأينا ظاهرة متميزة فى لغة العرب لها مواضعها فى النحو ولها مواضعها فى الصرف وكانت فى القضايا النحوية أكثر منها فى القضايا التصريفية وفرق كبير بين ماورد من هذه الظاهرة عند القدماء ومادارت المناقشة حوله عند المحدثين فيما صدر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة والوارد فى الجزء السادس والأربعين فى ذى الحجة ١٤٠٠ هـ وفيه ملاحظات حول تيسير النحو منها :

— إلغاء الإعراب التقديرى للمقصور .

— إلغاء الإعراب التقديرى للمضاف لىاء المتكلم .

— إلغاء الإعراب التقديرى للمقصور .

— إلغاء الإعراب المحلى .

أضف إلى ذلك ما سبق أن دعا إليه دعاة الإصلاح^(١) في اللغة والذين اعتبروا أن الرقى والتطور يتناولان فيما يتناولان اللغة وقواعدهما ومن ذلك دعوتهم إلى هجر الإعراب لأنه في نظرهم ليس سعة المصر بل هو شئ قديم وقد تبلورت هذه الدعوة في أوائل هذا القرن العشرين عندما دعا قاسم أمين (١٨٦٧ — ١٩٠٨) لتحرير المرأة كما نادى أيضاً بتحرير اللغة واستعمال العامية وما وجد من تأثير من المستعمرين والمستشرقين .

فضلاً عما ورد عن الدكتور أنيس فريجة في كتابه (نحو عربية ميسرة) المطبوع سنة ١٩٥٥ م وقد نادى أيضاً بترك الإعراب وكذلك ما ورد عن (وليم ولكوكس) مهندس الري الانجليزى الذى وفد إلى مصر سنة ١٨٨٣ م فى أول عهد الاحتلال البريطانى فى مصر وكان يعمل على محاربة الفصحى بالدعوة إلى إقصائها عن ميدان الكتابة والأدب وإحلال العامية محلها وقد مدحه سلامه موسى فى مقال له فى مجلة الهلال سنة ١٩٢٦ م مستشهداً بقاسم أمين فى دعوته إلى هجر الإعراب وتسكين أواخر الكلمات وينتهى القول فيما ورد عنهم إلى :

— إلغاء الألف والنون من المثني والواو والنون من جمع المذكر السالم .

— إلغاء التصغير

— إلغاء جمع التكسير والاكتفاء بالألف والتاء لغير المذكر السالم .

- ١ — ينظر فى :
— كلمات لقاسم أمين ص ١٢ ، ص ١٣ مطبعة الجريدة بمصر سنة ١٩٠٨ م .
— كتاب (قاسم أمين) تأليف أحمد خاكي ص ١٤٥ ، ص ١٤٦ سلسلة أعلام الإسلام ط ١ اخلى ديسمبر ١٩٤٤ م .
— تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها فى مصر ص ٣١ د . نفوسة زكريا سنة ١٩٦٤ م .
— من مقال لسلامة موسى بمجلة الهلال سنة ١٩٢٦ م . ص ١٠٧٣ — ص ١٠٧٧ ، الجزء العاشر من السنة الرابعة والدلائل مجلد سنة ١٩٢٦ م .
— فلسفة اللغة العربية — جبر ضومط — مطبعة المقطف والمقطم بمصر سنة ١٩٢٩ م .
— مقال تبسيط اللغة العربية لحسن الشريف — مجلة الهلال عدد أغسطس سنة ١٩٣٨ م مجلد ب سنة ١٩٣٨ م ص ١١٠٨ — ١١١٩ .
— ظاهرة الإعراب فى النحو العربى — وتطبيقها فى القرآن الكريم ص ٣٥ — ص ٤٢ د . أحمد سليمان باقرت — الرياض — عمادة شئون المكتبات ص ١٩٨١ م .

— إلغاء الإعراب والاكتفاء بتسكين آخر الكلمات .

وان كان في جميع هذه القرارات وما قبلها من إلغاء للألف والنون من المشى والغاء للتصغير والغاء للإعراب فإنها أمور تثير العجب والدهشة فالأمر في ذلك راجع أصلاً إلى استعمال شواهد نطقت بها العرب ، وهي لا تقف عند شاهد واحد أو شاهدين بل إن مآقره (سلامة موسى) ورفاقه وهو الغاؤه لظواهر لغوية ثابتة لا سبيل إلى حصر شواهدا أو أمثلتها ولم تقف دعوتهم عند هذا الحد بل زادوا على ذلك باتهامهم للنحاة الذين يتمسكون بالإعراب بالجهل والتفاهة لأنهم في نظر هؤلاء الدعاة يهتمون بالعرض دون الجوهر وتفصيل ذلك كله فيما كتبه (جبر ضوابط سنة ١٩٢٩ في كتابه «فلسفة اللغة العربية» .

ويكتب حسن الشريف مقالاً في الهلال سنة ١٩٣٨ يهديه إلى وزير المعارف ورئيس المجمع اللغوي ويعيب فيه على اللغة العربية كثرة قواعدا وتشعبها وما اقترحه في مقاله :

— إلغاء المنوع من الصرف .

— إلغاء قواعد العدد .

وعلى أي حال ودون أن يعرض البحث إلى تفصيل القول في كل هذه الدعاوى والاتجاهات أو أن يدلى برأى فيها يرى أن يسجل هنا وأمام كل هذه المحاولات إلى ترك الإعراب أو إلغائه بأن هناك فرقاً كبيراً بين دعاوى واتجاهات هؤلاء المحدثين^(١) وما ورد عند

١ — ويرى البحث الإحالة إلى كتاب «الإعراب وأثره في ضبط المعنى .. دراسة نحوية قرآنية» للدكتور/ منيرة بنت سليمان العلولا .. دار المعرفة الجامعية ١٩٩٣ م .. ١٤١٣ هـ وكان أطروحة للدكتوراه بإشراف الأستاذة الدكتورة / عائشة عبدالرحمن .. وقد توفر الكتاب على طرح ماورد عن دعاة إلغاء الإعراب ومصاصب دعوتهم من قول يعزل الإعراب .. وكان تحت عنوان قضية الأعراب بين قديم وحديث وفيه عرضت لكل من : قطرب وابن خلدون وقاسم أمين وإبراهيم مصطفى وإبراهيم أنيس وعبدالعزیز فهمي وسلامة موسى وأحمد لطفى السيد ومحمود تيمور بالإضافة إلى عدد من الكتاب المعاصرين منهم يوسف لسباعي ...

* كما يرى البحث الإحالة إلى كتاب (علم اللغة العام) للأستاذ الدكتور/ عبدالصبور شاهين الطبعة الثالثة ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٠ هـ - للتعرف على مزيد من الصراع الذي كان بين العامة والفصحى . وقد اعتمدت صاحبة كتاب الإعراب وأثره في ضبط المعنى على كثير مما ورد عن استاذنا الدكتور عبدالصبور شاهين .

العرب القدماء فكان تعبير القدماء مرتبطاً بلغتهم وماورد عن ألسنتهم إنما هو من دافع الفطرة والسليقة والذوق اللغوي الرفيع — وفي الفصل الرابع من هذا البحث بيان لذلك . فمن خلال ما قام به البحث من محاولة لاستقراء هذه الظاهرة عند القدماء من النحاة والصرفيين وجد مايلي :—

١ — أن ظاهرة الاستغناء وردت في حوالي اثنين وخمسين قضية نحوية .

٢ — أن نفس الظاهرة وردت في حوالي ثمانية قضايا صرفية .

ولما كان من أهداف هذا البحث محاولة إرساء قواعد لهذه الظاهرة تسهم في تحديد ملامحها وتوجد تمايزاً بينها وبين غيرها من الظواهر الشبيهة بها أو التي هي بسبب منها فضلاً عن محاولة وضع هذه الظاهرة في إطار هذا المنهج العلمي الذي ينهض على تتبع الظواهر وتحليل أسبابها مع محاولة الكشف عن قيمة وجودها في اللسان العربي حتى يتمكن من وضع سياج محكم لها من المصطلحات العلمية شأن غيرها من الظواهر النحوية والتصرفية التي وجدت حظها من العناية والاهتمام .

ولما كثر عدد تردد الظاهرة في القضايا النحوية عنها في القضايا التصريفية رأى البحث أن يعرض فيما يلي لتناول ظاهرة الاستغناء في القضايا النحوية على أن يعرض بعدها لذات الظاهرة في القضايا التصريفية على أن يحدد في الفصل الرابع من هذا البحث إن شاء الله ماكان من دوافع ودلالات وراء شيوع هذه الظاهرة عند العرب .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الثاني

ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو العربي

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

وفيه تناول ومعالجة للقضايا النحوية
التي ارتبطت بظاهرة الاستغناء

— النداء :

وهو دعوة المخاطب بحرف ناب مناب فعل كأدعو ونحوه وقد ورد الاستغناء فيه بالتعبيرات التالية :

١ - الاستغناء :

وذلك بالاستغناء بالكسرة عن الياء في باب إضافة المنادى إلى نفسك ، قال سيبويه^(١) «اعلم أن ياء الإضافة لا تثبت مع النداء ، كما لم يثبت التنوين في المفرد لأن الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين ، لأنها بدل من التنوين ولأنه لا يكون كلاماً حتى يكون في الاسم ، كما أن التنوين إذا لم يكن فيه لا يكون كلاماً ، فحذف وترك آخر الاسم حراً ليفصل بين الإضافة وغيرها ، وصار حذفها هنا لكثرة النداء في كلامهم ، حيث استغنوا بالكسرة عن الياء .

كقوله تعالى : «يا عباد فاتقون» سورة الزمر آية ١٦

فتبات الياء في زعم يونس في المضاف كأن تكون (يا عبادي) لغة ، وكذلك عند سيبويه^(٢) قال أبو سعيد السيرافي «اعتمد سيبويه في إسقاط الياء من المنادى على أن الياء بدل من التنوين لان الاسم مضاف إليها ، وأن الياء لا معنى لها ، ولا تقوم بنفسها ، وأن الياء إذا حذفت دلت الكسرة المبقاة عليها»^(٣) .

— الاستغناء بحرف النداء عن (أل) ورد عند ابن يعيش أن النداء يفيد تخصيصاً ، وإذا قصدت واحداً بعينه صار معرفة كأنك قد أشرت إليه والتخصيص ضرب من التعريف فلم يجمع بين حروف النداء وما فيه الألف واللام ، لأن أحدهما كافٍ ، وصار حرف النداء بدلاً من الألف واللام في المنادى فاستغنى به عنها وصارت كالأسماء التي هي للإشارة نحو هذا وشبهه^(٤) .

١ — الكتاب لسبويه ج ٢ ص ٢٠٦ ، ص ٢١٠ .

٢ — السابق نفسه ج ٢ ص ٢١٠ .

٣ — شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ص ١٤٢ وينظر : كتاب التعليقة على كتاب سيبويه لأبي على الفارسي ج ١ ص ٢٥ الرمانى ج ٢ ص ١٨٩ .

٤ — شرح المفصل لابن يعيش ج ٢ ص ٨ ، مع الهوامع ج ٢ ص ١٧٥ .

— الاستغناء باسم الإشارة عن (أى) فيوقعونها موقعها فيقولون ياذا الرجل ، ويا هذا الرجل فيكون ذا وصلة كما كانت أى وتلزمها الصفة كم تلزم أيا ولا يجوز فى صفتها إلا الرفع كما كانت أى كذلك لأنه لا يتم ياذا النداء ههنا لأنه فى معنى يا أيها ولا بد من الرجل إذ هو المنادى فى الحكم والتقدير ، ولا يلزمها التنبيه كما لزم أيا لأنه لم يحذف من الاسم المشار إليه شئ كما حذف من أى^(١) ويقول السيوطى «إذا نودى اسم الإشارة وجب وصفه بما فيه (ال) من اسم جنس أو موصول

نحو:

يا هذا الرجل

ويا هذا الذى قام أبوه

فإن استغنى عنه بأن اكتفى بالإشارة فى النداد جاز نصبه أو بناؤه على الضم

نحو:

يا أيها الإنسان

ويا أيها النبىء^(٢)

— الاستغناء عن ذكر الفعل فى النداء :

فقد جعلوا^(٣) فى أول الكلام حرف النداء وهو قولهم : يا فلان ، ولم يقولوا يا أدهر

فلاناً وعرف بالنداء حيث استغنى عن ذكر الفعل ، وحذف اختصاراً مع أمن اللبس فقالوا :

يا فلان ولم يقولوا يا أدهر فلاناً .

١ — السابق نفسه حـ ٢ ص ٧ .

٢ — مجمع الهوامع حـ ٢ ص ١٧٥ .

٣ — السابق نفسه حـ ١ ص ١٢٠ .

فكان الاستغناء عن الفعل لرفع الاتهام والإلباس لأن إظهار الفعل يوهم الإخبار ،
 وذهب بعضهم إلى أن الناصب للمنادى هو حرف النداء ثم اختلفوا فقليل على سبيل
 النيابة والعوض عن الفعل فهو على هذا مثبته بالمفعول به لامفعول به^(١) .

٢ - النيابة :

وذلك في قولهم بأن (يا) قد نابت عن (الفعل) في المنادى .

قال أبو العباس المبرد (الناصر نفس (يا) لنيابتها عن الفعل ، قال ولذلك جازت
 إمالتها) .^(٢)

قال يعيش^(٣) «لا يجوز إظهار الفعل ولا اللفظ به وأنادى أو أريد أو أَدْعُو أو نحو
 ذلك في المنادى لأن (يا) قد نابت عنه ، ولأنك إذا صرحت بالفعل وصلت أنادى أو أريد
 كان إخباراً عن نفسك ، والنداء ليس بإخبار ، وإنما هو نفس التصويت بالمنادى ثم يقع
 الإخبار عنه فيما بعد فتقول :

ناديت زيدا

فكان الاستغناء عن الفعل والإبقاء على المعنى من الإنشاء إلى الإخبار .

٣ - النداء :

بأن (يا) سدت سد الفعل (أدعو أو أنادى)»

ذكر السيوطي بأن أبا علي الفارسي زعم أن الاسم مع الحرف يكون كلاماً في

النداء نحو:

١ - معجم الهوامع ج ١ ص ١٧١ : وينظر : الكتاب ج ٢ ص ١٨٢ .

٢ - معجم الهوامع ج ١ ص ١٢٧ .

٣ - السابق نفسه .

يازیدُ

وأجيب بأن (يا) سدت مسد الفعل وهو (أدعو وإنادى)^(١)

٤ - الجواب دال :

يابدلهم الياء بالألف في المنادى قال سيبويه «وقد يدلون مكان الياء الألف لأنها أخف ، وذلك قولك :

يارباً تجاوز عَنَّا

ويا غلاما لاتفعل

فإذا وقفت قلت : ياغُلَاماه^(٢) .

٥ - الحذف :

وذلك بحذف التنوين في المنادى لكثرة قال سيبويه ، وأما مَنْ قال : يازيدُ بن عبد الله ، فإنه إنما قال هذا زيدُ بن عبد الله وهو لا يجعله اسماً واحداً ، وحذف التنوين لأنه لا ينجزم حرفان (أى لا يلتقى ساكنان) .. واختفى هذا الكلام بحذف التنوين لكثرة^(٣) .
وقال أيضاً :

«واعلم أنه لا يجوز في غير النداء أن يذهب التنوين من الاسم الأول ، لأنهم جعلوا الأول والآخر بمنزلة اسم واحد نحو :
طلحة في النداء ..^(٤)

١ - مع الهوامع ج١ ص ١٢ .

٢ - الكتاب ج٢ ص ٢١٠ .

٣ - الكتاب ج٢ ص ٢٠٤ .

٤ - السابق نفسه ونظر : التعليق ج١ ص ٣٤٨ .

حذف حرف النداء (١)

ويكثر حذف (يا) إذا دل على النداء دليل ومن ذلك :

قوله تعالى : «يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ» : سورة الرحمن آية ٣١

وقوله تعالى : «يُوسُفُ أَصْرَحُ عَنْ هَذَا» : سورة يوسف آية ٢٩

قال ابن هشام «وهي أكثر أحرف النداء استعمالاً ، ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها» (٢)

حذف أواخر الكلمات في الترخيم :

قال سيبويه «والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً ، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً....»

وقال : «واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا إن يُتَظَنَّرَ شاعر : وكان ذلك في النداء لكثرة في كلامهم ، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين وكما حذفوا الياء من قَوْمِي ونحوه في النداء» (٣)

وكان ترخيم المنادى المضاف بحذف آخر المضاف إليه موضوع خلاف بين البصريين والكوفيين (٤) فذهب الكوفيون إلى أنه جائز لكثرة مجيئة في قول العرب ومنه قول زهير ابن أبي سلمى : (٥)

١ - مفتى اللبيب ج ٢ ص ٦٤١ .

٢ - تفسير الكشاف ج ٣ ص ١٤٥ .

٣ - الكتاب ج ٢ ص ٢٣٩ : وينظر ترخيم من هذا البحث .

٤ - الإنصاف في مسائل الخلاف ج ١ ص ٣٤٧ - ص ٣٥٦ وينظر : شرح الاشموني مع حاشية الصبان ج ٣ ص ١٥٠ ، وتصريح الشيخ الأزهرى ج ٢ ص ٢٣٢ / وشرح الكافية ج ١ ص ١٣٦ .

٥ - البيت زهير وقد استشهد به سيبويه في الكتاب ج ١ ص ٣٤٣ وابن يمين في شرح المفصل ج ١ ص ١٨٥ والرضي في شرح الكافية ج ١ ص ١٦٣ وشرح البغدادي في الخزانة ج ١ ص ٢٧٣ .

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَةَ واحفظوا

أواصبرنا والرحم بالغيب تذكر

(أراد : يا آلَ عِكْرِمَةَ إلا أنه حذف التاء للترخيم ، وهو عكرمة بن خصفه بن قيس ابن عيلان بن مضر)

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف غير جائز أنه لم توجد فيه شروط الترخيم وهي أن يكون الاسم منادى مفرداً ، معرفة .

فيجب حذف ما اتصل بآخر الاسم للترخيم بشرط أن يكون زائداً لنا «أي حرف لين» ، ساكناً رابعاً فصاعداً^(١) والمستكمل للشروط نحو : أسماء ، ومروان ومنصور ، وقنديل (وأعلاما) .

تقول في ترخيمها : يا أَسْمُ ، ويا مرو ، ويا منص ويا قنديل منه قول الفرزدق^(٢) :

يامرو إن مطيتي محبوسة

ترجو الحباء وربها لم يأس

فالشاهد فيه :

قوله (يامرو) فإنه منادى مترخيم إذ أصله : يامروان فترخمه بحذف الألف والنون

لزيادتهما ، وكون الاسم ثلاثياً بعد حذفهما .

١ — ينظر شرح ابن عقيل ج ٣ ص ٢٩٠ وشرح الأشموني ج ٣ ص ١٧٩ .

٢ — ديوان الفرزدق ج ٢ ص ٤٨٢ ، الأمل في الشجرية ج ٢ ص ٨٧ التذريع ج ٢ ص ١٨٦ . منقش المييب ج ٤ ص ٤٩٢ .

وكما قالوا عن الاستغناء بالحذف قالوا أيضاً بضرورة الذكر في استخدامهم لعبارة (لا يستغنى) في المرحم . قال السيوطي : «لا يستغنى غالباً عن التاء في الوقف على المرحم بحذف التاء من هاء ساكنة فيقال في الوقف عليّ مثل ياطلح : ياطلحة»^(١) وكذلك الحال في الندبة .

قال السيوطي : «لا يستغنى عن الألف بالفتحة فلا يقال : واعمر وأنت تريد واعمره بخلاف الكوفيين»^(٢)
 - حذف المتأني : -

قال صاحب التسهيل «راقده يحذف المتأني قبل الأمر والدعاء فتلزم (يا) وإن وليها (ليت) أو (رب) أو (حيذا) فتنتهي التثنية ٢ النداء»^(٣) .
 ٦ - الهمزة :

فَعَالِ المعدول في سب المؤنث
 «المقيس في النداء فعَالِ المعدول في سب المؤنث
 نحو:

يا لكاع ، ويا خبات

ويا فساق

١ - مجمع الهمام ج ١ ص ١٨٥ .

٢ - السابق نفسه ج ١ ص ١٨٠ .

٣ - تسهيل الفوائد ص ١٧٩ ت محمد كامل بركات .

أما قوله :

إلى بيت قصيدته لكاع

فضرورة على أنه أول باضمار القول أو الدعاء^(٩)

كان وأخواتها :

وذلك في حالة كونها تامة فتكون مستغنية بمرفوعها ، قال ابن هشام . «ومعنى

التمام أن يستغنى بالمرفوع عن المنصوب»^(١٠)

ونحو:

البقرة آية ٢٨٠

قوله تعالى : «وان كان ذو عُسرةٍ»

أى : وان حَصَلَ ذو عسرة

ونحو:

الروم آية ٧١

قوله تعالى : «فَسَبِّحْهُنَّ اللَّيْلَ حِينَ تُنْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ»

أى : حين تدخلون فى المساء وحين تدخلون فى الصباح .

ونحو:

هود آية ١٠٧ ، ١٠٨

قوله تعالى : «خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض»

أى : ما بقيت

ونحو:

١ — معجم الهوامع ج ١ ص ١٧٨ .

٢ — قطر الندى لابن هشام ص ١٤٨ .

قول امرئ القيس :

وبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ

أى : بات القوم : أى نزل بهم .

فالشاهد على ذلك كثيرة ومتعددة باستغنائها عن الخبر ، ودلالة هذه الأفعال على معان أخرى تخرجها عن دائرة النقصان على ماورد في الأمثلة السابقة ففي الآية الأولى بمعنى (حصل) وفي الثانية بمعنى (تدخلون في المساء ، وتدخلون في الصباح) وفي الثالثة بمعنى (ما بقيت) وفي بيت (امرئ القيس) بمعنى (دخل أو نزل بهم) .

وكان وأخواتها جميعاً تأتي ناقصة وتامة إلا ثلاثة أفعال أُرِمت النقص وهي :

فنى ، وليس ، وزال

ذهب إلى ذلك ابن مالك مخالفاً لسيبويه والجمهور^(١) .

وقد اختلف في كان المزيدة هل لها فاعل ، فذهب السيرافي والصيمرى إلى أنها رافعة للضمير المصدر الدال عليه الفعل كأنه قيل :

كان هو أى كان الكون ، وذهب الفارسي إلى أنها لا فاعل لها لأن الفاعل إذا استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغنى عنه بدليل أن قَلَّ ماتفعل^(٢)

الاستغناء عن خبر كان بال حذف :

فقد يحذف خبر كان لوجود ما يدل عليه ، ومن ذلك قول الفرزدق : (٣)

١ - أوضح المسالك ج١ ص ٢٥٣ - ص ٢٥٥ وينظر : الأشمري ج١ ص ١٢٢ .

٢ - مع الهوامع ج٢ ص ١٢٠ ، ص ١٢١ .

٣ - لم أجده في نسخ ديوان الفرزدق المطبوعة ، وهو منسوب إليه في سيبويه والأعلام ج١ ص ٣٨ ، ومعاني القرآن للفراء ج٣ ص ٧٧ ، وابن السيرافي ص ١٦٤ ، واللسان (قعد) والإنصاف ج١ ص ٦١ .

إنى ضمنت لمن أتانى ماجنى

وأبى فكان وكنت غير غدور

ففى قوله (فكان وكنت غير غدور) حذف الشاعر خبر كان الأولى للاستغناء عنه بخبر كان الثانية (غير غدور) اعتماداً على فهم السامع ، إذ أصل الكلام : فكنت غير غدور وكان غير غدور ، فحذف خبر كان الأولى لدلالة خبر كان الثانية عليه .

وهذا التفسير للبيت هو ما ذهب إليه سيويه قال ^(١) «يقول الفرزدق : إنى ضمنت البيت» .. ترك أن يكون للأول خبراً استغناء بالآخر لعلم المخاطب أن الأول قد دخل فى ذلك ، وتبعه الأنبارى فى هذا التفسير ^(٢) .

وبعض النحاه - غير سيويه - على التقديم والتأخير وهو أن يكون المحذوف هو خبر (كان) الثانية ، والمذكور هو خبر (كان ، الأولى) فيكون الشاعر قد حذف خبر (كان ، الثانية لدلالة خبر الأولى عليه .

والحمل على التقديم والتأخير أولى ، لأن الأكثر فى لسان العرب — فى الكلام الذى يحتمل الوجهين جميعاً — هو الحذف من الثانى لدلالة الأول عليه .

١ — الكتاب لسيويه ج١ ص ٣٨ .

٢ — الإنصاف ج١ ص ٩٤ .

الفاعل :

، الاستغناء عن الفاعل،

الفاعل عند جمهور النحويين اسم له شروط معينة ، وحالات محدودة ، وهو يمثل ركناً أساسياً في تحقيق الفائدة في الجملة الفعلية حتى أصبح من العبارات السائرة على السنة النحاة أن « كل فعل لابد له من فاعل » وهي قضية عقلية منطقية قبل أن تكون قضية نحوية .

وله صورة محددة في أذهان النحاة وهي صورة المفرد ، أعنى ما يقابل الجملة ، فإذا وجدوا هذه الآية وأمثالها مما يكون فيها الفاعل جملة أو قضية ذات فروع .. نحس :

قوله تعالى : « وتبين لكم كيف فعلنا بهم » النحل آية ٣٠

ذهب النحاة يتأولون لها فاعلاً ، ويقولون إنه يفهم من الكلام وتقديره :

(وتبين لكم التبين) وهذا التصور لا يخطر على بال عربي فصيح فضلاً عن أن يكون هذا داخلاً في حساب البيان القرآني .

إنما هي صورة من صور الاستغناء عدل فيها عن المألوف من التعبير عن الفاعل .

فظاهرة الاستغناء عن الفاعل تعد من الظواهر الإسلوبية اللافتة في البيان القرآني ، وقد توزعت في دراساتنا وكتبنا بين أبواب شتى متباعدة لاتعطي سر هذا الاستغناء .

وقد استغنت العربية في كثير من المواضع عن الفاعل فأسند إلى غير فاعله بالبناء للمجهول أو المطاوعة أو الإسناد المجازي .

ونائب الفاعل في حقيقته صورة من صور الاستغناء ، لم يعمد فيها الفاعل ، وإنما تعاقب الفرض بالمفعول ، فالنحو إلى قصد المتكلم ، وأصبح ركناً في الجملة ، والفاعل في

كثير من صور البناء للمجهول غير مجهول برغم المصطلح النحوي ، لكنه لم يسم لأن تسميته تحصيل لأمر واقع .

والناظر لاساليب نائب الفاعل في القرآن الكريم في مثل قوله تعالى :

«فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ — وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً»

سورة الحاقة آية ١٣

وقوله تعالى : «إِذَا رُجَّتِ الْأَرْضُ رَجًا ، وَيُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًا» سورة الواقعة آية ٥

وقوله تعالى : «يَوْمَ يَنْفَخُ فِي الصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا ، وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا ،

وَسَيَّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا» سورة النبأ آية ١٨

وقوله تعالى : «كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا» سورة الفجر آية ٢١

وقوله تعالى : «وَجَىَّ يَوْمَئِذٍ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ وَأَنَّى لَهُ الذِّكْرَى»

سورة الفجر آية ٢٣

وقوله تعالى : «فَإِذَا النُّجُومُ طُمِسَتْ — وَإِذَا السَّمَاءُ فُرْجَتْ . وَإِذَا الْجِبَالُ نُسِفَتْ»

سورة المرسلات آيات ٨ — ١٠

وقوله تعالى : «وَإِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ، وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ ، وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ ،

وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ ، وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ ، وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ ، وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ ،

وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ ، بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ، وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ ، وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ ،

وَإِذَا الْجَحِيمُ سُقِرَتْ ، وَإِذَا الْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ ، عَمِلَتْ نَفْسٌ مَا أُخْفِيََتْ» سورة التكرير آيات ١-١٤

وقوله تعالى «أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ ، وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ ، إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ

سورة العاديات آيات ١-٣

يَوْمَئِذٍ خَبِيرٌ»

يجد أن الفاعل فيها أظهر من أن يجهل ، ففي أكثر الأساليب القرآنية الفاعل هو الله تعالى ، وتعلقت أهداف الكلام بمن وقع عليه الفعل أو بزمان وقوعه أو بمكانه ، أو بمصدر الفعل ، أو بأى قيد من قيوده .

واللافت للنظر في الآيات السابقة والتي استغنى فيها عن الفاعل وبنى الفعل للمجهول أنها كانت في موقف القيامة فضلاً عن سائر آيات النفخ في الصور .

ومن هنا فلا غبار على رأى الكوفيين في قولهم بجواز إنابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول به وفي احتجاجهم بقراءة ابن عامر « قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون »
الجلالية آية ١٤

وكان البصريون متكلفين في تقديرهم نائب الفاعل ضميراً مستتراً عائداً على الجزء ، أو الغفران المفهومين من المقام .

كما تكلف أبوحيان (١) في تخريج قراءة جعفر « ويخرج له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشوراً » .

فاعرب « كتاباً » حالا ، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على « طائره » والتقدير ويخرج له الطائر كتاباً ، وهذا كله فرار من إنابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به .

والاستغناء عن الفاعل وارد في العربية على أوجه يمكن نعرضها من خلال العلاقة بين الفعل مبنى للمعلوم ومبنى للمجهول والفاعل على النحو التالي :

أولاً : استغناء الفعل الثلاثي المبني للمعلوم بمادته عن الفاعل :

يستغنى الفعل في العربية عن الفاعل باطراد في أفعال الاستثناء والتعجب ، وقلما وكثراً ، وطالما ، وكذلك في الفعل الأول بباب التنازع .

كما يستغنى الفعل عن الفاعل أحياناً إذا كان الغرض إيقاعه على المفعول به دون عنايه بذكر من أوقعه .

وفيما يلي نعرض لقضية استغناء الفعل الثلاثي المبني للمعلوم بمادته عن الفاعل مع محاولة الوقوف على الصيغ التي استغنى فيها عن الفاعل وكان الرأي الذي ذهب إليه ابن مضاء وأيده وأخذ به الدكتور شوقي ضيف ونحن نزيدهما فيما ذهباً إليه :

ففي كتابه (الرد على النحاة) ذهب ابن مضاء^(١) إلى أن الفعلين الماضي والمضارع يدلان بمادتهما على الفاعل المضمر الذي يقدره النحاة مستتراً جوازاً مع الفعل الماضي للغائب المفرد ، وكذلك للغاية المفردة في نحو :

زيد قام ، وهند قامت

إذ هذان المثالان لايفترقان — في رأيه — عن قولك : زيد قائم ، هند قائمة .

وكما أنك لاتقدر في (قائم ، وقائمة ، ضميراً) كذلك ينبغي أن لاتقدر في (قام ، وقامت ، ضميراً مستتراً وتعربه فاعلاً ، لأن الفعلين (قام ، وقامت ، يدلان على الفاعل تماماً ، كما تدل كلمتا (قائم ، وقائمة) .

وبذلك يصبح الفعل الماضي للغائب المفرد والغاية المفردة دالاً على الفاعل بمادته

، كما يدل بها — عند النحاة — على الحدث والزمان .

١ — الرد على النحاة لابن مضاء ص ٩٠ .

وبالمثل يدل الفعل المضارع على الفاعل بمادته حين يكون للمتكلم المفرد في نحو:

أَكْتُبُ

وللمتكلمين في نحو:

نَكْتُبُ

وللمخاطب المذكور في نحو:

تَكْتُبُ

كما يقال معه إن الفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره على الترتيب (أنا ، ونحن ،

وأنت) .

ففي رأى ابن مضاء أن ذلك كله تمحل لاداعي له ، إذ الواقع أن الفعل يعبر بمادته عن فاعله ، فإذا قلت (قام) دلت بنفسها على أن شخصاً قام ، وبالمثل في الفعل المضارع مع الضمير المستتر فيه وجوباً فعند سماعنا شخصاً يقول : (أَكْتُبُ) نعلم أنه يتكلم عن نفسه وأنه يَكْتُبُ ، وبالمثل أفعال المضارع الأخرى التي يضمير النحاة فيها الفاعل ، فجميعها تدل عليه بمادتها ^(١) ، ذهب بعض المتقدمين إلى أن : (أنا) مركب من ألف أقوم ونون تقوم وأنت مركبان من ألف أقوم ونون تقوم وتاء تقوم ووردها أبو حيان .

وفي شرح التسهيل لأبي حيان قال سيبويه نصاً لا تقع أنا في موضع التاء إلا في فعلت ، لا يجوز أن يقال فعل أنا لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا ، وأجاز غير سيبويه فعل أنا ^(٢) .

فهزمة المضارع في مثل (أَكْتُبُ) منقطعة من الضمير (أنا) ، والنون من الضمير

١ — تيسيرات لغوية د. شوقي ضيف ص ٢٨ .

٢ — معجم الهوامع ج ٢ ص ٦٠ .

(نحن) والتاء من الضمير (أنت) ، وفي هذا دليل قوى على سداد رأى ابن مضاء فى أن الفعل المضارع يدل بمادته فى الصيغ السابقة على الفاعل ، تماماً مثل : قام فى قرك (زيد قام)

ونستطيع أن نمد رأيه ليشمل الأمر للمفرد المخاطب فى مثل :

(اكتب) فهو يدل بصيغته على الفاعل ، بل ربما كانت دلالة أقوى ، لأن الفاعل معد فى تقدير النحاء ضمير مستتر وجوباً مثل فواعل المضارع حين تكون ضميراً مستتراً وجوباً ، فإنها واجبه الاستتار دائماً مثله .

وعدم ظهور الفاعل بأى صورة فى الأمر وأمثلة المضارع المذكورة من أقوى الأدلة على صحة رأى ابن مضاء ، إذ لا يوجد بحال من الأحوال ، أما مع الماضى الغائب فقد يوجد فى نحو :

(زيد قام — قام زيد)

ولذلك قال النحاة إنه مستتر فى صيغة (زيد قام) جوازاً لا وجوباً ، لأنه قد يلى الفعل فى مثل : (قام زيد) ووجود الفاعل الظاهر مع الماضى للغائب فى مثل هذا التعبير لا يجوز أن يحتج به على رأى ابن مضاء فى مثل (زيد قام) ، وأن الفعل دال على الفاعل ، لأن ذلك مفيد بأن يكون الماضى للمفرد الغائب أو الغائبة ، وليس معه اسم ظاهر فاعل ، أما حين يكون الفاعل ضميراً أو اسماً ظاهراً مع قام فى نحو :

(قام زيد — وقاما — وقاموا — وقام الزيدون) فإن الفعل حينئذ يلى فاعل كما يلى

المضارع والأمر الفاعل ضميراً أو اسماً ظاهراً فى نحو :

(يقومان — يقومون — يقومين — يقمن — يقرم الرجال — قومى — قومى —

قوموا — قمن) ، فكل هذه فواعل تلى الفعل ، أما مثل :

(زيدٌ قام) فلم يَلِ الفعلَ فاعِلٌ ، لا ضمير ، ولا اسم ظاهر . لذلك نقول — مع ابن مضاء — إن الفعل بمادته في مثل : (أقوم — وقم) .

ولأريب في أن ابن مضاء كان دقيقاً حين قرر هذه القاعدة مع الفعل الماضي للغائب والغائبة ، ومع المضارع للمتكلم والمتكلمين والمخاطب والغائبة

نحو:

نقوم

ومثل ذلك الأمر للمخاطب ، وهي قاعدة جادة في حل مشاكل غياب الفاعل في عدد من الصيغ يطرد فيها هذا الغياب .

وفيما يلي نعرض للقضايا التي ورد فيها الاستغناء عن الفاعل وهي :

١ - صيغتا التعجب (ما أَفْعَلَهُ وَأَفْعِلْ بِهِ) :

أ - ما أَفْعَلَهُ :

وهي الأكثر دورانا في العربية ، فيقال :

ما أحسن زيدا : تعجباً من حسنه

و (ما) عند البصريين في مثل هذا التعبير نكرة تامة مبتدأ بمعنى (شيء) و (أحسنَ) فعل ماضٍ به ضمير فاعل يعود على (ما) و (زيداً) مفعول به منصوب ، والفعل وفاعله ومفعوله خبر (ما) إلا أن الأخفش الأوسط لم يوافق على أن تكون (ما) نكرة تامة وذهب إلى أن (ما) التعجبية في (ما أحسن زيدا) اسم موصول صلة (أحسن) وخبره محذوف تقديره (شيء عظيم) أو نحو ذلك ، كما ذهب في رأى آخر إلى أنها نكرة موصوفة والجملة

بعدها في موضع رفع نغاليها واخبر محذوف^(١) فيكون التقدير أى جملة حسناً — شئ عظيم — وفي الرأى الثانى : «أمر محسن زيدا شئ عظيم» .

وماذهب إليه الأخفش فيه كثير من التكلف ، وأولى منه ماذهب إليه البصريون والقائل بأن (ما) التعجبية نكرة تامة بمعنى شئ وعليه فتقدير العبارة يكون :

شئ حسن زيدا

وتقدير البصريين أيضاً مع كونه أولى لما ذهب إليه الأخفش إلا أنه يحمل أيضاً شيئاً من التكلف لأنه يجعل العبارة (ما أحسن زيدا) خبرية بينما هى تعجبية إنشائية وهو بذلك يسقط منها معنى التعجب ، ولعل ذلك ما جعل الكسائى إمام المدرسة الكوفية يذهب إلى أن (ما) تعجبية ولا موضع لها من الإعراب ، فهى ليست مبتدأ كما رأى البصريون والأخفش ، إنما هى حرف للدلالة على التعجب كدلالتهما فى مثل : (ما جاء أحمد) على التثنية .

وإذا أخذنا برأى الكسائى فى (ما) التعجبية كان الفعل الماضى بعدها لا يحمل ضميراً مستتراً وجوباً فاعلاً لها ، بل كان فارغاً تماماً من الضمير ، فالفعل ليس له فاعل فى تقدير الكسائى لما التعجبية .

وفى هذه الحالة فإن أفضل السبل هو الأخذ برأى ابن مضاء القرطبى^(٢) فى أن الفعل قد يستغنى عن الفاعل لدلالته عليه بمادته ، ففعل (أحسن) فى قولنا (ما أحسن زيدا) لافاعل له و(زيدا) مفعول به ، والباحث هنا يتفق مع الدكتور شوقى صنيف^(٣) فى الأخذ برأى ابن مضاء القرطبى ويختلف مع الدكتور عفيف دمشقية .

١ — معنى اللبيب حـ ١ ص ٢٩٧ وينظر : الكتاب حـ ١ ص ٧٢ ، ٧٣ .

٢ — الرد على النحاة ص ٩٠ .

٣ — تيسيرات لغوية د/ شوقى صنيف ص ٣١ .

خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربى د. عفيف دمشقية ص ١٩ ، ص ٢٠ .

والذى ذهب إلى ما ذهب إليه الأخفش الأوسط في مسألة (ما) التعجبية حيث قال ، فإننا نميل إلى الاعتقاد بأن رفض الأخفش الذهاب إلى أنها كذلك .

ولجوءه إلى القول بموصليتها تارة ، وبكونها نكرة موصوفة طورا ، يظنان أقرب إلى (المنطق) الذى طبع الدرس النحوى فارضاً عدم جواز الابتداء بنكرة مالم تفسد ، فإذا كانت (ما) اسماً موصولاً فهي معرفة يجوز الابتداء بها ، ولا شئ يمنع من اعتبارها كذلك مادام مبدأ الإسناد سليماً حين قال بأن ما بعدها — وهو جملة (أحسن) صلتها ، وإن خبرها مُدَر : وإذا كانت نكرة موصوفة ، والمنطق هنا سليم أيضاً إذ جعلت جملة (أحسن) نعتاً لـ (ما) فهي معرفة أيضاً ، وهى مبتدأ خبره مقدر ، ولعل ما يشفع له فى ذلك أنه (رأى أن (ما) التامة غير ثابتة أو غير فاشية ، وحذف الخبر فاشى ، فترجح عنده الحمل عليه،^(١) وأما أن تدرس هذه الصيغة دراسة مستقلة بعيداً عن المنطق الرياضى ، فأمر لم يخطر على ما يبدو للأخفش ، كما لم يخطر لأسلافه من قبله .

ب - أَفْعَلُ بِهِ :

وهى صيغة الفعل الثانى المطرودة فى باب التعجب إذ يقال :

أَحْسَنَ بَزِيدٍ بِمَعْنَى (ما أَحْسَنَ زيدا) واختلف النحاة إزاء هذا الفعل .

فقال البصريون^(٢) إن (أَحْسَنَ) وما يماثل صيغتها فى التعجب فعل ماضٍ حاء شامى مصدر الأمر فاعلى (أَحْسَنَ بَزِيدَ) : (أَحْسَنَ زيدا) والهمزة فيه للضرورة أى : (صار زيدا ذا حسن) وَغُيِّرَتِ صِيغَةُ الْمَاضِي إِلَى صِيغَةِ الْأَمْرِ ، وَقَبِحَ إِسْنَادُ الْفَاعِلِ إِلَى مَا هُوَ أَعْسَرُ فِي

١ - منى الديب ج ٢ ص ٦٠٢ .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٧٢ ، ص ٧٣ وابن يعيش ج ١ ص ٧٤ ، ج ٢ ص ٧٧ .

الصورة ، فزيدت عليه الياء ليصير على صورة المفعول به ، وهو في حقيقته فاعل للماضي السابق له الذي حُوِّلَ إلى صيغة الأمر ، وهي كما يعبر عنها الدكتور شوقي ضيف^(١) (لَفَّةٌ طويلة ولا يؤيدها ظاهر المعنى)

وذهب الفراء ومثله الزمخشري إلى أن : (أحسن) في قولك (أحسن يزيد)

فعل أمر حقيقي ، والباء في كلمة (زيد) زائدة داخلية على المفعول به ، وضمير الفاعل وهو (أنت) للفعل (أحسن) يعود في رأى كثيرين إلى المخاطب ، ولزم الأفراد لأن العبارة تجرى مجرى الأمثال ، ويقولون كأن قائل العبارة يقول (اجعل أيها المخاطب زيدا حسنا ، أى صِفَةً أو — احكم عليه — بالحسن كيف شئت ، ويجعل ابن كيسان الضمير عائداً على المصدر الذى يدل عليه الفعل ، فكان قائل العبارة يقول : (أحسن يا حسن يزيد) أى دَم به والزمه ، وفي هذا التوجيه بُعد بالمعنى لا يؤيده ظاهر التعبير ، والسبب وراء ذلك عند كل من البصريين وابن كيسان البغدادى هو البحث عن فاعل فعل (أحسن) وما يماثله في صيغة التعجب الثانية (أفعل به) .

والباحث هنا يفضل الأخذ برأى ابن مضاء القرطبي في أن الفعل قد يستغنى بمادته عن الفاعل كما حدث في الصيغة السابقة (ما أفعله) ونكون قد أَرَحْنَا النحاة من البحث عن الفاعل للفعل (أحسن) والباحث هنا يتفق مع الدكتور شوقي ضيف^(٢) على أن يكون إعراب :

أحسن يزيد هو :

أحسن : فعل تعجب مبنى على السكون لامحل له من الإعراب (ولا يعني إن كان

١ — تيسرات لغوية ص ٣١ .

٢ — السابق نفسه ص ٣٢ .

أمراً على حقيقته أو جاء ماضياً بصفة الأمر فحسباً أنه فعل تعجب)

الباء : زائدة ، ويمكن أن لا تكون زائدة — وما بعدها إما منصوب محلاً على أنه مفعول به لفعل التعجب ، وأما مجرور . وهو مع الباب متعلق بالفعل (أحسن) وسواء أكانت الباء زائدة أم غير زائدة فما بعدها هو المتعجب منه .

٢ - أفعال الاستثناء (عدا ، خلا ، حاشا ، وليس ، ولا يكون)

نقول :

قام القوم عدا - خلا - حاشا زيدا ، وقد تسبقها (ما) المصدرية فنقول :

قام القوم ماعدا - ماخلا - ما حاشا زيدا وفي الصورتين لاتذكر فواعل لهذه الأفعال ، وقد اختلف النحاة في تصورها ، فقال البصريون إنها فيها جميعاً ضمير مستتر وجوباً تقديره (هو) يعود على البعض المفهوم من الكلام ، والتقدير في مثل : (قام القوم خلا زيدا) هو (قام القوم عدا هو أى بعضهم زيدا) .

وهو في رأى الدكتور شوقي ضيف^(١) تقدير متكلف غاية التكلف ، وقال الكوفيون إنها ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل السابق ، والتقدير في مثل المثال السالف هو : (قام القوم خلا هو ، أى قيامهم زيدا) وهو تقدير متكلف أيضاً مثل سابقه ، وقيل الفاعل ضمير يعود على اسم فاعل الفعل السابق ، أى : قام القوم خلا هو ، أى القائم زيدا وأولى من هذه الآراء جميعاً ماذهب إليه الفراء فى مثل (قام القوم حاشا زيدا) من أن حاشا فعل لفاعل له ، قال أبو حيان ويمكن القول بذلك فى : (خلا وعدا) وبذلك تصبح الأفعال الثلاثة : (عدا ، خلا ، حاشا) لافواعل لها ، وهو رأى سديد ، إذ من الصعب إيجاد فواعل لها ، وهى تدل بوضوح على صحة رأى ابن مضاء فى أن الفعل إن لم يكن له معه فاعل -

ضميراً أو اسماً ظاهراً - كان دالاً على فاعله بمادته ، ولا حاجة له إليه وهو مستغن عنه بصيغته .

ونفس التقدير السالف مع : (عدا ، وخلا ، وحاشا) قدّره النحاة في اسمي (ليس ، ولا يكون) في مثل :

قام القوم لا يكون زيدا

وقام القوم ليس زيدا

وعليه فإن الباحث متفق أيضاً مع الدكتور شرقى ضيف^(١) في الأخذ بأن الفعلين (ليس) و(لا يكون) لا اسم لهما أو كما يعربهما الكوفيون لفاعل لها أو بما ذهب إليه ابن مضاء وهو أن الفعلين استغنيا بمادتهما عن الفاعل أيضاً مثل (عدا ، خلا وحاشا) .

٣ - أفعال مكفوفة بـ (ما) لافواعل لها وهي :

(قلماً ، وكثراً ما ، وطالما)

حينئذ نقول :

قل الشيء ، كثر العمل ، وطال الطريق ، فقد ذكرنا فاعلاً لكل فعل منها ..

أما إذا ولى الفعل (ما) أما إذا ولى فعل منها (ما) أبطلته من العمل في فاعل بعده إذ لا يليها اسم إنما يليها أفعال فيقال مثلاً :

قلما يحدث ذلك

وكثير ما تحقق ذلك

وطالما أبهتكت ومعنى ذلك أن التحاق (ما) بها جميعاً كفها عن العمل ..

فهذه الأفعال لا يقع بعدها أسماء ، إنما يقع بعدها أفعال ، وهو ما جعل سيبويه^(١) يذهب في قول الشاعر^(٢) :

صَدَدَتْ فَاطُولَتِ الصَّدُودَ وَقَلَمًا

وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومَ

إلى أن مجئ اسم مرفوع بعد (قَلَمًا) إنما هو ضرورة شعرية لجأ إليها الشاعر ، إذ حق (قَلَمًا) مثل (كثَرًا ، وطالما ، أن يليها فعل لا اسم ، وأعراب سيبويه كلمة (وصال) التالية للفعل (قَلَمًا) في البيت فاعلاً مرفوعاً بفعل (يدوم) محذوف يفسره الفعل (يدوم) في آخر البيت .

وقال سيبويه^(٣) في البيت (وانما الكلام : وَقَلَّ مَا يَدُومُ وَصَالَ) .

ولا يجد الباحث حيل ذلك سوى الاتفاق مع الدكتور شوقي ضيف^(٤) فيما ذهب إليه من أن هذه الأفعال الثلاثة (قَلَمًا ، وكثَرًا وطالما) تعد برهاناً قوياً مثل أفعال التعجب والاستثناء .. على صحة ما ذكره ابن مضاء من أن الفعل حين لا يليه فاعل ظاهر منطوق به يدل على فاعله بمادته ، وحين نعربها نكتفي بأن كُلاً منها فعل ، ولا نذكر له فاعلاً

٤ - الفعل الأول في صيغة التنازع حين لا يذكر معه فاعل :

في باب التنازع^(٥) (يتنازع فعلاً اسماً واحداً يطلبانه إما على أنه فاعل لكل

منهما نحو :

- ١ - الكتاب حد ١ ص ٣١ .
- ٢ - في هامش الكتاب حد ١ ص ٣١ (ط : فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة) . وجعله الشنمري من شعر المزار الفقيسي ، وكذا نسب في الخزانة حد ٤ ص ٢٨٩ حيث أورد البيت ثانياً أربعة أبيات) .
- ٣ - الكتاب حد ١ ص ٣١ .
- ٤ - تيسيرات لغوية ص ٣٣ .
- ٥ - ينظر : قطر النسيدي ص ٢١٧ .

جلس وكتب زيد

(فجلس) و (كتب) يطلب كل منهما فاعلاً له واما على أنه مفعول به لكل منهما

نحو :

زيد كتب وقرأ القصيدة .

(فكتب) و (قرأ) يطلب كل منهما (القصيدة) مفعولاً له واما على أن الفعل الأول

يطلبه فاعلاً ويطلبه الفعل الثاني مفعولاً به نحو :

أكرمني وأكرمت الأخلاء

واما على أن الفعل الأول يطلبه مفعولاً والثاني يطلبه فاعلاً نحو :

لقيت ولقيني زيد

والصيفتان الأولى والثالثة غاب عنهما الفاعل ،

ومن أمثلة الصيغة الثالثة أنشد سيويه^(١) قول الشاعر^(٢) :

وكُنتَ مَدْمَاءَ كَانَ مَثَوْنَهَا

جَرَى فَرَقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنٌ مَذْهَبٌ

وقد جعل (لون مذهب) مفعولاً به للفعل (استشعرت) بينما الفعل (جری)

يطلبها فاعلاً له ، واذن فهو في البيت لافاعل له .

يقول سيويه^(٣) : إنهم استغنوا بالفعل الثاني ومعموله عن فاعل الفعل الأول لعلم

١- الكتاب ج ١ ص ٧٧ .

٢- البيت لطفيال الغنوي ، ديوان طيفيل ص ٧ ، الإنصاف ج ١ ص ٦٣ يقول : إن ظهور هذه اغبل الضارب لولها إلى الحمرة كأنما جرى فرقها لون مذهب أو لون ذهبي ، استعمرته أي : لبسته شعراً .

٣- الكتاب ج ١ ص ٧٦ .

المخاطب به من الكلام

وهو يلتقى في ذلك مع الكسائي^١ التائل بأن الفاعل حذف مع الفعل الاول لوجود ما يدل عليه ويرى الفراء^٢ أن الفاعل في الصورة الاولى فاعل للفعلين معا .
ورأى كل من الكسائي وسيبويه يلتقى مع ابن مضاء ومايقوله من أن الفعل حينئذ استغنى بمادته عن الفاعل .

ثانياً : استغناء الفعل المبني للمجهول بمادته عن الفاعل :

فالمعروف أن الفعل المبني للمجهول سواء أكان ماضياً أم مضارعاً يلزمه نائب فاعل يستغنى به عن الفاعل .

والذى يصلح للنيابة عن الفاعل واحد من أربعة أشياء هي المفعول به والمصدر والظرف والجار مع مجروره .

* فالمفعول به ينوب عن الفاعل مع الفعل المبني للمجهول ، ويرفع مثله بعد أن كان منصوباً . ويتطابق الفعل معه تذكيراً وتانيئاً نحو :

كُتِبَ الدرسُ

ومع الأفعال المتعدية إلى مفعولين يقوم المفعول الأول مقام الفاعل .

نحو

أَعْطَى زَيْدٌ كِتَاباً

وقد أجاز بعض النحاة نيابة المفعول به الثاني فيقال :

١ - تيسرات لغوية ص ٣٣ .

٢ - السابق نفسه .

أَعْطَى كِتَابَ زَيْدًا

ومنع ذلك بعض النحاة ويتفق معهم الباحث .

ومع المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل كان المفعول به الأول نائباً عن الفاعل .

نحو:

أَعْلَمَ زَيْدٌ عَمْرًا مَسَافِرًا

* وينوب المصدر ومثله — اسم المصدر — عن الفاعل — في رأى النحاة —

بشرطين :

أن يكون منصرفاً ومختصاً .

* أما الظرف بنوعيه فيصلح للنياحة عن الفاعل إذا كان مفيداً أيضاً وتحقق هذه

الفائدة بشرطين :

أن يكون الظرف منصرفاً كاملاً التصرف ، وأن يكون مختصاً هذا ماذهب إليه

الجمهور وسيبويه إلا الكوفيين والأخفش ^{فقط} أجازوا نيابة غير المتصرف نحو :

سَيرَ عَلَيْهِ سَحَرٌ

وَجَلَسَ عِنْدَكَ

ولا يجوز عندهم إنابة الظرف المنوي ، وقد جوز السراج كما لمصدر ، وفي نيابة

صفة الظرف الخلاف في نيابة صفة المصدر فالبصريون على المنع والكوفيون على الجواز .

* أما الجار والمجرور ، فإن كان حرف الجر زائداً

نحو:

مَا كَتَبَ مِنْ شَيْءٍ

فلا خلاف في أن نائب الفاعل هو المجرور وحده وأنه مجرور لفظاً مرفوع محلاً ، فيجوز في التوابع مراعاة لفظه أو محله ، أما حرف الجر الأصلي مع مجروره نحو :

قُعد في الحديقة الناضرة

فالصحيح أن الذي ينوب منهما عن الفاعل هو المجرور وحده برغم أن الشائع على الألسنة هو : الجار والمجرور ولا مانع من قبوله يتسيراً وتخفيفاً .

فيشترط لإنابتها أن يكون الإسناد إليها مفيداً وتحقق الفائدة بأمرين :

أن يكون حرف الجر متصرفاً ، وأن يكون مجروره مختصاً فيقول الأستاذ/ عباس حسن^(١) ومع ذلك يريحنا من أنواع مرهقة من الجدل الثقيل حول إثبات أن النائب هو حرف الجر وحده أو مجروره وحده .

ومما ذكر من رأى للكوفيين والأخفش حول جواز إنابة الظرف غير المتصرف عن الفاعل نجد اخلاف مع ماذهب إليه الدكتور شوقي ضيف في قاعدته العامة والتي قال فيها «يستغنى الفعل المبني للمجهول عن نائب الفاعل إذا لم يذكر معه مفعول به وتلاه ظرف غير متصرف أو جار ومجرور» .

الغرض من الاستغناء عن الفاعل :

ذهب البلاغيون إلى أن حذف الفاعل يكون لعدة أمور منها :

* أنه يحذف للخوف عليه أو منه نحو :

قولك : قُتل زيدٌ ، ولم تذكر فاعله خوفاً منه أو عليه .

* أو لجلالته نحو :

سورة الذريات آية ١٠

قوله تعالى « قتل الخراصون »

والمراد : قتل الله الخراصين

* أول لدناءته نحو :

عَمِلَ الكَتِيفُ ، وَكُنِسَ السُّوقَ

* أول للجهل به نحو :

سُرِقَ الْبَيْتُ

وقد يستغنى عن الفاعل إيجازاً واختصاراً لأن يكون غرض المتكلم الإخبار عن المفعول لا غير فترك الفاعل إيجازاً للاستغناء عنه^(١) .

وعن حذف الفاعل بغرض الخوف عليه أو الجهل به خاصة في البيان القرآني ، كان للدكتورة عائشة عبدالرحمن^(٢) رأيها إذا تقول :

(فيأبى أن يكون حذف الفاعل ، سبحانه لأحداث يوم القيامة ، للخوف عليه أو الجهل به ، ثم يشهد الاستقراء أن القرآن لم يحذف الفاعل في مواضع العلم به يقيناً ، مثل :

قوله تعالى : « يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ ، وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ »

وقوله تعالى : « يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ » سورة البقرة ٢١٢

وقوله تعالى : « يَحْيَى وَيَمِيتُ » سورة آل عمران ١٥٦

وقوله تعالى : « خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ » سورة الأعراف ١٨٩

١ — ابن يعيش ح ٧ ص ٦٩ ، ص ٧٠ ونظر : أوضح المسالك ح ٢ ص ١٣٥ ، ص ١٥٨ .

٢ — الإعجاز اليباني للقرآن الكريم ومسائل ابن الأرق ص ٢٤٢ ، ص ٢٤٣

ثم تتساءل .. فما سر ظاهرة الاستغناء عن ذكر الفاعل في أحداث يوم القيامة ؟
وتضيف بقولها :

يهدينا البيان القرآني إلى :

أن أساليب : البناء للمجهول ، والمطاوعة ، والإسناد المجازي ، تلتقي جميعاً في الاستغناء عن ذكر الفاعل ، وإن كان لكل أسلوب منها ملحظه البياني الخاص ، يجلوه استقراء مواضعه في الكتاب المحكم .

اطراد هذه الظاهرة في موقف البعث والقيامة ، ينبه إلى أسرار بيانية وراء ضوابط الصنعة البلاغية وإجراءات الإعراب الشكلية .

فبناء الفاعل للمجهول : فيه تركيز الاهتمام على الحدث بصرف النظر عن محدثه .

والمطاوعة : فيها بيان للطواعية التي يتم بها الحدث تلقائياً أو على وجه التسخير ، وكأنه ليس في حاجة إلى فاعل .

والإسناد المجازي : يعطى المسند إليه فاعليه محققة يستغنى بها عن ذكر الفاعل الأصلي .

ويتفق الباحث مع الدكتورة عائشة عبدالرحمن فيما ذهبت إليه باعتبار أن ذلك توجه إلى البيان القرآني أما ما عدها من أساليب القول الأخرى فإن الرأي فيها مع ما ذهب إليه البلاغيون .

الاستغناء في باب الضمائر

ورد عن السيوطي أن (الضمير محصور بالعد فاستغنى عن الحد)^(١)

ويرى الباحث أن هذا الباب من أبرز ظواهر الاستغناء إذ يظهر فيها الاستغناء أكثر من غيرها ، وقد أشار ابن هشام إلى قيمة الضمائر في باب المعارف مع ضالكتها صوتياً في قوله «المضمر ، ويسمى الضمير ويسميه الكوفيون الكفاية والكناية ، وإنما بدأت به لأنه أعرف الأنواع الستة على الصحيح» ثم يقول : «وإنما سمي مضمراً من قولهم أضمرت الشيء إذا سترته وأخفيته ، أو من الضمور وهو الهزال ، لأنه في الغالب قليل الحروف ، ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبها مهموسة ، وهي التاء والكاف والهاء ، والهمس هو الصوت الخفي»^(٢)

والاستغناء ماثل في عمل الضمير مظهراً كان أو مستتراً ، ويكشف عن ميزة الاسم بها اللسان العربي وهي إثارة التعبير الأيسر ، والتماس ما خفي على اللسان .

ففي الضمائر الظاهرة للمتكلم أو المخاطب ما يغني عن التعبير عن الذات أو يفسرهما الملاحظة وهذه سمة الضمير في كل السنة البشر .

أما ضمير الغائب فعار عن الملاحظة فاحتيج إلى ما يفسره وأصل المفسر الذي يعود عليه أن يكون مقدماً ليعلم المعنى بالضمير عند ذكره بعد مفسره وأن يكون الأقرب وذلك أمر ينفرد به اللسان العربي .

نقول :

لقيت زيدا وعمراً يضحك

١ — مع الهوامع ج ١ ص ٧٥ .

٢ — شذير الذهب ص ١٣٤ .

فضمير (يصحكن) عائذ على عمرو ولا يعود على زيد إلا بدليل كما في قوله

تعالى :

«ووهبنا له اسحاق ويعقوب وجعلنا في ذريته النبوة والكتاب» سورة العنكبوت آية ٢٧

فضمير (ذريته) عائذ على إبراهيم عليه السلام ، وهو غير الأقرب ، لأنه المحدث

عنه من أول القصة إلى آخرها .

أما المفسر إما مصرح بلفظه وهو الغالب نحو :

زيد لقيته

وقد يستغنى عنه بما يدل عليه حساً نحو :

سورة يوسف آية ٢٦

قوله تعالى : «هى روادتنى عن نفسى»

القصص آية ٣٦

وقوله تعالى : «يا أبت استأجره»

إذ لم يتقدم بلفظ (زليخا) و (موسى) لكونهما كانا حاضرين .

أو علماً نحو :

سورة القدر آية ١

قوله تعالى : «إنا أنزلناه فى ليلة القدر»

أى القرآن فالضمير عائذ عليه ولم يتقدم له ذكر فى الكلام لكنه ماثل فى الجنان

أو جزئه أو كله نحو :

سورة التوبة آية ٣٤

قوله تعالى : «والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها»

أى المكنوزات التى بعضها الذهب والفضة .

وقوله :

أماوى ما يغنى الشراء عن الغنى

إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصدر

أى النفس التى هى بعض الفتى ، وجعل من ذلك :

المائدة آية ٨

قوله تعالى : «اعدلوا هو أقرب»

أى العدل الذى هو جزء مدلول الفعل لأنه يدل على الحدث والزمان

نحو :

إذا نهى السفیه جرى إليه

أى السفه الذى هو جزء مدلول السفیه لأنه يدل على ذات متصفة بالسفه أو

نظيره ، نحو :

عندى درهم ونصفه

أى ونصف درهم آخر

ومنه :

سوره فاطر آیه ١١

قوله تعالى : «وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره»

أى عمر معمر آخر وقولها :

قالت ألايتما هذا الحمام لنا

إلى حمامتنا ونصفه فقد

أى ونصف حمام آخر مثله فى العدد .

أو مصاحبة بوجه ما كالاستغناء بمستلزم عن مستلزم.

نحصر:

قوله تعالى : «فمن عفى عن أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه» سورة البقرة آية ١٧٨

ضمير إليه عائد على العاقب الذي استلزمه عفى .

وقوله تعالى : «حتى توارت بالحجاب» سورة ص آية ٣٢

أي الشمس ، أغنى عن ذكرها ذكر العشى^(١)

فكان الاستغناء بضمير الغائب عن الاسم الظاهر لوجود القرينة قال ابن يعيش

«المضمرات لا لبس فيها فاستغنت عن الصفات لأن الأحوال المقتربة بها قد تغنى عن الصفات وهذه الأحوال هي حضور المتكلم أو مخاطب أو المشاهد لها»^(٢)

— وقد يغنى عن الضمير في الربط اسم ظاهر يحل مكان ذلك الضمير ويكون

بمعنى الموصول^(٣) .

نحصر:

اشكر علياً الذي نفعلك علم على

أي علمه .

وفي الضمير المستتر وجوباً صريحاً عدة للاستغناء ، فالهمزة والنون في قوله تعالى :

«إني أرى في المنام أني أذبحك فانظر ماذا ترى» ؟

١ — جمع الهوامع ح ١ ص ٦٥ ، ص ٦٦ .

٢ — ابن يعيش ح ٣ ص ٨٤ .

٣ — الصبان ح ١ (المبتدأ) .

نرى الهمزة في الفعلين (أرى) و (أذبح) أغنت عن ضمير المتكلم (أنا) ودلت على ما يدل عليه من ذات المتكلم ، والتاء في الفعل (ترى) أغنت عن ضمير المخاطب أنت قال سيبويه (استغنوا بالتاء وأخواتها في الرفع عن أنت وأخواتها)^(١)

وصيغة فعل الأمر تفنى عن الفاعل ، وذلك لأن فاعلها مرتبط بصيغتها ، وهو المخاطب ، وما دام هناك أمر لابد أن يكون هناك مأمور وهو المخاطب ، ولأجل هذا لابنى صيغة الأمر للمجهول .

وفي قوله تعالى : « نتلو عليك من نبأ موسى وفرعون بالحق لقوم يؤمنون »

سورة القصص آية ٣

فالتون في الفعل (نتلو) أغنت عن ضمير المتكلمين (نحن) .

قال سيبويه « ولا يقع (هو) في موضع المضمرة الذي في (فعل) ، لو قلت : فَعَلَ هو لم يجز إلا أن يكون صفه (وهو ما يسمى بالتوكيد) ، ولا يجوز أن يكون (هما) في موضع الألف التي في ضَرْباً والألف التي في يضربان ، ولا يقع (هم) في موضع الواو التي في ضربوا ولا الواو التي مع التون في تضربون ، وكذلك (هي) لاتقع موضع الإضمار الذي في فَعَلْتُ ، لأن ذلك الإضمار بمنزلة الإضمار الذي له علامة ولا يقع (هُنَّ) في موضع التون التي في فَعَلْنَ ويفعلن^(٢) »

وقد أجمل سيبويه ذلك كله في قوله :

(فأنا وأنت ونحن وأنتما وأنتن ، وهو وهي وهما وهم وهن لا يقع شئ منها

في موضع شئ من العلاقات مما ذكرنا ولا في موضع المضمرة الذي لا علامة له لأنهم استغنوا

١ - الكتاب ج ٢ ص ٣٥١ .

٢ - السابق نفسه ج ٢ ص ٣٥١ ، ص ٣٥٢ .

بهذا فأمسقطوا ذلك^(١)

ذكر السيوطي أنه ذهب بعض المتقدمين إلى أن (أنا) مركب من ألف (أقوم) ونون (نقوم) و(أنت) مركب من ألف (أقوم) ونون (نقوم) وتاء (تقوم)، وردها أبو حيان.

وفي شرح التسهيل لأبي حيان

قال سيويه نصاً لا تقع (أنا) في موضع التاء التي في (فعلت)، لا يجوز أن يقال فعل أنا لأنهم استغنوا بالتاء عن (أنا) وأجاز غير سيويه فعل أنا^(٢)

قال أبو علي الفارسي «وقد استغنوا بالضمير المتصل عن الضمير المنفصل قال سيويه «لأنهم استغنوا بهذا — أي بالمتصل — فاسقطوا ذاك أي المنفصل»^(٣)

وعند السيوطي^(٤) أنه (ومتى أمكن اتصال الضمير لم يعدل إلى المنفصل لقصد الاختصار الموضوع لأجله الضمير إلا في ضرورة كقول الشاعر :

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت

إياهم الأرض في دهر الدهارير

فكان الاستغناء بالتاء عن (أنا) في :

فَعَلْتُ

وب (نا) عن (نحن) في :

فَعَلْنَا

١ — السابق نفسه. حـ ٢ ص ٣٥٢.

٢ — مع الهوامع حـ ١ ص ٦٠ وينظر الكتاب : حـ ٢ ص ٣٦٦.

٣ — التعليق حـ ٢ ص ٧٧.

٤ — مع الهوامع حـ ٢ ص ٦٢.

قال سيويه (ولا يقع «أنا» في موضع التاء التي في فَعَلْتُ ، ولا يجوز أن تقول : فَعَلَ

أنا)

لأنهم استغنوا بالتاء عن (أنا) ، ولا يقع نحن في موضع (نا) التي في فعلنا ، لا تقول : فَعَلَ نحن).

وقال (واعلم أنه لا يقع (أنت) في موضع التاء التي في «فَعَلْتَ» ولا أنتما في موضع (تُما) التي في (فَعَلْتُما) ولا يقع أنتم في موضع (تُم) التي في (فَعَلْتُم) ولا يقع (أنتن) في موضع (تُن التي في (فَعَلْتُن^(١)).

وفي النصب استغنوا بالكاف وأخواتها عن (إيا)

قال سيويه (واعلم أنه قبيح أن تقول : رأيت فيها إياك ، ورأيت اليوم إياه ، من قبل أنك قد تجد الإضمار الذي هو سوى (إيا) ، وهو الكاف التي في رأيتك فيها ، والهاء التي في رأيتك اليوم ، فلما قدروا على هذا الإضمار بعد الفعل ولم ينقض معنى ما أرادوا لو تكلموا إياك .

استغنوا بهذا عن إياك ، وإياه ولوجاز هذا جاز ضرب زيد إياك وإن فيها إياك ، ولكنهم لما وجدوا إنك فيها وضربه زيد ولم ينقض معنى ما أرادوا لو قالوا : إن فيها إياك

وضرب زيد إياك

استغنوا به عن إيا^(٢)

ومما يؤكد مهمة الاستغناء في الوظيفة اللغوية أن موضع الإضمار لا يأتي فيه الظاهر

حتى ولو كان مستترا جوازاً فإذا قلنا :

١- الكتاب ج ٢ ص ٣٥١ ، ص ٣٥٢ .

٢- الكتاب ج ٢ ص ٣٦١ .

زيد يقول الحق .. لا يصح أن نقول : زيد يقول زيد الحق بل إذا أردنا الظاهر لا بد أن نحسب بالأسلوب منحي آخر هو أن نقول : يقول زيد الحق ، وبين التفسيرين فرق توفّر للمحدث عنه علماء المعاني .

والعكس سائغ في لغة العرب وهو الاضمار في موضع الإظهار ، لأنه يؤدي مهمة مركزة في نفس العربي ، وهي ولغة بالإيجاز ، وتأية عن فضول الكلام .

(ومنها من لا يستعمل (ني) ولا (نا) استغناء بعليك بي ، وعليك بنا) (٢)

وتلافياً للقيح في التعبير كان أن الفاعل بكليته لا يكون مفعولاً بكليته قال سيبويه (هذا باب لا تجوز فيه علامة المضمر المخاطب ولا علامة المضمر المتكلم ، ولا علامة المضمر المحدث عنه الغائب .

وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول للمخاطب :

اضربك ، ولا أقتلك ، ولا ضربتك

لما كان المخاطبُ فاعلاً وجعلت مفعوله نفسه قبح ذلك لأنهم استغنوا بقولهم : اقتل نفسك ، واهلك نفسك عن الكاف هاهنا وعن إياك .

وكذلك المتكلم لا يجوز له أن يقول :

اهلكني وأهلكني

لأنه جعل نفسه مفعولاً فقبح ، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم أنفَع نفسي عن (ني)

وعن (إيائي)

وكذلك الغائب لا يجوز لك أن تقول :

١ - الكتاب ج ٢ ص ٣٦١

٢ - السابق نفسه .

ضربه إذا كان فاعلاً وكان مفعوله نفسه لأنهم استغنوا عن الهاء وعن إياه بقولهم ظلم نفسه وأهلك نفسه^(١).

وعند السيرافي أن المبرد وغيره من أصحابنا في إبطال اضربك وضربتني وضربتكَ ونحو ذلك على أن الفاعل بكليته لا يكون مفعولاً بكليته^(٢).

فلا بد من المغايرة قال ابن يعيش «ألا ترى أنه لا يجوز ماضرتني إلا أنا لأن الضميرين قد اختلفا من جهة أن أحدهما متصل والآخر منفصل فلم يتحدا من كل وجه ، قال الزجاج : استغنوا عن ضربتي بضربت نفسي ، كما استغنوا بكليهما عن تنبيه أجمع فلم يقولوا :

قام الزيدان أجمعان

وان كانوا قد جمعه فقلو :

قام القوم أجمعون كذلك ، لم يقولوا اضربتني استغنوا عنه بضربت نفسي لأن النفس كغيره ألا ترى أن الإنسان قد يخاطب نفسه فيقول :

يا نفس لاتفعلين كما يخاطب الأجنبي^(٣).

فعلى هذا النهج يستغنون بالضمير المتصل متى كان ميسوراً عن الضمير المنفصل لما في أولهما من السر وقلة الكلفة ، وقد عبر عن هذه الحقيقة ابن مالك بقوله :^(٤)

وفي اختيار لايجي المنفصل

إذا تأتى أن يجي المتصل

١- الكتاب ج ٢ ص ٣٦٦ .

٢- هامش الكتاب ج ١ ص ٣٦٦ .

٣- ابن يعيش ج ٧ ص ٢٨ .

٤- الفيه بن مالك ج ١ ص ٩٩ .

فإذا كان من الميسور على لسان العربي أن يقول :

أكرمت فهو يأبى أن يقول أكرم أنا : وإذا كان من الميسور أن يقول : أكرمتك فهو لا يلجأ إلى أكرمتُ إياك حتى المواضع التي أجاز فيها الرمانى وغيره من النحاة الانفصال مع إمكان الاتصال بنجد الأسلوب القرآنى أثر الاتصال ، لأنه مع قلة الجهد يغنى ويكفى من ذلك قوله تعالى : «فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ»
سورة البقرة آية ١٣٧

وقوله تعالى : «أَنزَلْنَاهَا وَأَتَمَّمْنَا لَهَا كَافًرُونَ» ؟
سورة هود آية ٢٨

ويغنى عن الضمير العائد اسم ظاهر

نحو:

رأيت الذى فى رحمته الله أطمع

أى : رحمتك

قال الفارسى : ومن الناس من لا يجيز هذا ^(١) .

* واختلف فى نيابة (أل) عن الضمير المضاف إليه فمنه أكثر البصريين وجوزه الكوفيه وبعض البصريين وكثير من المتأخرين وخرجوا عليه .

نحو:

قوله تعالى : «فإن الجنة هى المأوى»

الأصل : مأواه ، وقال المانعون : التقدير هى ، المأوى له .

ونحو

مررتُ برجل حسن الوجه

والمانعون قدروا منه

وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة .

وقال الزمخشري في «وعلم آدم الأسماء» سورة البقرة آية ٣١

أن الأصل : «أسماء المسميات» فجوز إنابتها عن الظاهر . وقال أبو شامة في قوله :

بدأت بيسم الله في النظم أن الأصل في نظمي .

فجوز إنابتها عن ضمير المتكلم ، قال ابن هشام والمعروف من كلامهم إنما هو

التمثيل بضمير القائب^(١) .

وعن ضمير الفصل والذي يفصل بين المبتدأ والخبر أو بين الخبر والنعت ويسمى عند

الكوفيين عماداً إذ يعتمد عليه في الفائدة وردت آراء للنحاة حول مواضع وقوعه في الجملة

منها أنه مع تقديم الخبر يستغنى عنه (أى الضمير) لأن تقديمه (أى الخبر) يمنع من كونه

تابعاً ، إذ التابع لا يتقدم على المتبوع^(٢) .

١ - مع الهوامع ح ٢ ص ٨٠ وينظر معنى اللبيب ح ٢ ص ٥٠٩ ، ص ٥٠٢ .

٢ - مع الهوامع ح ٢ ص ٦٩ .

التمام فك أفعال المقاربة والرجاء

من أفعال المقاربة (أوشك) ومن أفعال الرجاء (عسى واخلولق) قد تأتي هذه الأفعال الثلاثة على صورة يستغنى فيها عن خبرها بمرفوعها وتسمى تامة^(١) وقال ابن مالك^(٢) :

بَعْدَ عَسَى ، اِخْلَوْلَقْ ، أَوْشَكَ قَدِيرُ

غَنَى ، بـ (أَنْ يَفْعَلَ) ، عَنْ ثَانٍ فَقَدْ

فيستند عسى واخلولق وأوشك إلى (أن يفعل) فيغنى عن الخبر ويكون أن والفعل سادة سد الجزئين كما سدت سدة مفعولي حسب ، وقيل بل هي حينئذ تامة مكثفة بالمرفوع .

ومن أمثلة ذلك :

قوله تعالى : **وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا**

سورة البقرة آية ٢١٦

فإن المضارع في الآية في تأويل اسم مرفوع بالفاعلية مستغنى به عن المنصوب الذي هو الخبر^(٣) .

وعند جمهور النحاة لكي تتأتى صورة التمام ينبغي ألا يأتي بعد أن والمضارع اسم ظاهر .

قال سيويه : **واعلم أنهم لم يستعملوا عسى فعملك ، استغفروا بأن تفعل عن ذلك ،**

١- مع الهوامع ج ١ ص ١٣٩ .

٢- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٣٤١ .

٣- الأشموني ج ١ ص ١٣٢ .

كما استغنى أكثر العرب بعنى عن أن يقولوا : عَسَا وَعَسَا ويلو أنه ذاهب عن لَو ذهابه .
ومع هذا أنهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب ، كما لم يستعملوا الاسم الذى فى
موضعه بفعل فى عَسَى وكاد ، فترك هذا لأن من كلامهم الاستغناء بالشئ عن
الشئ^(١) .

فإذا جاء الاسم الظاهر فالأمر عند الشلوين لم يخرج عن دائرة التمام ، وعند المبرد
والسيرا فى والفارسي يجوز مع القول بالتمام القول بالنقصان بأن نجعل الظاهر المرفوع
اسماً مؤخرًا ، وأن الفعل فى موضع نصب خبرًا ، كما أجازوا الوجه الذى قال به
الشلوین^(٢) .

والذى نؤكد أنه أننا لانحس فى هذه الصيغة أو فى هذا التعبير الذى ذكرناه بغياب
الخبر عن الجملة بل إن المعنى متكامل ، وفى العبارة من الإيحاءات ما يغنى عنه تمامًا ،
ولا تكاد تحس بنقص يُخل بالمعنى .

اسم المصدر

وهو ما دل على المصدر دلالة مفية عن آل لتضمن الإشارة إلى حقيقته

نحو:

يسار وفجار فلأنها خالفت المصادر الأصلية بكونها لا يقصد بها الشياخ ولا تضاف
ولا توصف ولا تقع موقع الفعل ، ولا موقع ما يوصل به ولا تقبل (أل) ولذلك لم تقم مقامها
فى توكيد الفعل وتبين نوعه أو مرآته^(٣) .

١- الكتاب ج ٣ ص ١٥٨ .

٢- الأشموني ج ١ ص ١٣٢ .

٣- معجم الهوامع ج ٢ ص ٩٤ .

الاشتغال

وهو أن يتقدم اسم واحد (هو المفعول به) على فعله ويحل مكانه بعد تقدمه أحد شيئين^(١) :

— إما ضمير عائد إليه ، يعمل فيه الفعل الموجود النصب مباشرة ويستغنى به عن ذلك المفعول المتقدم .

فنعول :

أخيراً شاورته

(قالها ضمير حل محل المفعول السابق واكفى به الفعل)

— وأما لفظ ظاهر آخر يعمل فيه الفعل المنصرف النصب أيضاً بشرط أن يكون هذا اللفظ الظاهر سبباً للمفعول به المتقدم الذي استغنى عنه الفعل وأن يكون مشتملاً على ضمير يعود على ذلك المفعول به .

نحو :

أخيراً شاورت زميله .

والاشتغال عند سبويه من قبيل بناء الاسم على المضمرة وعدم إظهار الفعل للاستغناء بتفسيره قال :

«وان شئت قلت : زيدا ضربته ، وإنما نصبته على إضمار فعل يفسره كأنك قلت : ضربت زيدا ضربته ، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره فالاسم ها هنا مبني على هذا المضمرة^(٢) .

١ — الكتاب ج ١ ص ٨١ ، ص ١٤٤

٢ — قطر الندى ص ٢١١ ، النحو الوافي ج ٢ ص ١٢٤

نون التوكيد الخفيفة

ولنون التوكيد الخفيفة دون الثقيلة أحكام منها أنه يجب حذفها — في الرأي الشائع — لفظاً لا خطأً إذا وليها مباشرة ، ساكن ، ولم يوقف عليها قال ابن مالك ^(١) :

واحذف خفيفة لساكنٍ ردفٍ

وبعد غير فتحة إذا تقف

وسبب حذفها القرار من أن يتلافى ساكنان في غير الموضع الذي يصح فيه تلاقيهما ^(٢) نحو :

لا تَعْمِدَنَّ الحلف ، ولا تُصَدِّقَنَّ الحلاف ، فتحذف النون الخفيفة عند النطق ، وتبقى الفتحة التي قبلها دليلاً عليها ، فلا يلتبس الأمر على السامع ، إذ لا مسوغ لوجود الفتحة في هذا الباب إلا وجود نون التوكيد بعدها ، مذكورة أو محذوفة . ومنه قول الشاعر ^(٣) :

ولا تَهينَ الفقير ، علك أن

تَرْكعَ يوماً ، والدهرُ قد رَفَعَه

(فالمضارع مجزوم بلا الناهية ، فلا مسوغ لوجود الفتحة علم النون ، وبقاء الياء قبلها إلا ملاحظة نون التوكيد الخفيفة المحذوفة) .

١ — شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج ٢ ص ٣١٦ .

٢ — يصح تلاقي الساكنين عند النطق ، وعند قصد النطق ببعض ألفاظ تنهجي وذكر اسمائها نحو : جيم ، لام ، ميم وفي غير هذين لا يصح تلاقي الساكنين إلا إذا تحققت شروط ثلاثة فتمت تحققت جاز الالتقاء وهي :

أ — أن يكون الساكن الأول حرف لين

ب — أن يكون بعده حرف صحيح ساكن

ج — أن يكون التلاقي في كلمة واحدة .

٣ — الشاعر هو : الأضبط بن قريع الجاهلي (شرح المفصل ج ٩ ص ١٢٧) ابن هشام واستشهد به (المغني ج ٢ ص ٦٤٧) ، وينظر : شرح ابن عقيل ج ٢ ص ٣١٨ .

ويرى الأستاذ/ عباس حسن^(١) أنه لا داعي في هذه الصورة لحذفها كتابةً - في غير الضرورة - كما يرى بعض النحاة وحبته الاكتفاء بوجود الفتحة الدالة عليها - لأن الحذف الخطي قد يوقع في لبس أو احتمال ، يحسن الفرار منها .

ويرى فريق آخر من النحاة^(٢) أن الأفضل هو تحريكها بالكسر إذا وليها ساكن وحبته في التخلص من التقاء الساكنين هو الكسر .

وإن الكسر هنا أخف وأبعد من اللبس ، فوق أنه مسموع في أمثلة قليلة ، لكنها مسيطرة للأصل العام السالف .

ويرى الأستاذ/ عباس حسن^(٣) أن هذا الرأي - على قلة أنصاره - أفضل لبعده عن شائبة اللبس والغموض ، وخلوه من التفريق بين حالتي النطق والكتابة ، فإن وجد من يعارض في أنه الأفضل فلا أقل من أن يكون في منزلة الرأي الشائع الذي يوجب الحذف .

الفعل المضارع

وهو من أبواب النيابة ، إذا اتصل به ألف الاثنين يرفع بثبوت النون وينصب ويجزم بحذفها .

وهو من أبواب النيابة أيضاً إذا كان معتلاً فكان آخره ألف أو واو أو ياء فيجزم بحذف حرف العلة نيابة عن السكون .

وتتمثل العلاقة بين ظاهرة الاستغناء والفعل المضارع في أمرين أولهما : أنه من أبواب النيابة على ما ذكرنا .

١- النحو الوافي جزء ٤ ص ١٨٠ - ص ١٨٣ .

٢- شرح المفصل جزء ٩ ص ١٢٧ .

٣- النحو الوافي جزء ٤ ص ١٨١ .

وثانيهما : نفى حالة كونه منصوباً أو مجزوماً ويكون الكلام موجهاً إلى أحرف النصب وإلى أحرف الجزم ولا يمكننا التعرض لهذه الأحرف منفردة بعيدة عن المضارع .
وفيما يلي نعرض لهذه الأحرف حتى نقف على أثر الاستغناء فيها .

أ - نواصب المضارع :

— من نواصبه :

(لن)

قال سيويه (فأما الخليل فزعم أنها (لا أن) ولكنهم حذفوا لكثرة في كلامهم ، كما قالوا : وَيَلْمَهُ (يريدون ويَ لأمه) ، وكما قالوا يومئذ وجعلت بمنزلة حرف واحد^(١))
وقال الفراء : هي (لا) النافية أبدل من ألفها نون وحملة على ذلك اتفاقهما في النفي ونفي المستقبل^(٢) .

فكان الاستغناء بالحذف عند سيويه وبالإبدال عند الفراء .

(إذن)

اختلف النحويون في حقيقتها فذهب الجمهور إلى أنها حرف بسيط ، وذهب قوم إلى أنها اسم ظرف وأصلها إذ الظرفية لحقها التوین عوضاً من الجملة المضاف إليها ونقلت إلى الجزائية فبقى فيها معنى الربط والسبب .

ولهذا قال سيويه معناها الجواب والجزاء وقال الشلوبين دائماً في كل موضع^(٣) .

١ - الكتاب ج ٢ ص ٥ .
٢ - معجم الهوامع ج ٢ ص ٣ .
٣ - معجم الهوامع ج ٢ ص ٦ .

فكان الاستغناء هنا بالمعوض على ما ذهب إليه القوم من أنها إذ ولحقها التنوين عرضاً من الجملة المضاف إليها

وقال السيوطي (الأكثر في لسان العرب أن «إذن» الناصبة يتم الغاؤها إن وَلِيَتْ عاطفاً). (١)

قال تعالى : «وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خَلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا» سورة الإسراء آية ٧٦

وقوله تعالى : «وَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا» سورة النساء آية ٥٣

وقرئ شاذاً (لا يلبثوا) و (لا يؤتوا) فمن ألغى رابعي تقدم حرف العطف ومن أعمل راعى كون ما بعد العاطف جملة مستأنفة (٢)

وذكر السيوطي أيضاً أن (إلغاء إذا مع اجتماع الشرط لغة بعض العرب حكاهما عيسى بن عمر وتلقاها البصريون بالقبول ووافقهم ثعلب وخالف سائر الكوفيين) (٣)
— أن المضمرة بعد لام الجحود :

قال السيوطي (٤) «في حالة نصب المضارع مع أن المضمرة ذهب ثعلب إلى أن لام الجحود هي الناصبة لقيامها مقام (أن)» .

فلاستغناء هنا بقيام لام الجحود مقام (أن) .

وقال السيوطي (٥) «كان النصب بأن مضمرة لأنهم كرهوا أن يجمعوا بين اللام وأن

في اللفظ)

١— مع الهوامع جـ ٢ ص ٧

٢— السابق نفسه .

٣— السابق نفسه .

٤— مع الهوامع جـ ٢ ص ٧

٥— مع الهوامع جـ ٢ ص ٨

وكان من فطرة العرب أنهم كانوا يستفنون عن تراكيب لم تسمع بل ويوجبون منعها ومنها مذهب إليه بعض النحويين إلى أن (لام الجحود) تكون في أخوات كان قياساً عليها

نحو:

ما أصبح زيداً ليضرب عمراً

ولم يصبح زيداً ليضرب عمراً

وزعم بعضهم أنها تكون في ظننت وأخواتها

نحو:

ما ظننت زيداً ليضرب عمراً

ولم أظن زيداً ليضرب عمراً

قال أبو حيان وهذا كله تركيب لم يسمع مؤجب منه^(١).

— حتى — وكونها الجارة والنصب بعدها بأن مضمرة وجوبا

اختلف الكوفيون فذهب القراء إلى أنها ناصبة بنفسها وليست الجارة وعنده أن الجر

بعدها إنما هو لنيابتها مناب إلى :

وذهب الكسائي إلى أنها ناصبة بنفسها أيضاً وأنها جاره بإضمار إلى وهذا عكس

مذهب البصريين^(٢).

فلاستغناء هنا بالنيابة (نيابة حتى مناب إلى) .

١- السابق نفسه .

٢- معجم الهوامع ج ٢ ص ٨ .

- [الفاء والواو] الحاطفتان واللذان ينصب بعدهما المضارع بأن مضمرة جوازا :

قال السيوطي (قال ثعلب : إنما نصبا لأنهما دلا على شرط لأن معنى :

هلا تزورني فأحدثك إن تزورني أحدثك ،

فلما نابت (أى الفاء) عن الشرط ضارعت (كى) فلزمت المستقبل وعملت

عمله^(١) .

فالاستغناء هنا بنبابة الفاء عن الشرط .

(أن)

يجب حذف النون فى (أن) إن كانت مصدرية ناصبة للمضارع المسبوق بلا النافية

نحو:

قوله تعالى : «مَمنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ» سورة الأعراف آية ١٢

فالخذف هنا معناه عدم ظهورها فى الكتابة وفى النطق فهى مدغمة فى (لا)

وادغامها يمنع ظهورها خطأ ونطقاً^(٢) .

ب - جواز م المضارع :

ومن جوازمه [لا] الطلبية

ولها أحكام^(٣) منها صحة حذف مضارعها للدليل يدل عليه

نحو:

١ - مع الهوامع ج ٢ ص ١٤ .

٢ - النحو الوافى ج ٤ ص ٢٩٨ .

٣ - النحو الوافى ج ٤ ص ٤٠٩ ، ص ٤١٠ .

انصح أخاك ما وجدته مستريحاً

للتصحح والا فلا ... أى : فلا تنصح

ويجب حذف المضارع بعدها فى حالة واحدة ، وهى أن ينوب عن مصدر محذوف
مؤكد دال على نهى ، كقولك لمن يتكلم والخطيب يخطب :
سكوتاً لا كلاماً ، أى اسكت سكوتاً ، لا تتكلم كلاماً .
فلا استغناء هنا بالحذف .

[لما]

وعما تنفرد به صحة حذف المضارع المجزوم بها والوقوف عليها بعد حذفه فى الشر
والشعر ومنه قول الشاعر^(١)

فَجَنَّتْ قُبُورُهُمْ بَدَأَ وَلًا

فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِئْنِي

أى (ولما أكن) بدأ قبل ذلك ، أى سيداً .

قال السيوطى «المضارع لم يقيد فى الجزم بالحرف (لما) دائماً فلا استغناء عنه وذلك
بعكس الحرف (لم) إذ لا يدخل على المضارع سواه»^(٢)
فلا استغناء هنا كان بالحذف .

(لما الطلب)

ذكر ابن هشام^(٣) أن حذفها مطرد عند بعضهم فى نحو :

١ - معنى اللبيب ج ١ ص ٢٧٩ ، ص ٢٨٠ .

٢ - معجم الهوامع ج ١ ص ٨ .

٣ - معنى اللبيب ج ٢ ص ٦٤١ .

قُلْ لَهُ يَفْعَلْ

وجعل منه قوله تعالى : «قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ» سورة إبراهيم آية ٣١

وقوله تعالى : «قُلْ لِعِبَادِيَ يَقُولُوا» سورة الإسراء آية ٥٣

وقيل : هو جواب لشرط محذوف ، أو جواب للطلب والحق أن حذفها مختص

بالشعر نحو :

قول الشاعر ^(١) :

مُحَمَّدٌ تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ

إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَالًا

الاستفهام

موضوع الاستفهام وثيق الصلة بالاستغناء ، فأنهمزة نائبة عن استفهم ^(١)

(وكثيراً ما) استغفروا عن الاستفهام في التسوية .

نحو :

(أنا الملك شتم أم أيتم)

أو :

(غنياً كان أو فقيراً)

١ — نسب سيبويه هذا البيت للأعشى ، وقال الأعلام (هو للأعشى ويروى للحطينة) قال ابن يمش ولم نعثر

على منشأ نسبه مؤلف الكتاب هذا البيت إلى ربيعة بن جهم .

ينظر : ابن يمش ج ٧ ص ٣٥ ، ص ٦٠ .

١ — ابن يمش ج ٧ ص ١١٦ .

ومصادر اللغات السامية ، لم تتحصل على عبارة بينة عن التسوية البنية^(١)

وقد تبدل ألف الاستفهام عن واو القسم ..

قال سيبويه (وَألف الاستفهام بدل من واو القسم في قولك :

(أَللهُ لِفعلِنِ)^(٢)

— من أسماء الاستفهام (هـ)

إذا قلت :

مَنْ عندك ؟ أصله أَمَنْ عندك ؟

فهما في الحقيقة كلمتان (الهمزة) إذ كانت حرف معنى و(مَنْ) الدالة على المسمى ، لكنه ما كانت (مَنْ) لاتستعمل إلا مع الاستفهام استغنى عن همزة الاستفهام للزومها إياها ، وصارت مَنْ نائبة عنها ، ولذلك بنيت فدالاتها على الاسمى دلالة لفظية مرجعها لفظها المجرد ودالاتها على الاستفهام جاءت من خارج لفظها^(٣) .

و(أَيِّنْ)

كلمة تدل وهي مجردة على معنى في نفسها ، هو المكان ، وتدل أيضاً على الاستفهام فيما بعدها وهو معنى آخر جاءها من خارجها ، بسبب تقدير همزة الاستفهام معها ثم الاستغناء عن الهمزة وجوباً لوجود ما يتضمن معناها^(٤) .

١ — التطور النحوي للغة العربية برجستراسر ص ١٦٧ .

٢ — الكتاب ح ٣ ص ٧ .

٣ — ابن يعيش ح ١ ص ٢٢ ، النحو الواح ح ١ ص ١٠ .

٤ — النحو الواح ح ٢ ص ٩٠ .

و (كيف)

كلمة تدل بصيغتها المجردة على معنى في نفسها وهو الحال والهيئة ، وتدل على معنى فيما بعدها وهو الاستفهام وهو معنى آخر جاءها خارجها بسبب تقدير همزة الاستفهام معها ثم الاستغناء عن الهمزة وجوباً لوجود ما يتضمن معناها^(١) .

وتقع (كيف) خبراً قبل ما لا يستغنى به نحو :

كيف أنست ؟

وكيف كنت ؟

وكيف ظنت زيدا ؟

وكيف أعلمته فرسك ؟

لأن ثاني مفعول (ظن) وثالث مفعولات (أعلم) خبران في الأصل .

وتقوم (حالا) قبل ما يستغنى نحو :

كيف جاء زيد ؟ أى على أى حال جاء زيد^(٢) . قال برجستراسر (واللغات

السامية ، لا تعرف تأدية الاستفهام ، بترتيب للكلمات خاص به أصلاً ، فإما أن تستغنى عن كل إشارة إليه إلا النغمة ، وما إن تستخدم الأدوات والأول موجود فيها كلها ، وهو نادر في العربية الفصحى)^(٣)

١ - السابق نفسه .

٢ - معنى اللبيب ج ١ ص ٢٠٥ ، ومع الهوامع ج ١ ص ٢١٤ ، ويظهر : اخصائص لابن خني ج ٢ ص ١٨٤ ، ص ١٨٥ .

٣ - التطور النحوي للغة العربية ص ١٦٥ .

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ

والمراد بها أن وضعت لتدل على صيغ الأفعال كما تدل الأسماء على مسمياتها ،
وهي تعمل عمل الفعل الذي تنوب عنه .

قال ابن يعيش (والغرض من الاستغناء بها عن صيغ الأفعال هو الإيجاز ،
والاختصار ، ونوع من المبالغة ولولا ذلك لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ أسماء لها أولى
بموضعها ووجه الاختصار فيها مجيئها للواحد والواحدة والثنية والجمع بلفظ واحد وصورة
واحدة ، ألا ترى أنك تقول في الأمر .

لِلوَاحِد : صَة يَازِيدُ

وَفِي الْاِثْنَيْنِ : صَة يَازِيدَانِ

وَفِي الْجَمَاعَةِ : صَة يَازِيدُونَ

وَفِي الْوَاحِدَةِ : صَة يَاهِنْدُ

فنيابتها دليل على ما قلناه من قصد . الإيجاز والاختصار ، وأما المبالغة .

فإن قولنا : صَة أَبْلَغُ فِي الْمَعْنَى مِنْ اسْكُتَ^(١)

وهي نوعان :

نوع وضع في أول الأمر اسم فعل نحو :
صَة ، وَهَيْهَاتَ ، وَشَتَانَ ، وَأَوْهَ وَالْآخِرَ : أَسْمَاءُ أَفْعَالٍ مَنْقُولَةٌ مِنَ الظَّرْفِ أَوْ الْجَارِ

وَالْجُرُورِ نَحْوُ :

سورة المائدة آية ١٠٥

قوله تعالى «عليكم أنفسكم»

١ - ابن يعيش ح ٤ ص ٢٥ وينظر : أوضح المسالك ح ١ ص ٣٢ ، مع الهوامع ح ١ ص ١٦ .

النساء آية ٢٤

ونحو قوله تعالى : « كتاب الله عليكم »

استغنى به عن فعل الأمر الزم ونحو

وراءك بمعنى تأخر

ومكانك بمعنى اثبت

وأمامك بمعنى تقدم

ودونك الكتاب بمعنى خذ

واليك عني بمعنى تنح

من الواضح في جميع هذه التعبيرات أننا استغينا بالظرف والجار والنجور عن فعل الأمر ، لأن هناك من الصورة التعبيرية التي تفهم من تكوين الكلمات ، وعملية النبر Strees الناشئة من بذل جهد صوتي على بعض المقاطع ، وطريقة الأداء ما يغنى عن صيغة الطلب في فعل الأمر .

والمعروف عن ظاهرة الاستغناء أن المستغنى عنه لا يمكن ذكره مع المستغنى به .

وفي كتابه (المقتضب) عرض المبرد لهذه القضية فقال « فإذا جاز الجمع بين شيئين ، فليس أحدهما عوضاً عن الآخر ، ألا ترى أنك تقول ، عليك زيداً ، وإنما المعنى خذ زيداً ، وما أشبهه من الفعل ، فإن قلت : (عليك) لم تجمع بينها وبين فعل آخر ، لأنها بدل من ذلك الفعل »^(١)

وعلى هذا النهج كل أسماء الأفعال المنقولة تقوم على أساس قانون الاستغناء

الذي قلنا :

إن العربي ينصاع له بفطرته الهادية وبطبيعته المدركة .

وقد ينقل اسم الفعل من المصدر ، فيستغنى به عن مصدره ، سواء أكان المصدر سمع له فعل أم لا .

ومن ذلك :

رُوِيَ (بغير تنوين) بمعنى تَمَهَّل

وبمعنى : أَتَمَهَّل (وذلك فما له فعل)

ونحو:

بَلَّ (بغير تنوين) بمعنى (أَثْرَكَ) «وذلك مما ليس له فعل من لفظه» .

وأسماء الأفعال — كما ذكرنا — نابعة عن الفعل أى عاملة عمله دون تأثر بالعوامل لالفظاً ولا محلاً .

وهى ما أدرجه النحاة تحت ما يعرف بشبه الحرف^(١) وقد اعتبر ابن مالك الاستغناء واحداً من الوجوه المقيده فى شبه الحرف إلا أن السيوطى اعتبرها علّة عدمية خارجة عن الوجوه الستة التى اعتبرها لشبه الحرف .

فكان من الوجوه المعتمدة فى شبه الحرف عنده الاستعمال بأن يكون الاسم نائباً عن الفعل أى عاملاً عمله ويكون مع ذلك غير متأثر بالعوامل لالفظاً ولا محلاً وذلك أسماء الأفعال فإنها تلزم النيابة عن أفعالها فتعمل عملها ولا تتأثر بالعوامل فأشبهت الحروف العاملة عمل الفعل ، وهى إن وأخواتها فإنها تعمل عمل الفعل ولا تتأثر بالعوامل ، وهذا على مذهب من يرى أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب ، وهو رأى الأخفش نسبة فى الإيضاح للجمهور^(٢) .

١ — قال السيوطى «الوجه المعتمد فى شبه الحرف ستة أحدها بأن يكون الاسم موضوعاً على حرفين
ينظر : مجمع الهوامع ص ١٦ ، ص ١٧ وابن يعيش ح ٤ ص ٦٥ .

٢ — مجمع الهوامع ص ١٦ ص ١٨ .

التواضع

وهو من أبواب النحو التي كان لها نصيب من ظاهرة الاستغناء وكان وجود هذه
الظاهرة إما بلفظ الاستغناء نفسه أو بالاستغناء عن طريق الحذف
والتواضع أربعة هي

النعث ، والتوكيد ، ، والعطف ، البدل

أ - الاستغناء في النعت :

وردت ظاهرة الاستغناء في النعت على أوجه منها

١ - حذف النعت

٢ - الاستغناء بالنعت عن الاسم

٣ - الاستغناء بالثنية والجمع في حالة تعدد النعوت

٤ - حذف المنعوت

وفيما يلي نوضح ذلك

١ - حذف النعت :

وذلك إن علم نحو

الكهف آية ٧٩

قوله تعالى «يَأْخُذْ كُلُّ سَفِينَةٍ غَصْبًا»

أي كل سفينة صالحة ، قال ابن هشام (بدليل أنه قرئ كذلك وأن تعييبها

لا يخرجها عن كونها سفينة) (١)

١ - معى اللب ج ٢ ص ٦٢٧

ونحو:

قول الشاعر^(١) :

وقد كنتُ في الحرب ذا تُدْرَا

فَلَمْ أُعْطَ شَيْئاً وَلَمْ أَمْنَعِ

حيث ذكر المنعوت وهو (شيئا) وحذف النعت ، وأصل الكلام فَلَمْ أُعْطَ شَيْئاً عظيماً ، أو نحرو ذلك .

ولا يمكن أن يكون الكلام على ظاهره من غير تقدير المحذوف المذكور لأمرين :
أولهما : أنه يخالف الواقع لأنه كان قد أعطى بالفعل عطاء رأى أنه أقل مما كان يستحقه .

والثاني : أنه يخالف قوله (ولم أمنع) إذ لو كان لم يعط شيئاً مطلقاً لكان قد منع
ورد في هامش أوضح المسالك للشمس ص ٤١٢ معنى الدين عبد الحميد ، ولو قلت : إن في
قوله (ولم أمنع) ، حذف المنعوت وانتهت جميعاً لم تكن قد أبعدت ، وأصل الكلام عليه
: فلم أعط شيئاً عظيماً ولم أمنع الشيء الحقير^(٢) .

ونحو:

١ - هذا الشاهد من كلام للعباس بن مرداس السلمي يخاطب به النبي ﷺ . (أوضح المسالك ج ٣ ص ٣٧٧ ،

مفني اللبيب ج ٢ ص ٦٢٧) .

٢ - هامش أوضح المسالك ج ٢ ص ٣٢٤ .

قول الشاعر: (١)

وَرَبُّ أَسِيلَةِ الْخَدَّيْنِ بِكْرٌ

مَهْفَهْفَةٌ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدٌ

وقد اشترط النحاة لحذف النعت أو المنعوت أن يكون معلوماً يدركه المخاطب من غير نص عليه ، ذكر سيبويه أن عله جواز الحذف هي التخفيف وعلم المخاطب ما يعنيه المتكلم :

يقول الزمخشري (وحق الصفة أن تصحب الموصوف ، إلا إذا ظهر أمره ظهوراً يستغنى معه عن ذكره ، فحينئذٍ تركه وإقامه الصفة مقامه) (٢)

٢ - الاستغناء بالنعت عن الاسم :

قال سيبويه ، ولكن الصفة ربما كثرت في كلامهم واستعملت وأوقعت مواقع الأسماء حتى يستغنوا بها عن الأسماء كما يقولون :

الأبغث ، فهو صفة جعل اسماً وإنما هو لون. (٣)

٣ - الاستغناء بالتثنية والجمع في حالة تعدد النعوت :

قال ابن هشام «وإذا تعددت النعوت ، فإن اتحد معنى النعت استغنى بالتثنية والجمع عن تفريقه»

نحو

١ - هذا الشاهد من كلام المرقش الأكبر . وهو عمرو بن سعد بن مالك أحد بني بكر بن وائل ، وقيل اسمه : عوف بن سعد بن مالك (أوضح المسالك - ج ٣ ص ٢٢٥ ، المعنى - ج ٢ ص ٢٢٧).

٢ - السابق نفسه

٣ - الكتاب - ج ٣ ص ٢٠١ ، ص ٢٠٢ .

(جاءني رجلان فأضلان) و
(رجال فضلاء)

وان اختلف وجب التفريق فيها بالعطف بالواو نحو:

قولك : مررتُ برجالٍ شاعِرٍ وكاتبٍ و فقيهٍ^(١)

٤ - حذف المنعوت :

وذلك إن عَلِمَ ، وكان النعت إما صالحاً لمباشرة العامل نحو :

سأية ١١

قوله تعالى : «أَنْ اَعْمَلْ سَابِغَاتٍ»

أى : دروعاً سابغات

أو بعض اسم مُقَدَّم مخفوض بمن أوفى .

فالأول : كخزاهم . (سَابِغَاتٍ وَمِمَّا أَقَامَ) أى : سَبَاً فَرَّقِي ظَهَنَ ، وَمِمَّا فَرَّقِي أَقَامَ .

والثاني : كقوله :^(٢)

لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَشَم

يَفْضُلُهَا فِي حَسَبِ وَيَسَم

أصله : (لو قلت ما في قومها أحمك يفضلها لم تأثم) فحذف الموصوف وهو

(أحمك) ، وكسب حرف المضارعة من تأثم ، وأبدل الهمزة ياء ، وقدم جواب لو فاصلاً بين

الخبر المقدم ، وهو الجار والمجرور والمبتدأ المؤخر وهو (أحمد) المحذوف^(٣)

١ - أوضح المسالك ج ٣ ص ٣١٣ ، ص ٣١٤ .

٢ - هذا بيت من الرجز أويثان من منطوره ، وقد نسب ابن يعيش إلى الأسود الجماني ، ونسبه سيوريه إلى حكيم ابن معية الرقي ، وهو راجع إسلامي كان معاصراً للمعاج وحفيد الأرقط (أوضح المسالك ج ٣ ص ٣٢٠ . المغني ج ٢ ص ٦٢٦) .

٣ - أوضح المسالك ج ٣ ص ٣٢٠ ، ص ٣٢١ .

ب - الاستغناء في التوكيد :

ورد ذكر الاستغناء عند التوكيد المعنوي ومع لفظه (كل) :

قال السيوطي (وجوز الكوفية والزمخشري الاستغناء بنية الإضافة في (كل) عن التصريح بها ، ومثلوا لقوله تعالى :

«إنا كل فيها» سورة غافر آية ٤٨

أى : كلنا ، وخرجه غيرهم على أنه حال أو بدل من الضمير ، وعلل ابن مالك المنع بأن ألفاظ التوكيد ضربان مصرح بإضافته إلى ضمير المؤكد ، وهو النفس والعين وكل وجميع وعامة ومنوى فيه تلك وهو أجمع وأخواته ، وجوز ابن مالك إضافتها أى (كل) إلى ظاهر مثل المؤكد واستدل :

بقوله

يا أضيء الناس كل الناس بالقمر^(١)

جاء الاستغناء في هذه الأمثلة :

قال أبو العباس : (إذا أدخلت حروف العطف استغنى عن التوكيد ، لأن المسئول يعلم أنك عطف على كلامه ، إذ اعطى لا يستدأ به ، وإنما حكى الاسم من حكى لئلا يتوهم المسئول أنه مبتدئ بالتسفيهاً ممن له مثل اسم المتحدث عنه)^(٢) . فحرف العطف إنما وضع لينوب عن العامل ويعنى تكرر إعادته .

فإذا قلست :

١ — مع الهوامع ح ٢ ص ١٢٣ .

٢ — المقتضب ح ٢ ص ٣٠٩ بتصرف ، وقد مزج الفارسي تعليقاته بكلام أبي العباس لذا ينظر التعليقة ح ٢

قام زيد وعمرو

فالواو أغنت عن إعادة : قام مرة أخرى فصارت ترفع كما ترفع قام ، وكذلك إذا عطفت بها على منصوب نَحْو قولك :

إن زيدا وعمرا منطلقان

فالواو تنصب كما تنصب (إن) ، وكذلك في الغفض إذا قلت :

مررت بزيد وعمرو فالواو وجرت كما جرت الياء وهو رأى ابن السراج فيما ذكره ابن يعيش^(١) .

وقد يغنى التكرار عن العطف

نَحْو :

الفجراية ٢١

قوله تعالى : « دَكَا دَكَا »

الفجراية ٢٢

وقوله تعالى : « صَقَا صَقَا »

— ومن حروف العطف التي ارتبطت بالاستغناء (إما) بالكسر .

قال السيوطي^(٢) (قد تحذف بكاملها ويستغنى عنها بـ إلا أو بأو . كقول الشاعر :

فإما أن تكون أخى بصدق

فأعرف منك غشى من سميني

والأفاطرحنى واتخذنى

عدوا اتفك وتقبني

١ — ابن يعيش ح ٨ ص ٨٩ .

٢ — مجمع الهوامع ح ٢ ص ١٣٥ . وينظر : أوضح المسالك ح ٣ ص ٣٨١ .

ونحــو: قول الشاعر:

وقد شفى أن لا يزال يروغنى

خيالك إما طارقاً أو مغادياً

— المعطوف بالواو يغنى عن المتبوع بعد حرف الجواب فيقال لمن قال :

ألم تضرب زيدا ؟ بلى وعمرا

ولمن قال :

خرج زيد نعم وعمرو^(١)

— وتختص الواو بأحكام لا يشاركها فيها غيرها من حروف العطف فاختصت

بمطف مالا يستغنى عنه^(٢) .

وقد ورد أن المعطوف عليه قد يحذف إذا كان المعطوف معطوفاً بالواو أو بالفاء ،

وورد في معنى اللبيب ما يفهم منه أن (ثم) مثل الفاء والواو ، وكثير من النحاة يجعل (أم)

المتصلة مثل الواو والفاء في جواز حذف المعطوف عليه وقد اقتصر ابن هشام في أوضح

المسالك على ذكر الواو والفاء في حذف المعطوف عليه والسرفي اقتصراره عليهما أن

الحذف معها أشهر وأعرف منه مع ثم ومع أم ، وهو مع الواو كثير ومع الفاء قليل نسبياً ،

قال ابن مالك في التسهيل «ويغنى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيراً والفاء

قليلاً»^(٣) وفيما يلي نعرض لأمثله من حذف المعطوف والمعطوف عليه فيما ورد في

المغنى^(٤)

١ - هجع الهوامع ج ٢ ص ١٤٠ .

٢ - السابق نفسه ج ٢ ص ١١٦ ، ص ١٢٩ .

٣ - أوضح المسالك ج ٣ ص ٣٩٨ .

٤ - مغنى اللبيب ج ٢ ص ٦٢٧ ، ص ٦٢٨ .

فمن حذف المعطوف :

ويجب أن يتبعه العاطف نحو

قوله تعالى «لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل» سورة الحديد آية ١٠

أى ومن أنفق من بعده ، دليل التقدير أن الاستواء إنما يكون بين شيعتين ، ودليل

المقدر قوله تعالى «أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقَاتَلُوا» سورة الحديد آية ١٠

- ومن أمثلة حذف المعطوف عليه :

قوله تعالى «أن اضرب بعصاك الحجر فأنفجرت» سورة الأعراف آية ١٦٠

أى فضرب فانفجرت ، وزعم ابن عصفور أن الفاء فى (فانفجرت) هى فاء

فضرب ، وأن فاء (فانفجرت) حذفت ليكون على المحذوف دليل بقاء بعضه ، وليس بشئ

، لأن لفظ الفاءين واحد ، فكيف يحصل الدليل ؟ وجوز الزمخشري ومن تبعه أن تكون

فاء الجواب ، أى : فإن ضربت فقد انفجرت ، ويردّه أن ذلك يقتضى تقدم الانفجار على

الضرب مثل :

قوله تعالى «إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل» سورة يوسف آية ٧٧

إلا إن قيل المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك ١١

٢- الاستغناء فى البذل :

قال ابن هشام «البذل صالح للاستغناء به عن المبدل منه» ١٢

وقال السيوطى «قيل بأن العامل فى البذل نيابة عنه ، أى عن المقدر حكاه أبو حيان

١- معنى اللبيب ح ٢ ص ٢٢٧ ح ٢٢٨

٢- السابق نفسه ح ١ ص ١١٦

عن ابن عصفور قال : لما حذفت العرب عامل البدل عوضت منه العامل في المبدل منه فتولى من العمل ما كان يتولاه ذلك المحذوف كما أنهم لما عرفوا الظرف والمجرور في نحو :

زيدٌ عندك ضاحكاً في الدار جالساً من مستقر المحذوف،^(١)

وقد ورد الاستغناء في أنواع البدل على النحو التالي :

- بدل الكل من الكل وبدل الاشتمال شرطهما صحة الاستغناء بالمبدل منه وعدم اختلال الكلام لو حذف البدل أو أظهر فيه العامل^(٢)

- بدل بعض من كل ، أو بدل جزء من كل ضابطه أن يكون البدل جزءاً حقيقياً من المبدل منه ، وأن يصح الاستغناء عنه بالمبدل منه ، فلا يفسد المعنى بحذفه

نحو :

أكلت البطيخة ثلثها

وفي الأعم الأكثر أن يشتمل هذا النوع من البدل على رابط يربطه بالمتبوع وأهم الروابط هو (الضمير) ومن الجائز الاستغناء عن هذا الضمير في إحدى حالات ثلاث منها .
وجود (أل) التي تفنى عنه في إفادة الربط وتقوم مقامه عند أمن اللبس نحو :

إذا رأيت الولد فقبله اليد

أي : فقبله يده أو اليد منه^(٣)

— وقد يحذف المبدل منه^(٤) ويستغنى عنه بالبدل بشرط أن يكون المبدل منه في

١- مجمع الهوامع ج٢ ص ١١٥ .

٢- مجمع الهوامع ج٢ ص ١٢٦ وينظر : حاشية ياسين على التصريح ، والنحو الوافي ج٣ ص ٦٧٠ .

٣- النحو الوافي ج٣ ، ص ٦٦٧ .

٤- مفتى اليب ج٢ ص ٦٢٩ ، النحو الوافي ج٣ ص ٦٧٦ .

جملة وقعت صلة موصول .

نحو:

أحسن إلى الذي عرفت المحتاج

أى : الذى عرفته المحتاج

فكلمة (المحتاج) يصح أن تكون بدلاً من الضمير المحذوف ويصح فيها النصب على البدلية من الضمير المحذوف والجذر على البدلية من اسم الموصول والرفع على الخبرية لابتداء محذوف تقديره (هو) .

جمع المذكر السالم :

من أبواب النيابة يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء وزيادة الواو والنون أو الياء والنون فيه أغنى عن عطف المفردات المتماثلة فى المعنى والحروف والحركات بعضها على بعض^(١) .

جمع المؤنث السالم :

من أبواب النيابة يجمع بالألف والتاء ونصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة حملاً لنصبه على خبره .

وزيادة الألف والتاء فيه أغنت عن العطف بالواو أى عن أن نقول :

فاطمة وفاطمة وفاطمة ... فنقول فاطمات .

١ - مع الهرايم ج ١ ص ٤٥ ، والنحو الوافى ج ١ ص ١٣٨ .

— ويستثنى مما يجمع بالألف والتاء (شاة ، وشفة ، وأمه) فلا تجمع بالألف والتاء

على الأصح ولو سمي بها استغناء بتكسيروها على (شياه وشفاه واماء) ^(١)

— تحذف تاء التانيث عند جمع ما هي فيه استغناء بتاء الجمع فيقال :

في فاطمة ، وطلحة

فاطمات ، وطلحات ^(٢)

النكرة والمعرفة :

قال السيوطي ومذهب سيويه والجمهور أن النكرة أصل والمعرفة فرع .. قيل : ولما

يدل على أصالة النكرة أنك لا تجد معرفة إلا وله اسم نكرة وتجد كثيراً من المنكرات لا معرفة

لها ، ألا ترى أن الغلام وغلami أصله غلام ، والمضمر اختصار تكرير المظهر والمشار نائب

مناب المظهر ، فهذا يستغنى به عن زيد الحاضر. ^(٣)

الخال :

قال السيوطي «لا يقدح في جعله فضلة عدم الاستغناء عنه في بعض المواضع

نحو :

سورة الشعراء آية ١٣٠

قوله تعالى : «واذا بطشتم بطشتم جبارين»

لأنه عارض .

١ — مع الهوامع حـ ١ ص ٢٢ .

٢ — السابق نفسه .

٣ — مع الهوامع حـ ٢ ص ٥٥ .

كما لا يقدح في العمدة عروض الاستغناء عنه^(١)

وقد ارتبط (الحال) بظاهرة الاستغناء من عدة نواح نذكرها على النحو التالي :

- أ - حذف عامل الحال
- ب - حذف صاحب الحال والعامل فيه .
- ج - الاستغناء بـ واو الحال عن الضمير .
- د - الاستغناء بالضمير عن واو الحال .
- هـ - الاستغناء بالحال عن الخبر .

أولاً : حذف عامل الحال :

يحذف عامل الحال إذا كان فعلاً وفي الكلام دلالة عليه إما قرنية حال أو مقال ، فمن ذلك أن ترى رجلاً قد أزمع سفرًا أو أراد حجاً .

فقول :

راشداً مهدياً

وتقديره : اذهب راشداً مهدياً

ومثله :

أن تقول لمن خرج إلى سفر (مصحباً معافاً)

وتقديره : اذهب أو سافر مصحباً معافاً

فدلت قرينة الحال على الفعل وأعلنت عن اللفظ به^(١).

وفيما يلي ذكر مواضع حذف عامل الحال وجوباً كما رصدها عباس حسن في النحر الوافي^(٢)

ويجب حذفه في المواضع التالية :

ويجب حذفه في مواضع أهمها :

١ - أن تكون الحال سادة مسد الخير

نحو :

إنشادى القصيدة محفوظة

فكلمة محفوظة (حال) سدت سد خبر المبتدأ المحذوف وجوباً والأصل : إنشادى

القصيدة إذ كانت ، أو إذا كانت محفوظة^(٣).

٢ - أن تكون الحال مفردة مؤكدة مضمون جملة

نحو :

الجد أب راحماً

٣ - أن يكون الحال مفردة دالة بلفظها على زيادة تدريجية ، أو نقص تدريجي

نحو :

تصدق على المحتاج بدرهم ، فصاعداً

١ - ابن يعيش ج ٢ ص ٦٨

٢ - النحر الوافي ج ٢ ص ٤٠١ ، ص ٤١١ .

٣ - ينظر في كلامنا عن (الاستغناء بالحال عن الخبر) في هذا البحث .

ونحو:

لا تتعرض للشمس عند شروقها إلا عشرين دقيقة ، فنازلاً .

فكلمة (صاعداً) حال وعاملها وصاحبها محذوفان ، والتقدير : فاذهب بالعدد صاعداً وكذلك (فنازلاً) فهي حال وعاملها وصاحبها محذوفان .

٤ - أن تكون الحال مسبقة باستفهام يراد به التوبيخ

نحو:

أناثماً وقد أشرقت الشمس

٥ - عوامل حذفت سماعاً ، ومن ذلك قولهم لمن ظفربشي ، هنيئاً لك ما أدركت ، أى ثبت .

وفى حذف العامل قال ابن مالك^(١) :

والحالُ قد يُحذفُ ما فيها عملٌ

وبعضُ ما يُحذفُ ذكره حُظِل

(يريد : أن الحال قد يحذف ما يعمل فيها النصب (أى : يحذف عاملها) وأن بعض ما يحذف من هذه العوامل ممنوع ذكره لأنه واجب الحذف .

ثانياً : حذف صاحب الحال والعامل فيه :

وقد حذف صاحب الحال والعامل فيه تخفيفاً لكثرة الاستعمال وذلك فى قولهم :

أخذته بدرهم فصاعداً أو بدرهم فزانداً .

١ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٦٦٠ .

أى : فذهب الثمن صاعداً أو زائداً ، فالثمن صاحب الحال والفعل (ذهب العامل فى

الحال) وفى نحو : —

سورة القيامة آية ٤

قوله تعالى : « بلى قادرين »

أى : بجمعها قادرين .

فحسن حذف الفعل لأمن اللبس ^(١)

ثالثاً : الاستغناء بواو الحال عن الضمير :

يستغنى بواو الحال عن الضمير العائد على صاحب الحال . قال امرؤ القيس :

وقد اغتدى والطير فى وكناتها

بمنجرد قيد الأوابد هيكلاً

حيث جعل الجملة التى هى (والطير فى وكناتها) حالاً مع خلوها من عائد إلى

صاحب الحال اكتفاءً بربط الواو فهذه الواو وما بعدها فى موضع نصب على الحال فى

نصب الواو وما بعدها بما قبلها فلم تحتاج إلى ضمير مع وجودها . ^(٢)

رابعاً : الاستغناء بالضمير عن واو الحال ^(٣) :

وقد يستغنى بالضمير العائد عن واو الحال وذلك نحو قولك :

أقبل محمد على رأسه قلنسوة .

ونحو : —

١ — ابن يعيش ح ٢ ص ٦٩ .

٢ — السابق نفسه ح ٢ ص ٦٩ .

٣ — السابق نفسه ح ٢ ص ٦٩ ، معنى اللب ح ٢ ص ٦٣٦ .

قول الشاعر :

نَصَفَ النَّهَارَ الْمَاءُ غَامِرُهُ

ورَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَذَرِي

أى : (انتصف النهار والحال أن الماء غامر هذا الغائض والهاء فى غامره ربطت الجملة بما قبلها حتى جرت حالا ومنه :
قوله تعالى :

« يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ »
سورة آل عمران آية ١٥٤
والمعنى : والله أعلم يغشى طائفة منكم فى هذه الحال .

خامسا : الاستغناء بالحال عن الخبر (*)

وتسد الحال مسد الخبر ، وذلك فى أساليب تصبح الفائدة منها مرتبطة بالحال الذى يعد وجوده كافيا تماما عن الخبر ، مع أن الحال بذاتها لاتصلح للخبرية .
ووضع النحويون هذه المعالم للجملة التى تسد الحال فيها مسد الخبر .
وذلك بأن يكون المبتدأ مصدرا عاما فى اسم ظاهر ، يكون هذا الاسم الظاهر مرجعا لضمير بحيث يكون هذا الضمير صاحباً لحال لاتصلح بذاتها لأن تكون خبراً .

نحو :

سَمَاعِى الْقُرْآنَ مُرْتَلًّا

فالمصدر هو السماع ، والاسم الظاهر ، معمول المصدر هو القرآن ، والضمير الذى

* — لما كان الحال هو المعنى هاهنا تحدثنا عن الاستغناء به عن الخبر تكملة لموضوع الحال .

يرجع إليه هو المستتر في قولنا : إذا كان ، أو إذا كان ، ومرتبلاً حال من ذلك الضمير .

ومنع القراء وقوع هذه الحال فعلاً مضارعاً ، وأجازه سيبويه في (هذا باب من

المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه) إذ يقول ومنه قولهم :

« شَمِعْ أَذْنِي زَيْدًا يَقُولُ ذَاكَ » قال رؤبه بن العجاج :

وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَخَاكَ :: يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ^(١)

فخبر (رأى عيني) هو الحال الساد مسد الخبر وهو جملة (يعطي الجزيل)

وإذا عرفنا من معالم هذه الأسلوب من أساليب الاستغناء أن الحال فيه لاتصلح أن

تكون خبراً فمعنى هذا أن صلاحية الحال لأن تكون خبراً يوجب رفعها على الخبرية ،

ويخرجها من باب الاستغناء ، فلا يجوز أن نقول :

ضربى زيدا شديداً ، ويتعين أن نقول :

شديداً .

قال الأشموني : وشذ قولهم : حَكَمَكَ مُسَمَّطًا ، أى حَكَمَكَ مَثْبَتًا^(٢) .

ولم يكن هذا الأمر مقصوراً على هذه الصورة من صور حذف الخبر وجوباً ، بل نراه

فيها كلها فنراه بعد (لولا) و (فى نص اليمين) و (بعد الواو) التى هى نص فى المعية .

ويعمل سيبويه حتمية الحذف هنا بكثرة الاستعمال ووجود دلالات فى الجمل توحى

بالحذف وتغنى عنه : فيقول : هذا باب من الابتداء يضمرفيه ماينى على الابتداء .

١ - الكتاب ١ - ص ١٩١ ، وجاء البيت فى ملحقات ديوان رؤبه وقيله :

نقول بنتى وقد أنى إناكا :: يا أبنا علك أوعساكا

ينظر : الخزانة ٢ - ص ٤٤١ - ص ٤٤٣ ، الأشموني ١ - ص ١٠٤ ، معجم الهوامع ٢ - ص ٩٣ .

٢ - الأشموني ١ - ص ١٠٥ .

وذلك قولك : لولا عبدالله لكان كذا وكذا ، أما لكان كذا وكذا فحديث معلق
بحديث لولا^(١) . ثم يقول : لكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام كما
حذف الكلام من (إمالة) زعم الخليل رحمه الله : أنهم أرادوا إن كنت لاتفعل غيره ،
فافعل كذا وكذا إمالة ، ولكنهم حذفوه لكثرة في الكلام^(٢) .

الحروف والاستغناء

قال ابن يعيش «جئ بالحروف اختصاراً ونائباً عن الأفعال . فما النافية نائبة عن
أنفى ، وهمزة الاستفهام نائبة عن استفهم ، وحروف العطف نائبة عن أعطف وحروف
النداء نائبة عن أنادى»^(٣)

فقد استغنى بالحروف عن الأفعال على ماورد في نص ابن يعيش وذلك لضرب
من الاختصار ، ويضاف إلى ذلك أيضاً العلاقة التي بين مختلف الأحرف الأخرى وظاهرة
الاستغناء ومن هذه الأحرف حروف الجر والحروف الأخرى التي لها وظائف غير الجر وكان
ذلك ماثلاً في أماكن متفرقة في أبواب النحر وسوف نعرض للكلام عنها على النحو
التالى .

أولاً : حروف الجر والاستغناء :

يتروى بين النحاة «أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض» وقد يعبرون عنها أحياناً
بقولهم «بدل حرف جر من آخر وهو مذهب الكوفيين والمبرد وهو بصرى حيث قال عند
شرحه لبيت أبى النجم الذى صدره (سبى الحمأة ، وابتهى عليها)» (حروف الخفض - يريد

١ - الكتاب ج ٢ ص ١٢٩ .

٢ - السابق نفسه .

٣ - ابن يعيش ج ١ ص ١٥ وج ٢ ص ١١٦ وينظر : الخصائص ج ٢ ص ٢٧٣ ، ص ٢٧٤ .

حروف الجر — يُبدل بعضها من بعض إذا وقع الحرفان في معنى في بعض المواضع ، قال
الله عز وجل «ولأصلبكم في جذوع النخل»
سورة طه آية ٧١

أي : على وقال تعالى «له معقبات من بين يديه ومن خلفه ، يحفظونه من أمر
الله»
سورة الرعد آية ١١

أي : يأمر الله ..

وقال العامري :

إذا رضيت على بنو قشير

أي : عنى . وهذا كثير جداً .^(١)

ففي تلك الأمثلة ونظائرها أبدل حرف جر من آخر بمعناه أي حل في مكانه .
وقد جاء في المغنى في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها
مانصه في الأمر الثالث عشر : «قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض ، وهذا أيضاً مما
يتداولونه ويستدلون به ..» وتصحيحه يكون بإدخال (قد) على قولهم : (ينوب) وحينئذ
يتعذر استدلالهم به ، إذ كل موضع ادّعوا فيه ذلك يقال لهم فيه : «لانسلم أن هذا مما
وقعت فيه النيابة» ولوضح قولهم لجاز أن يقال : (مررت في زيد ، ودخلت من عمرو ،
وكتبت إلى القلم على أن البصريين ومن تابعهم يرون الأماكن التي ادّعت فيها النيابة أن
الحرف باعر على معناه ، وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف : لأن التجوز
في الفعل أسهل منه في الحرف»^(٢)

ومن هنا كان رأى البصريين فيما ورد عند السيوطي في (الهمع)^(٣) عند الكلام
عن الحرف (من) ما نصه (تنبيه) علم مما حكى عن البصريين في هذه الأحرف من
الاقتصار على معنى واحد لكل حرف أن مذهبهم أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض

١ — الكامل ج ٣ ص ٤٦ وينظر الخصائص ج ٢ ص ٢٠٦ ، ص ٣٠٧ حيث اعترض ابن جني على ذلك قائلاً
في (باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض) «هذا باب يلقاه الناس مقسولاً ساذجاً من الصنعة ، وما أبعد
الصواب عنه وأرقفه دونه»

٢ — مغنى اللبيب ج ٢ ص ٦٥٦

٣ — همع الهوامع ج ٢ ص ١٩ وما بعدها

بقياس ، كما أن أحرف الجزم كذلك .. ويميل الباحث إلى القول بأنه قد ينوب بعض حروف الجر عن بعض وهو فيما صححه ابن هشام في عبارة الكوفيين ومعهم المبرد .
وفيما يلي معرض البحث لعدد من حروف الجر في ضوء ظاهرة الاستغناء :

* (حتى)

قال سيبويه : « هذا باب مالا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر ، وذلك الكاف في أنت زيد ، وحتى ، ومذ ، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم : مثلى وشبهى عنه فاسقطوه »^(١)
واستغنوا عن الإضمار في (حتى) بقولهم :
رأيتهم حتى ذاك ، وبقولهم : دَعَه حتى يوم كذا وكذا ، وبقولهم : دَعَه حتى ذاك .
واستغنوا بالإضمار في (إلى) إذا قال :

دَعَه إليه ، لأن المعنى واحد ، كما استغنوا بمثلى ومثله عن (كى) و(كه)^(٢) .

قال السيوطي « زعم القراء الجر بحتى نيابة عن (إلى) لابنفسها ، كما جرت الواو نيابة عن (رب) قال وربما أظهروا (إلى) في بعض المواضع .

قالوا : جاء الخبر حتى إلينا ، جمعوا بينها بتقدير إلغاء أحدهما »^(٣)

* (مذ ومنذ) :

ذهب الجمهور إلى أنهما حرفا جر لإيصالهما الفعل إلى (كم) كما يوصل حرف

الجر .

تقول :

كما تقول :

منذ كم سرت

بكم اشتريت ؟

ولو كانا ظرفين لجاز أن يستغنى الفعل بعدهما عن العمل فيهما بإعماله في

ضميرهما فكان يقال منذ كم سرت فيه أو سرقه »^(٤) .

١- الكتاب ج ٢ ص ٣٨٣ .

٢- الكتاب ج ٢ ص ٣٨٣ ، ص ٣٨٤ ابن يعيش ج ٨ ص ١٦ ، مع الهوامع ج ٢ ص ٢٣ .

٣- مع الهوامع ج ٢ ص ٢٤ .

٤- مع الهوامع ج ١ ص ٢١٧ .

قال سيبويه (واستغنوا عن الإضممار في (مُد) بقولهم : مُد ذاك ، لأن ذاك اسم مبهم ، وإنما يذكر حتى يظن أنه قد عرفت مايعنى) ^(١)

* الكاف :

قد يستغنى عن (الكاف) التي هي للتشبيه بمثل وشبه كما استغنوا بإلى عن حتى وقد نص على ذلك سيبويه ومرجع ذلك إلى أن العرب لم تكن تجز بعض التعبيرات اختياراً مستغنين عنها بغيرها ومنها أنه حكى فيما رصده السيوطى اتصال كاف التشبيه بالضمير نحو:

أنت كإنا وكهو فلم تجزه العرب استغناء بمثل وشبه . ^(٢)

* اللام :

وعن معانيها قال ابن هشام فيما ذكره السيوطى (وبعضهم يستغنى بالاختصاص عن ذكر الملك والاستحقاق ويمثله بنحو:

قوله تعالى : «لله ما فى السموات وما فى الأرض» سورة آل عمران آية ١٠٩

زاد السيوطى : ويرجح أنه فيه تقليلاً للاشتراك ^(٣)

* واو القسم والجر :

وهى بدل من الباء لأنهم أرادوا التوسع لكثرة الأيمان ، وكانت الواو أقرب إلى الباء

لأمرين :

أحدهما : أنها من مخرجها لأن الواو والباء جميعاً من الشفتين .

١- الكتاب ج ٢ ص ٣٨٣ .

٢- مع الهوامع ج ٢ ص ٣١ وينظر : الكتاب ج ٢ ص ٣٨٣ .

٣- مع الهوامع ج ٢ ص ٣١ .

الثانى : أن الواو للجمع والباء للإلصاق فهما متقاربان لأن الشئ إذا لاحق الشئ فقد اجتمع معه فلما وافقتها فى المعنى واخرج حملت عليها وأنيبت عنها وكثر استعمالها حتى غلبتها ولذلك قدمها سيبريه فى الذكر ، فالواو فى القسم بدل من الباء وعاملة عملها^(١) .

* باء السببيه :

ذهب ابن مالك فى التسهيل على ماورد فى همع الهوامع للسيوطى^(٢) إلى أن باء السببيه هى الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معد لها مجازاً نحـو :

قوله تعالى : « فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ » سورة البقرة آية ٢٢

فلو قصد اسناد الإخراج إلى الماء وقيل انزل ماء أخرج من الثمرات رزقاً لصح وحسن لكنه مجاز والآخر حقيقته ومنه كتبت بالقلم وقطعت بالسكين فإنه يصح أن يقال كتبت القلم وقطعت السكين .

والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة وآثرت على ذلك التعبير بالسببيه من أجل الأفعال المنسوبة إليه تعالى ، فإن استعمال السببيه فيه يجوز واستعمال الاستعانة فيها لايجوز .

وقد خالفه ابو حيان فقال « ماذهب إليه ابن مالك من أن باء الاستعانة مدرجة فى باء السببيه قول انفرده به ، وأصحابنا فرقوا بين باء السببيه وباء الاستعانة فقالوا باء السببيه هى التى تدخل على سبب الفعل نحـو :

مات زيد بالحب وبالجوع ، وحججست بتوفيق الله وباء الاستعانة هى التى تدخل

١ - ابن يمش حـ ٩ ص ٩٩ .

٢ - همع الهوامع حـ ٢ ص ٢١ .

على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذى هو آله نحو :

كتب بالقلم ونجرت الباب بالقدم

إذ لا يصح جعل القلم سبباً للكتابة ولا القدم سبباً للنجارة بل السبب غير هذا .

* حذف الجار :

قال سيبويه : « وزعم الخليل أن قولهم : لاه أبوك ولقيته أمس ، إنما هو على : لله أبوك ولقيته بالأمس ، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام ، تخفيفاً على اللسان ، وليس كل جار يضم ، لأن الجرور داخل فى الجار فصاروا عندهم بمنزلة حرف واحد ، فمن ثم قبح ، ولكنهم قد يضمونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم ، لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أخرج .

قال الشاعر العنبري^(١)

وجدأ ما يروجى بها ذو قرابة

لعطف وما يخشى السماء ريبها

وقال امرؤ القيس^(٢) :

ومثلك بكراً قد طرقت وثيباً

فألهيته عن ذى تمنام معتل^(٣)

(أى : رب مثلك)

١- فى اللسان بدون قائل ، الكتاب جـ ٢ ص ١٦٣ .

٢- الكتاب جـ ٢ ص ١٦٤ ، العنى جـ ٣ ص ٣٣٦ ، المعلقة .

٣- الكتاب جـ ٢ ص ١٦٣ ، ص ١٦٤ .

وعند ابن هشام^(١) أن حذف الجار يكثر ويطرد مع (أن) و (أن)

نحو:

سورة الحجرات آية ١٧ قوله تعالى : «يَمْنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا»

أى : بأن

سورة الحجرات آية ١٧ قوله تعالى : «بَلِ اللّٰهُ يَمْنُنُ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ»

أى : بأن

سورة الشعراء آية ٨٢ وقوله تعالى : «والذى أطمع أن يغفر لى»

أى : بأن

ونحو:

سورة الجن آية ١٨ قوله تعالى : «وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلّٰهِ»

أى : ولأن المساجد لله

وجاء فى غيرهما نحو:

سورة يس آية ٣٩ قوله تعالى : «قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ»

أى : قدرنا له .

قال ابن هشام (وقد يحذف — أى الجار — مع بقاء الجر كقول رؤبه — وقد قيل

له كيف أصبحت — «خير عافاك الله» وقولهم «بكم درهم اشتريت» ويقال فى القسم «الله لأفعلن»

^١ — معنى اللبيب حـ ٢ ص ٦٤ .

فحروف الجر تحذف في اللفظ اختصاراً ، واستخفافاً إذا كان في اللفظ ما يدل عليها ، فتحذف لقوة الدلالة عليها مجرى الثابت الملفوظ به وتكون مراده في المحذوف منه ولذلك لا يبنى الاسم المحذوف منه^(١) .

ماسبق كان عن الأصل من حروف الجر أما الزائد فيمكن الاستغناء عنه ، لأنه لا يزيد معنى خاصاً جديداً وإنما يفيد تقوية المعنى القائم ولا يحتاج مع مجرور إلى متعلق .

ثانياً : حروف غير الجر والاستغناء

وفيما يلي يعرض البحث لعدد من حروف غير الجر في ضوء ظاهرة الاستغناء :-

* تاء التأنيث :

يختص بها الفعل الماضي لاستغناء المضارع عنها بتاء المضارعة واستغناء الأمرياء المخاطبة والاسم والحرف بالتاء المتحركة^(٢)

* (ما) الحرفية الموصولة :

وتختص بنيانها عن ظرف زمان^(٣)

نحو :

سورة هود آية ١٠٧

قوله تعالى : «خالدين فيها مادامت السماوات والأرض»

أى : مدة دوامهما

ونحو :

لا أصحابهم ماذر شارق

أى : مدة دورة شارق

١ - ابن يعيش ح ٨ ص ٥٢ .

٢ - مع الهوامع ح ١ ص ٧ ، ص ٧٠ .

٣ - مع الهوامع ح ٢ ص ٨٢ .

* واو المفعول معه :

نائبه عن (مع)

ففى قولك :

استوى الماء والخشب

قد تجدها تفيد معنى الجمع ، لأنها نائبة عن (مع) الموضوع لمعنى الاجتماع .^(١)

* إن :

يجوز تركها والاستغناء عنها متى وجدت قرينة واضحة تقوم مقامها فى تبين نوع

(إن) وأنها المخففة وليست النافية ، ومن القرائن اللفظية أن يكون الخبر فيها منفياً

نحو :

إن الجمالة لن تضر صاحبها

فكلمة (إن) مخففة وليست نافية ، لأن إدخال النفى لإبطال الأول قليل جداً فى

الكلام الفصيح^(٢) .

* لام الابتداء :

وقد يستغنى بقرينة لفظية أو معنوية عن لام الابتداء التى ترد بعد (إن) المهمة فارقة

بين الإثبات والنفى .

نحو :

فالإغناء تعريف لفظية

إن زيد لن يقوم

١ - ابن عيش ح ٨ ص ٩٠ .
٢ - النحو الوافى ح ١ ص ٦٧٣ ، ص ٦٧٤ .

والمعنوية نحو:

قول الطرماح^(١)

أنا ابنُ أباهِ الضَّيِّمِ من آلِ مالِكِ

وإن مالِكٌ كانتِ كِرامُ المعادينِ

(وإن مالِك) حيث ترك لام الابتداء التي تحتلب في خبر المبتدأ الواقع بعد (إن)

المكسورة الهمزة المخففة من الثقيلة إذا أهملت فرقاناً بينها وبين (إن) النافية وإنما استغنى عنها هنا اعتماداً على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع ، وثقة منه بأنه لا يمكن توجهه إلى الجد ، بقرينة أن الكلام تمدح وافتخار^(٢) .

* اللام الطلبية :

إذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلاً مخاطباً استغنى عن اللام بصيغة أفعل غالباً

فـ نحو:

قُمْ ، واقْعُد^(٣)

** حذف نون (لَدُن) :

نون (لَدُن) تحذف لالتقاء الساكنين لكثرة الاستعمال فيقال :

لَدُ الصَّلَاةِ

ولا تحذف النون لو قال (لَدُن صلاة الظهر) مثلاً^(٤)

- ١ - هذا البيت للطرماح واسمه الحكم بن حكيم أنشده الأشموني حـ ١ ص ٢٣٥ ، وابن عقيل حـ ١ ص ٢١٦ ، وقطر الندى ص ١٨٠ ، وأوضح المسالك حـ ١ ص ٣٦٨
- ٢ - أوضح المسالك حـ ١ ص ٣٦٧ ، ٣٦٨
- ٣ - معنى اللبيب حـ ١ ص ٢٢٤
- ٤ - التعليقة حـ ١ ص ٣٤٧ وينظر شرح الرمانى للكتاب حـ ٢ ص ١٨٥

** حذف أل :

قال ابن هشام «تُحذف للإضافة المعنوية ، وللنداء .

نحو:

يَا رَحْمَنُ إِلَّا مِنْ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى

والجمل المحكية . قيل : والاسم المشبه به نحو :

يَا خَلِيفَةَ هَيْبَةٍ

وسمع (سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) بغير تنوين . فقيل : على إضمار أل ، ويحتمل عندى كونه

على تقدير المضاف إليه والأصل (سَلَامٌ اللَّهُ عَلَيْكُمْ)^(١) .

وعند السيوطي أن (نصب) (الجماء الغفير) على نية إلغاء أل^(٢) .

** اسقاط الواو :

تسقط الواو لوقوعها بين ياء وكسرة

نحو:

يَهَبُ وَيَطْفِئُ وَيَضَعُ^(٣) .

١ - فغنى اللبيب - ج ٢ ص ٦٤٤ . ص ٦٤٥ .

٢ - مع الهوامع - ج ٢ ص ٨١ .

٣ - الكتاب - ج ٤ ص ٥٢ ، ص ٥٣ .

مفعولاً ظن وأخواتها

وهذه تمثل صورة أخرى للاستعانة في مجال المصطلحات النحوية ، فظن وأخواتها

تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر نحو

ظن الطالب الدرس سهلاً

لكننا إذا نظرنا في قوله تعالى :

«الذين يظنون أنهم ملائكة ربهم» سورة البقرة آية ٤٦

ونحن

قوله تعالى : «أحسب الناس أن يتركوا» سورة العنكبوت آية ٢

نجد أن جملة (أن واسمها وخبرها) سدت مسد مفعولى (ظن) فقد أدت المعنى

الذى يؤديه المفعولان .

فمن أحكامها الاستعانة عن المفعولين بالمصدر المؤول . فيجوز أن يسد المصدر

المؤول من (أن) الناسخة وما دخلت عليه ، أو (أن) المصدرية الناصبة وما دخلت عليه من

جملة فعلية — مسد المفعولين ، ويفنى عنهما ، ويجب أن يراعى معنى المصدر بعد تأويله

أن يكون مثبتاً أو منفيّاً على حسب ما كان عليه المعنى قبل التأويل .

— وما تختص به الأفعال القلبية جواز إعمالها في ضميرين متصلين لمسمى واحد

فاعلاً والآخر مفعولاً ، وقد يستغنى عن الضمير بالنفس ، وقد سال السيوطي ^(١) هل

يجوز وضع (نفس) مكان الضمير الأول .

نحو

ظننتُ نفسي عالمة ، قال ابن كيسان نعم والأكثرُونَ لا ، ولا يجوز ما ذكر في سائر الأفعال لا يقال :

ضربتني ولا ضربتك ولا زيد ضربه بالاتفاق ، وعلمه سيويه بالاستغناء عنه بالنفس

نحو :

قوله تعالى : « قال ربى إني ظلمت نفسي » سورة القصص آية ١٦

- ويجوز بالإجماع حذف مفعولى ظن وأخواتها اختصاراً أو اقتصاراً .

* فالاختصار أى الدليل نحو :

قوله تعالى : « أين شركائى الذين كنتم تزعمون » القصص آية ٧٤

أى : تزعمونهم شركائى

وقول الكميت بن زيد :

بأى كتاب أم بأية سنة

ترى حبه عاراً على وتحسب

أى : تحسب حبه عاراً على فحذف المفعولان لدلالة سابق الكلام عليهما .

* الاقتصار :

أما حذفها اقتصاراً ، أى لغير دليل فعن سيويه والأخفش المنع مطلقاً ، واختاره ابن

مالك وعن الأكثرين الإجازة مطلقاً لقوله تعالى : « والله يعلم وأنتم لا تعلمون »

البقرة آية ٢١٦ ، ٢٣٢ .

النجم آية ٣٥

وقوله تعالى : « فهو يرى »

الفتح آية ١٢

وقوله تعالى : «وظننتم ظَنَّ السَّوءِ»

وعن الأعلام فيما ذكره ابن هشام أنه يجوز في أفعال الظن دون أفعال العلم ، ويمتنع بالجماع حذف أحدهما اختصاراً ، وأما اختصاراً فمنعه ابن ملكون وأجازه الجمهور .
كقول عنتر بن شداد :

وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ

مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمَحَبِّ الْمَكْرَمِ

(فلا تظني) حيث حذف المفعول الثاني اختصاراً ، وذلك جائز عند جمهور النحاة خلافاً لابن ملكون والأصل فلا تظني غيره حاصل أو نحو ذلك ^(١) .

مفهولاً [كسا] وأخواتها :

وفيه يستغنى بجرا أحد مفعولي الفعل كسا ، باللام عن ذكر الآخر نحو :

ما أكساه لعمرو ،

وما أكساه للثياب

ولا يفعل ذلك في (باب ظن) وإن جمع بينهما ^(٢)

١ — أوضح المسالك ج ٢ ص ٦٩ ، ص ٧٠ .

٢ — مع الهوامع ج ٢ ص ٩٢ .

شبه الجملة

قال ابن هشام^(١) في ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو (الظرف أو الجار والمجرور) ، لكنه لا يدخل في قاعدة الاستغناء إلا إذا ، تعلق بمحذوف تقديره (مستقر) أو (استقر)

مثل:

(الحمد لله)

و(الركب أسفل منكم)

وهو بهذا يغنى عن متعلقه المحذوف ، قال سيبويه «لأنه مستقر لما بعده وموضع ، الذى عمل فيما بعده حتى رَفَعَهُ هو الذى عمل فيه حين كان قبله ، ولكن كل واحد منها لا يستغنى به عن صاحبه ، فلما جمعا استغنى عليهما السكوت ، حتى صارا فى الاستغناء كقولك :

فيها عبدالله ، ومثله : ثم زيد

وهنا عمرو^(٢)

حتى إنه لغناه التام عنه زعم الكوفيون^(٣) وأبنا طاهر وخروف أنه لا تقدير فى

نحو:

زيد عندك

وعمر فى الدار

وهذا لأن الخبر عندهم هو الظرف نفسه والجار والمجرور ، واختلفوا فى تعليل النصب

١ - معنى اللبيب حد ٢ ص ٧٤ . وينظر : الهمع حد ٢ ص ١٠٨ .

٢ - الكتاب حد ٢ ص ١٢٨ .

٣ - معنى اللبيب حد ٢ ص ٧٤ ، الهمع حد ٢ ص ١٠٨ .

فيرى ابنا طاهر وخروف أن الناصب المبتدأ . وهذا هو الشأن في كل ماخالف فيه المبتدأ خبره وهو رأى سيبويه . بينما يرى الكوفيون أن الناصب أمر معنوي ، وهو الخلاف والاستغناء في شبه الجملة ليس مقصوراً على كونها خبراً ، ولكنه عام في كل مواقعها الإعرابية

فهو واقع في حالة كونها حالاً نحو

قوله تعالى « فخرج على قومه في زيته » القصص آية ١٧٩

وفي حالة كونها صفة ، نحو

قوله تعالى « ولرأنا عليك كتاباً في قرطاس فلمسوه بأيديهم » الأنعام آية ٧

وفي حالة وقوعها صلة ، نحو

قوله تعالى : فإن استكبروا فالذين عند ربك يسبحون له بالليل والنهار وهم لا

فصلت آية ٣٨

يسأمون

ما يغنى عن الخبر

يفنى عن الخبر في الجملة واحد من

١- الفاعل

٢- الحال

٣- المصدر

٤- المفعول به

وتختلف هذه المواضع عن مواضع حذف الخبر وجوباً والتي سيرد الحديث عنها في

أثناء هذا البحث إن شاء الله .

إلا أننا سنعرض هنا لتفصيل القول في الحالات التي تغنى عن الخبر وهي :

أولاً : إغناء الفاعل عن الخبر :

بالرغم من أن مكانة الفاعل في الجملة تختلف عن مكانة الخبر ، وأن لكل منهما دوره في عملية الإسناد ، فالفاعل مسند إليه ، والخبر مسند ، إلا أن الفاعل قد يغنى عن الخبر ويسد مسده ، وذلك في صورة معينة للجملة تكون فيها اسمية في الشكل ، وفعلية في المضمون .

وذلك عندما يأتي المبتدأ وصفاً ، سواء أكان اسم فاعل أم اسم مفعول أم صفة مشبهة واعتمد على نفى أو استفهام ، وكان الوجود مفرداً أو مرفوعه مثنى أو جمعاً . وهذه الصورة كثيرة الاستعمال في اللسان العربي .

يقول الله تعالى : « هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض » فاعترافاً^١ ومن ذلك قوله الشاعر^(١) :

خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتَمَا

إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ

وقول الآخر^(٢) :

أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلَمِي أَمْ نَوُوا ظَعَنًا

إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبُ عَيْشٍ مَنْ قَطَنًا

١ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد استشهد به ن المصنفين الأشموني حد ١ ص ٢٤٧ . وأوضح المسالك حد ١ ص ٢٤ وشذور الذهب ص ١٦٠ . ومع الهوامع حد ٢ ص ٩٤ .
٢ - الأشموني حد ١ ص ٢٤٤ ، ابن يعيش حد ١ ص ٩٦ . وأوضح المسالك حد ١ ص ٤٤ ، شذور الذهب حد ١ ص ١٨١ . وقطر الندى ص ١٣٠ ، ص ١٣٢ . وينظر مع الهوامع حد ٢ ص ٩٤ .

ففى هذه النصوص السابقة حمل اسميه من ناحية الشكل فى (هل من خالق غير الله) و (ما واف بعهدى أنتما) و (أقاطن قوم سلمى) لكن الحديثة غالبية عليها مع وجود عنصر الزمن ونشأ هذا مع وجود الوصف ومن تسلط النفى والاستفهام عليه الأمر الذى ترتب عليه حتمية وجود الزمن مستمرا ، أو مترددا فى وجوده أو منقيا ، أضف إلى هذا وذلك أنه قد جاء بعد الوصف المفرد مثنى أو جمع ، فاعتمدت المطابقة ، وهذا النظم لا يأتى إلا فى الجمل الفعلية وبحث النحويون عن تسويغ لهذا الأمر فلم يكن أمامهم إلا تصور نوع جديد من الجمل يجمع بين الفاعل والمبتدأ وقالوا : إننا استغينا بالفاعل هنا عن الخبر .

يقول ابن مالك ^(١)

وأول مبتدأ ، والثانى :: فاعل أغنى فى : أسارذان

وإذا تطابق الوصف ومرفوعه تشية وجمعا يلجأ النحويون إلى تصور آخر فى الإعراب هم أقرب إلى الصواب فيه ، إذ لو قالوا بالاستغناء لوجدوا أنفسهم أمام خطأ طالما نهوا عنه وهو تشية الفعل أو جمعه إذا كان الفاعل مثنى أو جمعا .

قال الأشمونى تعليقا على المثالين :

(أقائمان الزيدان) و (أقائمون الزيدون)

ولا يجوز أن يكون الوصف فى هذه الحالة مبتدأ ، ومابعده فاعلا أغنى عن الخبر إلا على لغة (أكلونى البراغيث) ^(٢)

وبلا ريب فإن المطابقة بين الوصف ومابعده أضعفت الحديثة ، وقوت الاتجاه إلى الاسمى وأماننا هذه النقطة وهى :

١ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج ٢ ص ١٨٨ .

٢ - الأشمونى ج ١ ص ٩٠ .

هل تسلط النفي أو الاستفهام ضرورة لتأكيد الحديثة في الحالة الأولى أو أنه يكفى وجود الوصف وانعدام المطابقة ؟

جمهر النحاة على الأول . أما الكوفيون ومعهم الأخفش من البصريين فيرون الثانى ، ويحتجون بقول شاعر من طئي^(١) :

خبير بنولهب فلا تترك ملفيا

مقالة لهبى إذا الطير مَرت

ففى تصورهم أن (بنولهب) فاعل استغنى به عن الخبر ، ولا يصح أن نتصور خلاف ذلك لأننا لو أعربنا (خبير) خبراً مقدماً انعدمت المطابقة بين المبتدأ والخبر ، إذ ستخبر عن الجمع وهو (بنولهب) بمفرد وهو (خبير) .

ورد البصريون بأن (خبير) يستوى فيه المفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث ، لأنه جاء على زنة المصدر مثل (الذميل) و (الصهيل) والمصدر يخبر به عن المثنى والجمع والمفرد بلفظ واحد مثل :

قوله تعالى : « والملائكة بعد ذلك ظهير »

التحريم آية ٤

وقول الشاعر :

هن صديق للذى لم يشب

وقول عبدالله بن قيس الرقيات^(٣) :

حبذا العيش حين قومى جميع

لم تفرق نفوسها الأهواء

١ - ينسب هذا البيت إلى رجل طائى ، شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك ج ١ ص ١٩٥

٢ - الأشمونى ج ١ ص ٩٠ .

٣ - السابق نفسه .

ويدعم وجهة البصريين في أنه لاحاجة إلى القول بالاستغناء في هذه الحالة أن عنصر الزمن لا يكاد يوجد ، وأن الشاعر يريد إثبات الخبرة بحركة الطير لبي لهب والنبات والدوام من خصائص الاسمية .

فإذا تطابق الوصف مع مابعده في حالة الأفراد يمكن تغليب الحديثة ، فيعرب الوصف مبتداً ، ومابعده فاعل يسد مسد الخبر ، أو تغليب الاسمية ، فيعرب الوصف خبراً مقدماً ، ومابعده مبتداً مؤخراً .

نحو

قوله تعالى «أرأيت أنت عن آلهتي يا إبراهيم» مريم آية ٤٦

ثانياً : الاستغناء بالحال عن الخبر :

تمت معالجة هذه القضية في أثناء حديثنا عن الحال في هذا البحث .

ثالثاً : إغناء المصدر عن الخبر :

قال السيوطي^(١) (وقد يغنى عن الخبر مصدر) نحو

زيد سيرا أى يسير سيرا

رابعاً : إغناء المفعول به عن الخبر :

وقد ورد عند السيوطي^(٢) ومثل له بقوله :

إنما العامرى عماته أى متعهد عماته

١ - مع الهوامع ج ٢ ص ١٠٠
٢ - السابق نفسه

حذف المبتدأ وجوباً

وظاهرة الحذف وإن كانت تختلف عن الاستغناء ، كما أسلفنا ، لكن الحذف الراجب يعد استغناء فالمبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما ، فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محل الفائدة فلا بد منهما إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدلائها عليه لأن الألفاظ إنما جئ بها للدلالة على المعنى ، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن تأتي به ويكون مراداً حكماً وتقديراً ، وقد جاء ذلك مجيئاً صالحاً فحذفوا المبتدأ مرة والخبر أخرى .

فمما حذف فيه المبتدأ وجوباً^(١) :

١ — قطع النعت إلى الرفع مدحاً أو ذماً أو ترحمًا .

فالمدح نحو :

(الحمد لله الحميد)

والذم نحو :

(أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين)

والترحم نحو :

(مررت بعبك المكسين)

٢ — ما أخبر عنه بمصدر مرفوع جئ به بدلاً من التلطف بفعله .

نحو

سَمِعَ وَطَاعَةً

١ — أوضح المسالك ج ١ ص ٢١٧ — ص ٢٢٠ ، صبح اليرامع ج ٢ ص ١٠٤ وينظر : ابن يعيش ج ١ ص ٩٤

٣ — إذا كان المبتدأ مخبراً عنه بمخصوص بمعنى نعم أو بئس مؤخراً عنها

نحو:

نعم الرجلُ زيدٌ

وبئس الرجلُ عمروٌ

٤ — ما حكاه الفارسي من قول العرب «فِي ذِمَّتِي لَا أَفْعَلَنَّ» أى فى ذمتى ميثاقاً أو

عهد

٥ — وفى بعض الوجوه بعد (لا سيما) إذا رفع الاسم الواقع بعده .

نحو:

لا سيما زيدٌ

فإن التقدير : سَيِّءُ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ فَزَيْدٌ حَذَفَ الْمَبْتَدَأَ وَجَوِباً^(١) .

حذف الخبر وجوبا

وقد حذف الخبر أيضا كما حذف المبتدأ وذلك في الحالات التالية^(١)

١- قبل جواب لولا

نحو:

لولا زيد لأكرمك أى : لولا زيد موجود

وحذف الخبر هنا أيضا بمعنى الاستعناء عنه وذلك في المواضع التالية ... رصدناها

وان كانت هناك وجهات نظرين النحاة في هذه المواضع إلا أن مالنا ما فيها هنا هو أنها تحديد لمواضع حذف الخبر وجوبا .

وعند ابن يعيش (لولا ، ولوما) يقع بعدهما المبتدأ وتختصان بذلك ويكون جوابهما

سأدا مسد خبر (المبتدأ لطوله)^(٢)

قال السيوطي^(٣) ذهب الفراء إلى أن الواقع بعد (لولا) ليس مبتدأ بل مرفوع بها

لاستغنائه بها كما يرتفع بالفعل الفاعل ، وردّ بأنها لو كانت عاملة لكان الخبر أولى بها من الرفع لاختصاصها بالاسم ، وذهب الكسائي إلى أنه مرفوع بفعل بعدها تقديره . (لولا وجد زيد) أو نحوه لظهوره في قوله :

فقلت بلى لولا يئازعنى شغلى

وذهب جماعة من المتقدمين إلى أنه مرفوع بلولا ، لنيابتها مناب فعل تقديره : لولم

١- معنى اللبيب ح ٢ ص ٦٣١ ، ص ٦٣٢ ، وأوضح المسالك ح ١ ص ٢٢٦ ، ص ٢٢٧ ، قطر الندى ص ١٣٥ ص ١٣٦ ، قال ابن هشام (وحيث ذلك مقدر بإذ كان أو إذا كان عند البصريين وبمصدر مضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش ، واختاره الناطم ، فيقدر في (ضرب زيد قائما) ضربه قائما ، ولا يجوز ضرب زيد شديدا لصلاحيه الحال للحرية ، فالرفع واجب ، وشذّ قولهم (حكمك مسطحا) أى حكمك لك ميثا

٢- ابن يعيش ح ١ ص ١٤٥ ، ص ١٤٦

٣- معجم الهوامع ح ١ ص ٥ وينظر ابن يعيش ح ١ ص ٩٦ ، ص ١٠٥ و ص ١٤٥ ص ١٤٦

يوجد أولم يحضر»

٢ — أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم

نحو:

لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ أَيْ : لَعَمْرُكَ قَسَمِي

٣ — أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسم بواو هي نص في المعية .

نحو:

كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ أَيْ : كل رجل مع ضيعته

مقرونان ، والذي دل على الاقتران ما في الواو من معنى المعية .

٤ — أن يكون المبتدأ إما مصدراً عاملاً في اسم مفسر ذي حال لا يصح كونها

خبراً عن المبتدأ المذكور^(١)

نحو:

ضَرَبَنِي زَيْدًا قَانِمًا

أو مضافاً للمصدر المذكور

نحو:

أَكْثَرَ شَرِبِي السُّوْبِقِ مَلْتَوْتًا

أو إلى مؤول بالمصدر المذكور ،

نحو:

أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَانِمًا

١ — أوضح المسالك ج ١ ص ٢٢٦ . ص ٢٢٧

حذف المبتدأ والخبر

وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر لدليل يدل عليه ^(١) :

* فالأول :

نحو : قوله تعالى : « قُلْ أَفَأَنْبِيَكُمْ بِشَرِّ مِنْ ذَلِكَ النَّارِ » سورة الحج آية ٧٢

أى : هى النار

وقوله تعالى : « سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا ، » سورة النور آية ١

أى : هذه سورة .

* والثانى :

نحو : قوله تعالى : « أَكُلُّهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا ، » الرعد آية ٣٥

أى : دائم

وقوله تعالى : « قُلْ أَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ ، » سورة البقرة آية ١٤٠

أى : أم الله أعلم

وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر فى قوله تعالى : « سَلَامٌ قَوْمٍ مُنْكَرُونَ ، »

سورة الذاريات آية ٢٥

فسلام : مبتدأ حذف خبره

أى : سلام عليكم .

قوم : خبر حذف مبتدؤه ، أى : أنتم قوم .

المثنى

من أبواب النيابة ، وأصله العطف وإنما عدل عنه للاختصار قال السيوطي «فلا يجوز الرجوع إليه لأن الرجوع إلى أصل مرفوض ممنوع إلا في ضرورة كقوله :

ليث وليث في محل ضمك

وهو في الجمع أقبح منه في التثنية لكثرة ألفاظه^(١) وبعبارة أخرى «هو ما وضع لاثني وأغنى عن المتعاطفين»^(٢)

يرفع بالألف نيابة عن الضمة ويجر وينصب بالياء نيابة عن الكسرة والفتحة
تقول :

جاءني الزيدان

ورأيت الزيدين

ومررت بالزيدين

— ويستوى في التثنية المذكر والمؤنث فلا تحذف تاء التأنيث مما هي فيه إلا من إليه وخصية قال السيوطي (فإنهم قالوا : أليان وخصيان وكان القياس أليتين وخصيتين لكنه سمع في المفرد آلي ، وخصي فأجروا التثنية عليه إيثارةً للتخفيف مع عدم الإلباس ، وقد صرح ابن مالك بأنه لما استغنى عن تثنية بتثنية غيره^(٣) «

وقد يغنى فيه لتكرير عن العطف كقوله تعالى : «دكا ذكاً» سورة الفجر
آية ٢١ أى دكا بعد ذك وقرله تعالى . «صفاً صفاً» سورة الفجر آية ٢٢ أى صفاً بعد صف .

١ — جمع الهوامع حـ ١ ص ٤٣

٢ — أروض المالك حـ ١ ص ٥٠

٣ — جمع الهوامع حـ ١ ص ٤٣

وقد يغنى عن المثني أيضا الجمع كقوله تعالى : « فأصلحوها بين أخويكم »

سورة الحجرات آية ١٠

وقوله — **ثُمَّ** «اليعان باخيار»

- وقد ارتبط المثني بالاستغناء في الأمور التالية :

* أنه لا يشي بعض للاستغناء عنه بتشبيه جزء ولا سواء للاستغناء عنه ببيان تشبيه
سَيِّ ولا ضيعان اسم المذكر للاستغناء عنه بتشبيه ضيع اسم المؤنث قال السيوطي (على أنه
حكى سوا آن وضيعانان)^(١)

ويتفق الباحث مع عباس حسن فيما ذهب إليه من أن هذا الرأي يصعب التسليم به
لما فيه من تعبير بغير داع ، ولأن السماع يخالفه في بعض تلك الألفاظ .

* ولا تشي أسماء العدد خلافاً للأخفش شير مائه ألف للاستغناء عنها إذ يغنى عن
تشية ثلاثة ستة ، وعن تشية خمس عشرة ، وعن تشية عشرة عشرون .
ولما لم يكن لفظ يغنى عن تشية مائة وألف مائتيا .^(٢)

* جوز ابن مالك تشية اسم الجمع وجمع التكسير فقال فيما ذكره السيوطي
(مقتضى الدليل أن لا يشي ما دل على جمع لأن الجمع يتضمن التشية إلا أن الحاجة داعية
إلى عطف واحد على واحد فاستغنى عن العطف بالتشية ما لم يمنع من ذلك عدم شبه
الواحد كما منع في نحسو :

مساجد ومصاييح^(٣)

١- السابقه نفسه وينظر : النحو الوافي جـ ١ ص ١٣٣ .

٢- السابقه نفسه .

٣- معجم الهوامع جـ ١ ص ٤٢ .

* أما الأعلام المضافة نحو أبي بكر فيستغنى فيها بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية

المضاف إليه وجمعه . وجوز الكوفيون تثنيها وجمعها فتقول : أبو البكرين وآباء البكرين .^(١)

* ولا يشي أجمع وجمعاء على رأى البصريين للاستغناء عنهما بكلا وكلتا .^(٢)

ومما ينطبق عليه تعريف المشى الضمير فى مثل :

أنتما قاتمان

فهر دال على اثنين ويغنى عن أنت وأنت بما فى آخره من الزيادة الخاصة به .^(٣)

* (كلا وكلتا) ملحقان بالمشى :

فى (كلا) استغنى بالألف عن الواو فألف (كلا) منقلبة عن واو ، وقيل عن ياء

ووزنها فعلى ووزن (كلتا) فعلى كذكرى ، وألفها للتانيث ، والتاء بدل عن كلام الكلمة

وهى إما واو وهو اختيار ابن جنى وأصلها كلوى أو ياء وهو اختيار أبى على ، وإنما قلبت

تاء لتأكيد التانيث^(٤) .

* الاستغناء عن نون التثنية بالحذف :

تحذف نون التثنية للإضافة .

نحو :

قوله تعالى : «تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ»

سورة المسد آية ١

ولشبه الإضافة :

١- السابقة نفسه

٢- السابق نفسه والنحو الوافى حد ١ ص ١٣٣

٣- النحو الوافى حد ١ ص ١٣٤

٤- جمع الهوامع حد ١ ص ٤١

نحو:

لَا غَلَامِي لَزِيدٍ

ولتقصير الصلاة

نحو:

الضَّارِبُ زَيْدًا

وللضرورة

نحو:

قوله:

هَمَّا خَطَا: إِمَّا إِسَارَ وَمِنَّةٌ .

وَأَمَّا دَمٌ ، وَالْقَتْلُ بِالْحَرِّ أَجْدَرُ

(فيمن رواه برفع إِسَارَ وَمِنَّةٌ) ^(١) .

وقد منع المازني تشية العلم المعدول فيما رواه السيوطي مستغنياً عن ذلك بقوله :

جاءني رجلان كلاهما عمر

وقال أبو حيان (ولا أعلم أحداً وافقه على المنع مع قول العربي العمران) ^(٢)

وقد يستغنى بلفظ الواحد في التشية عن الاثنين ، كما قد يستغنى بالجمع عن

الاثنين ، وذلك أن إضافة المثنى إلى المثنى مستثقلة فلذلك يؤدي بالجمع أو المفرد . وهم

يريدون التشية .

١ - معنى اللبيب حـ ٢ ص ٦٤٣ ، ص ٦٩٩ .

٢ - همع الهوامع حـ ١ ص ٤٢ ، ص ٤٣ .

وذلك نحو:

قول الفرزدق^(١):

كأنه وجه تركين قد غضا

مستهدف لطماع غير تذيب

فالذي يرجحه البحث أن يكون ذلك من سنن العرب ولغتهم ، فقد حكى عن سيويه^(٢) أنه قد يجمع المفرد الذي ليس منه شيء إذا أردت به التشية ، حكى عن العرب «وضعا رحالهما يريد : «رحلى راحلتيهما» .

وربما استغنوا في هذا النحر بواحد ، لأن إضافة العضو إلى اثنين تنبي عن المراد كقولك :

ضربت رأس الرجلين ، وشققت بطن الجميلين ، قال ابن الشجري^(٣) «ولا يكادون يستعملون هذا إلا في تركين ... (اليث)

ويرى البحث أن ما ذهب إليه ابن الشجري من أن ذلك مختص بالشعر ليس بصحيح فقد نقل عن الفراء قوله^(٤) «قال ابن خلف وقرأ بعض القراء» فبدت لهما سوءتهما سورة طه آية ١٢١ بالإفراد .

- ١ - ديوان الفرزدق ص ٩٧ ، أمالي ابن الشجري ص ١٢ ، ومعاني القرآن للفراء ص ١ ص ٣٧ ، والخزانة ص ٢ ص ٣٦٩ بولاق .
- ٢ - الكتاب ص ٣ ص ٢٠٢ .
- ٣ - الأمالي الشجرية ص ١ ص ١٢ .
- ٤ - معاني القرآن ص ١ ص ٣٠٧ والقراءة المشار إليها هي قراءة الحسن كما في تحف فضلاء البشر ص ٢٢ .

العلم

قال ابن يعيش (إنما أتى بالأعلام للاختصار بتعداد الصفات ألا ترى أنه لو لا العلم لاحتجت إذا أردت الإخبار عن واحد من الرجال بعينه أن تعدد صفاته حتى يعرفه المخاطب فأغنى العلم عن ذلك وأجمع^(١))

والعلم الخاص لا يجوز إضافته ولا إدخال لام التعريف فيه لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر^(٢).

وقد يستغنى بالكنية عن العلم ، فالكنية لم تكن علماً في الأصل ، وإنما كانت عادتهم أن يدعوا الإنسان باسمه ، وإذا ولد له ولد دعى باسم ولده توفيراً له وتفخيماً لشأنه ، فيقال له : أبوفلان ، وأم فلان^(٣) ، لكن الكنية صارت في الشهرة والاستعمال بمنزلة الاسم العلم ، فهي جارية مجرى الأسماء المضافة نحو : عبدالله . فيحذف التنوين منها إذا نعت بآبى مضاف إلى علم ، كما يحذفون التنوين من الاسم كقول الفرزدق^(٤) :

مازلت أغلق أبواباً وأفتحها

حتى أتيت أبا عمرو بن عمار

١ - ابن يعيش ح ١ ص ٢٧ .

٢ - السابق نفسه ح ١ ص ٤٤ .

٣ - ابن يعيش ح ١ ص ٢٧ .

٤ - ديوان الفرزدق ح ١ ص ٣٨٢ ، وهو من شواهد سيبويه والأعلام الشتمري ح ٢ ص ١٤٨ . ومنسوب فيه لقائله ، وبلا . نسبه في شرح المفصل لابن يعيش ح ١ ص ٢٧ والأصول لابن السراج ح ٣ ص ١١٩ والاشباه والنظائر للسيوطي ح ١ ص ٤٩ .

اسم الإشارة

قال السيوطي (اسم الإشارة كما قال ابن قاسم في شرح التسهيل محصور بالمد فاستغنى عن الحد^(١))

وقد ورد اسم الإشارة مرتبطاً بالاستغناء فيما يلي :

— في أسماء الإشارة ، قد يغنى ذلك عن ذلكم .

— ورد عند السيوطي أن ابن مالك قال (وقد يستغنى عن الميم في الجمع باشباع ضمة الكاف

كقوله

وانما الهالك ثم التالك

ذو حيرة ضاقت به المسالك

كيف يكون النوك إلا ذلك

أراد (ذلكم) فحذف الميم واستغنى باشباع ضمة الكاف ، وقال أبو حيان لادليل في البيت لأنه يتزن بالإسكان ، وإن صحت الرواية بالضممة فهو من تغيير الحركة لأجل القافية على حد قوله :

سأترك منزلي لبنى تميم

والحق بالحجاز فأستريحاً

زاد السيوطي (فلا حجة فيه)^(٢)

١ — مع الهوامع ج ١ ص ٧٥ .

٢ — السابق نفسه ج ١ ص ٧٦ ، ص ٧٧ .

القسم

قال ابن يعيش ، اعلم ان اللفظ إذا كثر في ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه ، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف ^(١) ولما كان القسم مما يكثر استعماله ويتكرر دوره بالغوا في تخفيفه من غير جهة واحدة .
فمن ذلك أنهم :

قد حذفوا فعل القسم كثيراً للعلم به ، والاستغناء عنه ، فقالوا :

بالله لأقومن ، والمراد أحلف بالله

سورة لقمان آية ١٣

قال تعالى : « بالله إن الشرك لظلم عظيم »

في أحد الوجهين : هو القسم

وفي الوجه الآخر بقوله :

(لا تشرك)

وربما حذفوا المقسم به ، وانحذفوا بدلالة الفعل عليه . يقولون : أقسم بالله ، أو

بالذي شاء في أقسم به وإنما حذفنا كثرة الاستعمال وعلم المخاطب بالمراد .

قال المسيب بن علس :

فأقسم أن لو التقينا وأنتم

لكان لكم يوم من الشر مظلم

وقال آخر :

فأقسم لوشي أنا وأنا رسولُه

سوك ويكن لم نجد لك مدفعاً^(١)

قال السيوطي : (ويغني عن القسم أيضاً) (لاجرم) حكى القراء أن العرب تقول لاجرم لآتينك ، ولاجرم لقد أحسنت .

فاستغنوا بها عن القسم قاصدين بها معنى حقاً ، وأصلها بمعنى لا بد قال الكوفي
ويغني عن القسم أيضاً (عوض) فيقال عوض لأفعلن قال أبو حيان والبصريون لا يعرفون
القسم به وإن ذكره الزجاجي^(٢) ،

حذف لا في جواب القسم :

وأما حذف لا في جواب القسم فنحـ

قولك : والله يقوم زيد

والمراد لا يقوم لأنه تخفيف لا يوقع لبساً إذ لو كان إيجاباً لكان بحروفه اللازمة له من
اللام ، ونون التوكيد قال تعالى : « قالوا تالله تفتن ذكر يوسف » سورة يوسف آية ٨٥ أى
لا تفتن ذكر .

وقال الهذلي^(٣) :

١ — السابق نفسه حـ ٩ ص ٩٢ .

٢ — معجم الهوامع حـ ٢ ص ٤٥ .

٣ — نسب صاحب اللسان هذا البيت في مادة (بقل) لمالك بن خويلد الخزاعي الهذلي .

ببقل يريد حمار وحش ويقال (ابقل) أى رعى البقل ، ولا يجوز حذف شئ من هذه الحروف إلا لا وحدها ، وإنما
لم يجر حذف غيرها لأن إن عاملة ولا يجوز أن تعمل مضمره لضعفها ولم يجر حذف ما لأنها أيضاً تكون عاملة
في مذهب أهل الحجاز ولم يجر حذف اللام لأن ذلك يوجب حذف النون معها لأن النون دخلت مع اللام فلم
يق إلا لا . ينظر ابن يعيش حـ ٩ ص ٩٧ ، ص ٩٨ .

تَاللهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ مُبْتَقِلًا

جَوْنُ السَّرَاةِ رِبَاعِ سِنَةٍ غَرْدُ

وقد يغنى النفي السابق عن النفي المباشر لجواب القسم :

كقولهم:

فلا والله نادى الحى ضيفى

إى : مانادى^(١)

حذف حرف القسم :

حذفوا حرف القسم كثيراً تخفيفاً وذلك لقوة الدلالة عليه ، وإذا حذفوا حرف الجر

أعملوا الفعل فى المقسم عليه ونصبوه وذلك نحو :

قالوا الله لأفعلن بالنسب ، وذلك على قياس صحيح^(٢) وذلك أنهم إذا عدوا فعلاً

قاصداً إلى اسم رفدوه بحرف الجر تقويه له ، فإذا حذفوا ذلك الحرف إما لضرورة الشعر وإما

لضرب من التخفيف فإنهم يوصلون ذلك الفعل إلى الاسم بنفسه كالأفعال المتعدية

فينصبونه به نحو :

قوله تعالى : « واختار موسى قومه سبعين رجلاً » سورة الأعراف آية ١٥٥

وقولهم : استغفرت الله ذنباً

قال ابن يعيش^(٣) « القياس يقتضى حذف الحرف أولاً فافضى الفعل إلى الاسم

فنصبه ، ثم حذف الفعل توسعاً لكثرة دوره الأقسام ومن ذلك قولهم :

١ — مع الهوامع حـ ٢ ص ٤٤ .

٢ — ابن يعيش حـ ٩ ص ١٠٣ .

٣ — ابن يعيش حـ ٩ ص ١٠٣ ، ص ١٠٥ .

يمين الله ، وأمانه الله

والأصل : يمين الله ، وبأمانة الله فحذف حرف الجر ونصب الاسم .

أنشد غيلان ذو الرمة ^(١) :

أَلَرَّبَ مِنْ قَلْبِي لَهُ اللَّهُ نَاصِحٌ

وَمِنْ قَلْبِهِ لِي فِي الظُّبَاءِ السَّوَانِحِ

حذف جملة جواب القسم :

تُحذف جملة جواب القسم وجوباً في إحدى حالات ثلاث (٢) :

١ — أن يتأخر القسم ويتقدم عليه جملة تُغنى عن جوابه لدلالاتها عليه نحو :

زَيْدٌ قَائِمٌ وَاللَّهُ

ويلاحظ أن جملة الجواب نفسها لا يصح تقديمها على لقسم .

٢ — أو أن يحيط بالقسم جملة تغنى عن الجواب كذلك نحو :

زَيْدٌ وَاللَّهُ قَائِمٌ

فجواب القسم في هذه الحالة كالت قبلها محذوفة لاصح ذكرها لوجود ما يغنى

عنها ، فلا داعي للتكرار فيهما .

فإن قلت : زيد والله إنه قائم أو لقائم

حيث يكون المتأخر عن القسم جملة فيصح في هذه الجملة المتأخرة أن تكون

١ — ابن يعيش ح ٩ ص ١٠٣ ، والمعنى أَلَرَّبَ مِنْ قَلْبِي لَهُ بِاللَّهِ نَاصِحٌ أَيْ أَحْلَفَ بِاللَّهِ فَحَذَفَ حَرْفَ الْجَرِّ الَّذِي

هُوَ الْبَاءُ فَعَمِلَ الْفِعْلُ النَّصْبَ وَالسَّانِحُ مِنَ الظُّبَاءِ مَا أَخَذَ عَنْ يَمِينِ الرَّاعِي .

٢ — ينظر : مفنى اللبيب ح ٢ ص ٦٤٥ ، النحر الوافي ح ٢ ص ٥٠٤ ، ص ٥٠٥ .

جواباً للقسم ، وجملة القسم جوابه في محل رفع وهذا من المواضع التي يكون فيها جملة القسم مع جملة جوابه محل من الإعراب ، كما يصح أن تكون الجملة المتأخرة خبراً للمتقدم في محل رفع وجواب القسم محذوف لوجود ما يغني عنه ويدل عليه .

٣ — أو أن يجتمع أداتا شرط وقسم ويتأخر القسم عن الشرط والحكم في هذه الحالة للمتقدم منهما .

حذف جملة القسم :

قال ابن هشام « كثير جداً ، وهو لازم مع غير الياء من حروف القسم ، وحيث قيل «لَأَفْعَلَنَّ» أو «لَقَدْ فَعَلَ» أو «لَئِنْ فَعَلَ» ولم يتقدم جملة قسم فثُمَّ جملة قسم مقدرة .

نحو:

قوله تعالى : «لَأَعَذَّبَنَّكَ عَذَاباً شديداً» سورة النحل آية ٢١

ونحو:

قوله تعالى : «وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ» سورة آل عمران آية ١٥٢

ونحو:

قوله تعالى : «لَئِنْ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ» سورة الحشر آية ١٢

واختلف في نحو:

لَزَيْنَقَامِ

ونحو:

إِنْ زَيْدًا قَانِمٌ ، أَوْ لَقَانِمٌ

هل يجب كونه جواباً لقسم أو لا ؟^(١)

اجتماع القسم والشرط :

إذا اجتمع شرط غير امتناعي^(٢) وقسم فالأصل أن يكون لكل منهما جواب ، غير أن جواب أحدهما قد يحذف اكتفاء بجواب الآخر الذي يغني عنه ، ويدل عليه^(٣) .

حذف لام التوطئة :

قال السيوطي « ويجوز حذفها مادام لم يحذف القسم ، فإن حُذِفَ لم تحذف غالباً لتدل عليه^(٤) .

وقد ورد ذلك قليلاً ومنه :

قوله تعالى : «وإن أطعتموهم إنكم لمشركون»

الأنعام آية ١٢١

(أطعتموهم) أى فى استحلال ما حرّم الله ..

لأن من أتبع غير الله فى دينه فقد اشرك به .. ومن حق المتدين أن لا ياكل مما لم يذكر اسم الله عليه لما فى الآية من التشديد العظيم^(٥) .

قال أبو حيان : وزعم الخوف أن قوله «إنكم لمشركون» على حذف الفاء أى فإنكم ، وهذا الحذف من الضروريات فلا يكون فى القرآن ، وإنما الجواب محذوف و (إنكم لمشركون» جواب قسم محذوف ، والتقدير (والله إن أطعتموهم» ويؤكد لنا ما ذهب إليه أبو حيان أن اللام الموطئة للقسم محذوفة من حرف الشرط (إن) والتقدير فيها (لئن) فضلاً عن استشهاد النحاة على حذف اللام الموطئة للقسم بهذه الآية .

١ — معنى اللبيب حـ ٢ ص ٦٤٥ .

٢ — الشرط الامتناعي : ما كانت أداته دالة على الامتناع ، وهى : لو ، ولولا ، ولوما .

٣ — ينظر : كتابنا اللام الموطئة للقسم فى القرآن الكريم دار المعرفة الجامعية — إسكندرية

٤ — معجم الهوامع حـ ٢ ص ٤٣ وينظر : معنى اللبيب حـ ٢ ص ٦٤ وكتابنا اللام الموطئة للقسم فى القرآن الكريم ص ٧٧ ، ص ٧٨

٥ — تفسير القرآن الجليل للنفسى حـ ١ ص ٥٠١ دار الكتاب العربى بيروت / لبنان .

العدل

وهى ظاهرة لغوية تعنى ^(١) (تحويل الاسم من حالة إلى حالة أخرى مع بقاء المعنى الأصلي) قال السيوطي (وهو فرع عن غيره لأن أصل الاسم أن لا يكون محرفاً عما يستحقه بالوضع لفظاً أو تقديراً) ^(٢)

وهى بذلك داخلية في الاستغناء ، وقد ورد العدل عند النحاة ^(٣) في المواضع التالية :

الأول : ما كان معدولاً عن اسم معرفة إلى مثال فَعَلَ

نحو :

عُمِرَ ، وَزُفِرَ ، وَقُنِمَ ، وَخُبِّثَ

فهذا المعدول عن عامر ، وزافر ، وقائم ، وخبيث ويكثر هذا النوع في باب النداء

الثاني : ما كان معدولاً من الأعداد عن واحد إلى أحاد وعن اثنين إلى ثناء ، وعن ثلاثة إلى ثلاث .

الثالث : المعدول عن طريقة الجمع نحو :

جَمَعَ ، وَكَتَعَ في التوكيد

وهما : جَمَعَاءَ ، وَكَتَعَاءَ ، وباب : فعلاء وأفعل في الجمع أن يكون على (فعل)

١ — قطر الندى وبل الصدى ص ٣٥٤ .

٢ — معجم الهوامع ج ١ ص ٢٥ ، الكامل ج ١ ص ٢٧٨ ، ص ٢٨٩ ، الخصائص ج ١ ص ٥٢ ، ص ٧٨ ، ج ٢ ص ١٩٩ .

٣ — التبصرة والتذكرة للمصمري ج ٢ من ص ٥٥٩ — ص ٥٦٣ ابن يعيش ج ١ ص ٦٩ وينظر : قطر الندى ص ٣٥٤ — ص ٣٦٦ . معجم الهوامع ج ١ ص ٢٥ ، ص ٢٦ .

فكانه قد عدل بهما عن جُمع ، وكُتّع .

الرابع : ما عدل عن الألف واللام ، وذلك نحو : —

سحروا آخر

فأما سحر فكان الأصل أن يستعمل بالألف واللام فيقال :

جنته عند السحر ، ولقيته في السحر فاستغنى عن هذا التعبير بلفظ سحر مراداً به سحر يومك ، ولذا منع من الصرف للعلمية والعدل ، وأما آخر : فهو معدول عن الألف واللام ، وكان الأصل أن يقال : الآخر بالألف واللام ، لأن باب (أفعل) إذا حذفت منه (من) لزمه الألف واللام وثنى وجمع وأنث .. فكاننا في قوله تعالى : «فعدة من أيام أخر»

سورة البقرة آية ١٨٤

استغنيانا عن الآخر المقترنة بآل .

الخامس : ما عدل إلى أمثال (فَعَالٍ) وذلك في المواضع التالية :

١ — ما عدل للتسمية نحو : —

حَذَامٍ وَقَطَامٍ وَرِقَاشٍ

وذلك في لغة تميم خاصة فأما الحجازيون فيبنونه على الكسر ، قال : النابغة-

الذبياني^(١) :

أَتَارِكَةٌ تَدَلُّهَا قَطَامٌ

رَضِينَا بِالتَّحِيَّةِ وَالسَّلَامِ

وقال الآخر^(١) :

إِذَا قَالَتْ حَذَامُ فَصَدَّقُوا

فإن القول ما قالت حَذَامُ

قال المبرد (وَفَعَالٍ مَعْدُولٌ عَنْ فَاعِلِهِ)^(٢)

٢ — ماعدل للأمر نحو :

حَذَارِى أَحْذَرِ

٣ — ماعدل للمصدر نحو :

قولك : فَجَارِ بِمَعْنَى الفجرة

٤ — ماعدل بمعنى الصِّفَة كقولك للمنية :

حَلَّاقٍ بِمَعْنَى الخالقة^(٣)

والنظرة الفاحصة لهذه المواضع السابقة بما وراءها من تفرقات يوضح لنا كيف كان (العدل) مظهراً من مظاهر الامتناء التي كان يستبدل فيها العربى بفطرته الصافية النقية صيغة بصيغة لأن الأولى أدنى إلى طبعة وأقرب إلى ذوقه ، وأكثر موافقة لفطرته اللغوية الصافية .

يقول المبرد عن (أخر) : فلولاً أن آخر قد استغنى فيه عن ذكر (من كذا) لكان لازماً ، كما يلزم قولك : هذا أول من ذاك ، ولذلك قلت فى آخر بغير الصرف ، لأنها محدودة عن وجهها ، لأن الباب لا يستعمل إلا بالالف واللام أو من كذا^(٤) .

١ — السابق نفسه

٢ — الكامل ج ١ ص ٢٧٨

٣ — التبصرة والتذكرة ج ٢ ص ٥٦٤

٤ — المقتضب ج ٣ ص ٢٤٦

وعن (سحر) يقول (فأما سحر فإنه معدول — إذا أردت به يومك — عن الألف واللام ، فإن أردت سحرا من الأسحار صرفته لأنه غير معدول)^(١)

ويسط سبويه العدل في (سحر) مبيناً الأساس الذي قام عليه فيقول (وكما تركوا صرف سحر ظرفاً ، لأنه إذا كان مجروراً ، أو مرفوعاً ، أو منصوباً غير ظرف لم يكن معرفة إلا وفيه الألف واللام ، أو يكون نكرة إذا أخرجنا منه ، فلما وقعت صار معرفة في الظروف بغير ألف ولام خالف التعريف في هذه المواضع وصار معدولاً عندهم^(٢) كما عدلت آخر عندهم^(٣)

وفي (فعال) و(مفعّل) من العدد يتحدث المبرد بما يؤكد الاستغناء بهاتين الصيغتين عن صيغ أخرى ، إذ يقول : (ومن المعدول قولهم : مثنى وثلاث ورباع ، وكذلك ما بعده ، وإن شئت جعلت مكان مثنى ثناء يافتى حتى يكون على وزن رباع وثلاث ، وكذلك أحاد ، وإن شئت قلت :

مؤحد ، كما قلت مثنى قال الله عز وجل : «أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع»

فاطر آية ١

وقال عز وجل : «انكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع» النساء آية ٣

وقد يكون العدول عن ثقيل إلى ما هو أخف منه ومن ذلك قولهم في النسبة إلى

البادية بدوى والقياس بادى أو بادوى^(٤)

وقد يكون العدول للضرورة حيث جاء الضمير في الشعر منفصلاً مع إمكان

١ — السابق نفسه حـ ٣ ص ٣٧٨

٢ — الكتاب حـ ٣ ص ٢٨٣ ، ص ٢٨٤

٣ — المقتضب حـ ٣ ص ٣٨٠

٤ — ابن يعيش حـ ٦ ص ١٠

الإتيان به متصلاً كقول الفرزدق^(١) :

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت

إياهم الأرض في دهر الدهارير

وبهذا يتضح لنا مافى ظاهرة العدل من العدول عن صيغة إلى صيغة أو استبدال صيغة بصيغة ووراء هذا مسوغ لغوى أو نحوى ، هو فى نهاية الأمر يشرى اللغة ويمنحها مزيداً من القدرة على التعبير عن الأشياء والمعانى .

التنوين

وهو التصويت والترنيم وذلك أنهم عدلوا عن الأصل وهو زيادة نون ساكنة فى آخر الكلمة تحدث رنيناً خاصاً وتنغيماً عند النطق به ، اختصاراً ومنعاً للخلط بينها وغيرها من النونات الأخرى الزائدة والأصلية ، ووضعوا مكان النون رمزاً مختصراً يغنى عنها ، ويدل عند النطق به على ما كانت تدل عليه ، وهذا الرمز هو : الضمة الثانية ، والفتحة الثانية ، والكسرة الثانية ويسمونه (التنوين) واستغنوا بهذا الرمز المختصر عن (النون) فحذفوها فى الكتابة ، ولكنها لاتزال ملحوظة ينطق بها عند وصل بعض الكلام ببعض ، دون الوقف .

وله أقسام مختلفة يعينا منها هنا :

تنوين العوض^(٢) :

فمن الدواعى ما يقتضى حذف حرف من كلمة ، أو حذف كلمة كاملة أو حذف جملة بتمامها أو أكثر ، فيحل التنوين محل المحذوف ، ويكون عوضاً عنه ..

١ - ديوان الفرزدق ج ١ ص ٢٦٤ ، المعنى ج ١ ص ٢٧٤ ، والذير ج ١ ص ٣٨ ، الخزانة ج ٢ ص ٤٠٩

٢ - معنى اللبيب ، أوضح المسالك ج ١ ص ١٥ ، همع الهوامع ج ٢ ص ٧٩

فمن أمثلة حذف الحرف

غواشٍ، وجوارٍ

حيث جاء التنوين عوضاً عن الياء وفقاً لسيبويه لا عوض عن ضمه الياء وفتحها
النائبة عن الكسرة خلافاً للمبرد وذلك فيما رصده ابن هشام^(١).

ومن أمثله حذف كلمة ومجئ التنوين عوضاً عنها فيكثر بحذف المضاف إليه بعد
لفظه (كل) أو (بعض) وما في حكمها .

ومن ذلك قولك :

حضر كلُّ في موعده أى : كل واحدٍ

وقولك : تعجبت الصحف غير بعضٍ

أى : بعض منها

ومن أمثلة حذف جملة ، أو أكثر ومجئ التنوين عوضاً عنها فإنه يكثر بعد كلمة
(إذ) المضافة المسبوقة بكلمة (حين) أو (ساعة) وما أشبههما من ظروف الزمان التي
تضاف إلى (إذ) وتعبير أدق يضاف إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه .^(٢) من ذلك :

قوله تعالى : « وأنتم حينئذ تنظرون » الواقعة آية ٨٤ فالتنوين هنا يكشف بوضوح عن
الجملة المستغنى عنها وهى : وأنتم حينئذ بلغت الروح الحلقوم . وأما قيام هذا التنوين مقام
عدة جمل فنرى ذلك فى قوله تعالى : « يومئذ تحدث أخبارها »
الزلزلة آية ٤

والجمل التي اغنى عنها التنوين هي الآيات من أول السورة حتى هذه الآية .

١- معاني اللبيب ج ٢ ، ص ٣٤٩ ، ص ٣٤٢

٢- الحائق نفسه ج ١ ص ٨٥

وفي الحقيقة أن الاستغناء عن اسم الزمان المضاف إلى (إذ) وإنما هو عن محدداته ومتعيناته والأمور التي تقع فيها تستغنى عنها بامارة التنوين واعتماداً على ماسبق من سياق الكلام .

وقد يستغنى عن التنوين بالحذف ولا يكون ذلك في غير النداء ويلجأ إليه للتخفيف ولكثرته في كلامهم قال سيبويه (واعلم أنه لا يجوز في غير النداء أن تذهب التنوين من الاسم الأول لأنهم جعلوا الأول والآخر بمنزلة اسم احد .

نحو

طلحه في النداء ، واستخفوا بذلك لكثرة استعمالهم إياه في النداء ، ولا يجعل بمنزلة ما جعل من الغايات كالصوت في غير النداء ، لكثرته في كلامهم^(١) .

وقال أيضا (إنما فعلوا هذا بالنداء لكثرته في كلامهم ، ولأن أول الكلام أبدا النداء إلا أن تدعه استغناء بإقبال المخاطب عليك ، فهو أول كل كلام لك به تعطف الكلم عليك ، فلما كثر وكان الأول في كل موضع ، حذفوا منه تخفيفاً ، لأنهم لما يغيرون الأكثر في كلامهم^(٢) .

في كتابة (التعليقة) قال أبوعلی الفارسی ، فمن قال : يا زيد ابن عبد الله ذهب إلى أنه حذف التنوين في الخبر لالتقاء الساكنين ، وجعل ابن عبد الله صفة ، فهو الذي جعل ابن مع زيد اسماً واحداً في الخبر ، ثم أضافه إلى عبد الله^(٣) .

١ - الكتاب ح ٢ ص ٢٠٨ .

٢ - السابق نفسه .

٣ - التعليقة على كتاب سيبويه ح ١ ص ٣٤٦ ، ص ٣٤٧ .

التفضيل

الأصل في أفعال التفضيل أن يستغنى فيه بأفعل عن فعل لتجرده عن الألف واللام والإضافة كما يستغنى بأكبر في نحو :

رايتها مع نسوة أكبر منها

قال سيويه (هذا باب يستغنى فيه عن أفعل منه بقولهم : هو أفعل منه فعلاً ، كما استغنى بتركت عن ودعت ، وكما استغنى بنسوة عن أن يجمعوا المرأة على لفظها ، وذلك الجواب ، ألا ترى أنك لا تقول هو أجوب منه ، ولكن هو أجود منه جواباً ، ونحو ذلك^(١)»

ففي التفضيل قد يغنى مع استيفاء الشروط في فعل عن التفضيل منه فعل آخر يصاغ منه . وهو في ذلك متفق مع التعجب .

وفي مطابقة المعرف بال في التفضيل قال السيوطي^(٢) (قال أبو بكر ابن الأنباري الأفراد والتذكير أقصح استغناء بتثيته ما أضيف إليه ، وجمعه وتانيثه عن تثنيه أفعل وجمعه وتانيثه) نحو :

زيد الأفصل والزيدان الأفضلان

والزيدون الأفضلون ، .

١ — الكتاب حـ ٤ ص ٩٩ ، وينظر : مع الهوامع حـ ١ ص ١٦٦ .
٢ — مع الهوامع حـ ١ ص ١٠٣ وينظر : مع الهوامع حـ ١ ص ٢٧ .

الاستثناء

قال ابن يعيش ، ذهب أبو العباس المبرد وأبو اسحاق الزجاج وطائفة من الكوفيين إلى أن الناصب للمستثنى (إلا) نيابة عن استثنى فإذا قال :

أتانى القوم إلا زيدا فكانه قال : أتانى القوم استثنى زيدا^(١) .

— ويشترط لتكرار (إلا) أن يكون الثانى يغنى عن الأول نحو : —

قام القوم إلا محمداً إلا أبا بكر

فأبو بكر يغنى عن ذكر محمد ، فإن لم يكن لكن يغنى عنه عطف بالواو لمباينته

لأول نحو : —

قام القوم إلا زيدا وإلا جعفرا^(٢) .

وقد يستغنى به (غير) فى مواضع من الاستثناء وإن لم يكن (غير) فى تلك

المواضع صفة كما يستغنى به (ما أتانى غير زيد) عن (ما أتانى إلا زيد)^(٣)

وقد يحذف المستثنى للاستخفاف ، قال سيبويه^(٤) (هذا باب يحذف المستثنى فيه

استخفافاً ، وذلك قولك (ليس غير) و (ليس إلا) كأنه قال : ليس إلا ذاك وليس غير ذاك ،

ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاء بعلم المخاطب ما يغنى ، وسمعنا بعض العرب الموثوق

بهم يقول :

ما منهم مات حتى رأيتُه فى حال كذا وكذا وإنما يريد ما منهم واحد مات ، ومثال

ذلك :

١ — ابن يعيش ح ٢ ص ٧٦ ، ح ٧ ص ١١٦ .

٢ — معجم الهوامع ح ١ ص ٢٢٧ .

٣ — الكتاب ح ٢ ص ٣٤٢ ، شرح السيرافى للكتاب ح ٢ ص ١٩٤ ، التعليقة ح ٢ ص ٧٣ ، ص ٧٤ .

٤ — الكتاب ح ٢ ص ٣٤٤ — ص ٣٤٧ ، الاستثناء فى الاستثناء ص ١٤٤ .

النساء آية ٩٥

قوله تعالى : «وَأَنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ»

أى : ما من أهل الكتاب فريق أو أحد إلا ليؤمنن به

ومثل ذلك قول النابغة^(١) :

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أُقَيْسٍ

يَقْعَقَعُ خَلْفَ رَجُلِيهِ بَسَنٌ

أى : كأنك جمل من جمال بني أقيس .

ومثل ذلك أيضاً قوله^(٢) :

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَشَمَّ

يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمٍ

أى : ما في قومه أحد ، فحذفوا هذا كما قالوا :

لَوْ أَنَّ زَيْدًا هُنَا

ففى البيت حذف الموصوف ، والتقدير لو قلت ما في قومه أحد يفضلها لم تكذب

فتأثم .

وقولهم : ليس أحد أى ليس هنا أحد ، فكل ذلك حذف تخفيفاً ، واستغناء بعلم

الخطاب بما يعنى^(٣)

١ - ديوانه ص ٧٩ ، ابن يعيش ح ١ ص ٦١ ، ح ٣ ص ٥٩ ، ص ٦٠ ، الخزانه ح ٢ ص ٢١٣ ، المعنى ح ٤

ص ٦٧ لأشمونى ح ٣ ص ٧١

٢ - هو حكيم بن مغيه ، الخصائص ح ٢ ص ٣٧٠ ، ابن يعيش ح ٣ ص ٥٩ ، ص ٦١ ، الخزانه ح ٢ ص ٣١١

، المعنى ح ٤ ص ٧١ همع الهوامع ح ٢ ص ١٢٠ ، الأشمونى ح ٣ ص ٧٠ ، التصريح ح ٢ ص ١١٨

٣ - الكتاب ح ٢ ص ٣٤٤ - ص ٣٤٧

ومثل البيتين الأولين قول الشاعر^(١) :

وما الدهرُ إلا تارات فمَنهما

أَموتُ وأُخرى أبتغى العيشَ أَكْدَحُ

حيث حذف الاسم لدلالة الصفة عليه والتقدير فمَنهما تارة أَموت فيها وأُخرى

وقوله^(٢) :

بعد اللَّتْيَا واللَّتْيَا واللَّتْيَا

حيث حذف صلة التي اختصاراً ، لعلم السامع بما يريد ..

وقد ورد الاستغناء مرتبطاً بالاستثناء في باب (لايكور وليس) قال سيويه (هذا باب

لايكون وليس وما أشبهها ، فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإن بينهما إضماراً على هذا
وقع فيهما معنى الاستثناء) .

وذلك قولك :

ما أتاني القوم ليس زيد^١

وأَتُونِي لا يكون زيد^٢

وما أتاني أحد لا يكون زيد^٣

كانه حين قال : أتوني ، صار مخاطب عنده قد وقع في خلده أن بعض الآتين زيد ،

حتى كأنه قال : بعضهم زيد ، فكانه قال : ليس بعضهم زيد ، وترك إظهار بعض استغناء ،

١ - هرتيم ابن مقل ص ٢٤ ، الحيوان ص ٣٨ ، الكامل ص ٣٨٨ . حماسة البحتري ص ١٨٣ ، الخزائن
ص ٢٠٨ ، مع الهوامع ص ٢ ص ١٥١ .

٢ - هر المعجاج ، ديوانه ص ٦ ، نوادر أبي زيد ص ١٢٢ ، ابن الشجر ص ٩ ص ٢٤ ، ص ٢٥ ، وابن يمش
ص ١٤٠ ، ولسان العرب مادة (نقر) : وينظر : الكتاب ص ٢ ص ٣٤٤ - ص ٣٤٧ ، التعليقة ص ٢
ص ٧٣ ، ص ٧٤ .

كما ترك الاظهار في لات حين^(١)

التمييز

من أنواع تمييز العدد المفرد ، تمييز العدد ، فالعدد إن كان واحداً ، أو اثنين لم يحتج إلى تمييز استغناء بالنص على المفرد والمثنى .

فيقال :

رجل ، ورجلان

لأنه أخصر وأجود ، ولا يقال :

واحد رجل ولا اثنا رجل

قال السيوطي^(٢) : (أما قولهم :

شربت قدحاً وأثنته

وشربت اثني من البصرة ، فساد

وقوله^(٣) :

ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل

فضرورة^(٤) .

وقد ورد التمييز محذوفاً^(٥) في نحو : كم صُنت أي : كم يوماً .

١ - الكتاب حد ٢ ص ٣٤٧

٢ - مع الهوامع حد ١ ص ٢٥٣

٣ - السابق نفسه .

٤ - معنى اللبيب حد ٢ ص ٦٣٤

سورة المدثر آية ٣٠

وفى قوله تعالى : «عليها تسعة عشر»

سورة الأنفال آية ٦٥

وفى قوله تعالى : «إِنْ يَكُنْ فِيكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ»

قال ابن هشام^(١) (وهو شاذ في باب نعم نحو : —

(مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنَعِمْتَ) أى فالبرخصه أخذ ونعمت رخصة .

المفعول له

قال السيوطى (ذهب الكوفيون إلى أنه ينتصب انتصاب المصادر ، وليس على إسقاط حرف الجر ، ولذلك لم يترجموا له استغناء بباب المصدر عنه ، وكأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوى ، فإذا قلت : ضربت زيدا تأديبا فكانك قلت : أدبته تأديبا^(٢) .

استغناء الجملة عن الحرف والفعل

قال ابن جنى^(٣) : (فإن قيل فاللغة فيها أسماء وأفعال وحروف وليس يجوز أن يكون المعلم من ذلك الأسماء دون غيرها . مما ليس بأسماء ، فكيف خص الأسماء وحدها ؟

قيل : اعتمد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى القيل (واحدتها قبيل) وهو الجماعة ، كان كل نوع من أنواع الكلمة جماعة وطائفة ، الثلاثة ، ولا بد لكل كلام مفيد

١- السابق نفسه .

٢- مع الهوامع ج ١ ص ١٩٥ .

٣- الخصائص ج ١ ص ٤١ ، ص ٤٢ ، الزمر ج ١ ص ١١ .

من اسم وقد تستغنى الجملة المستقلة عن كل واحد من الحرف والفعل ، فلما كانت الأسماء من القوة والأولية في النفس والرتبة ، على ما لا يخفاء به جاز أن يكتفى بها مما هو تال لها ، ومحمول في الحاجة إليه عليها .

للاسماء

فيها عدة لغات صحيحة منها الاستغناء عن الواو فقط أو الاستغناء عنها وعن (لا) معها^(١) ..

الأسماء الستة

من أبواب النياحة وهي :

(أب ، أخ ، حم ، فو ، ذو ، هن)

فإنها ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء .

الإضافة

ينوب المضاف مناب حرف الجر ويعمل عمله قال السيوطي (والأصح أن الجر في المضاف إليه بالمضاف قال سيويه وإن كان القياس أن لا يعمل من الأسماء إلا ما أشبه الفعل ، والفعل لاحظ له في عمل الجر ، لكن العرب ، اختصرت حروف الجر في مواضع وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض فتاب المضاف مناب حرف الجر فعمل عمله ويدل له

اتصال الضمان به ولا تتصل إلا بعاملها^(١) .

وينوب المضاف إليه عن المضاف في أحكامه من الإعراب والتذكير والتأنيث وعود الضمير فمن التذكير : قال ابن يعيش^(٢) (وإذا حذفوا المضاف أقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه ، والشاهد المشهور في ذلك قوله تعالى : «وأسأل القرية» يوسف آية ٨٢

ونحو :

قوله :

يسقون من ورد البريخ عليهم

بردى يصفق بالرحيق السلسل

أى ماء بردى والألقال تصفق وهو نهر بدمشق الفه للتأنيث .

والتأنيث نحو :

والمسك من زرداتها نافحة

أى رائحته .

وعود ضميره نحو :

قوله تعالى : «وتلك القرى اهلكناها» الكهف آية ٥٩

أى أهلها .

وغير ذلك كحديث «إن هذين حرام على ذكور أمتي»

أى استعمال هذين .

١ - ابن يعيش ح ٣ ص ٢٢ ، ص ٢٣ ، مع الهوامع ح ٢ ص ٤٩ .

٢ - ابن يعيش ح ٣ ص ٢٢ .

وفي نيابة المضاف إليه عن المضاف إذا كان المحذوف مثلاً خلاف . رصده السيوطي
حيث قال «فقال ابن مالك تبعاً للخليل نعم ولذلك نصب على الحال نحو :
تفرقوا أيادي سبأ أي مثلها أو ركب مع (لا) كحديث (إذا هلك كسرى فلا كسرى
بعده ، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده ، وقال سيويه لاه^(١) .
وقد يحذف المضاف إليه من الأول استغناء عنه بالثاني نحو :
قوله^(٢) :

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدَى لَا أَبَاكُمْ

لَا يُلْقِيَكُمْ فِي سَوَاءٍ عُمَرُ

والمراد ياتيم عدى تيم عدى فهو من قبيل مررت بخير وأفضل من ثم والمراد بخير
من ثم وأفضل من ثم ..
وقد كان تيم الأول مضافاً فبقى على نصبه وهذا لأن النداء كثير الاستعمال
فاحتمل التغير .

وقد يحذف المضاف إليه ، وينوى معناه دون لفظه فيبيان حينئذ على الضم
وذلك نحو :

قراءة السبعة لقوله تعالى : «لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ»
سورة الروم آية ٤
أي من قبل الغلب ومن بعده .

١ - جمع الهوامع ح ٢ ص ٥٢ .

٢ - هو جرير بن عطية ديسان ، ابن يمش ح ٣ ص ٢١ .

وقول الشاعر^(١) :

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَأَنْتَى لِأَوْجَلْ

عَلَى آيْنَا تَعْدُو الْمَيْنَةُ أَوْلُ

(أَوْلُ) فإن الرواية في هذه الكلمة بالضم ، وذلك على تقدير حذف المضاف إليه ونية معناه لالفظه^(٢)

قال ابن هشام (ويكثر حذف المضاف إليه أيضاً في (أى) ، وكُلْ ، وغير بعد ليس ، وربما جاء في غيرهن نحو :

قوله تعالى : «فلا خوفَ عليهم» المائدة آية ٦٩

فمن ضم ولم ينون ، أى : فلا خوف شئ عليهم وسمع «سَلَامَ عليكم» فيحتمل ذلك أى :

سلام الله ، أو إضمار آل ،^(٣)

وقديونث المضاف لتأنيث المضاف إليه بشرط صحة حذف المضاف والاستغناء عنه بالمضاف إليه كقول الفرزدق^(٤) :

أتى الفواحش عندهم معروفة

ولديهم ترك الجميل جمال

١ - هو : معن بن أوس ، أمال القالي ح ٣ ص ٢١ ، ديوان الحماسة لأبي تمام ح ٢ ص ٧ ، أوضح المسالك ح ٢ ص ٢٦ شذور الذهب ص ٩٤ ، قطر الندى ح ١٥ ص ١٦ .
٢ - قطر الندى ص ١٥ ، ص ١٦ ، مغنى اللبيب ح ٢ ص ٦٢٤ .
٣ - مغنى اللبيب ح ٢ ص ٦٢٤ .
٤ - البيت منسوب للفرزدق نسبة العيني ح ٣ ص ٣٦ وليس موجوداً في ديوانه وهو بلا نسب في الأشموني ح ٢ ص ٢٤٨ وينظر : توضيح المقاصد للمرادى ح ٢ ص ٢٥٢

وكان اللجوء للاستغناء نتيجة كثرة الاستعمال وكثرة التغير ومن ذلك الاستغناء بالكسرة عن الياء في المنادى المضاف إلى الياء ، قال ابن يعيش^(١) (متى أضافوا المنادى إلى ياء النفس ففيه لغات أجودها حذف الياء والاكتفاء منها بالكسرة .

نحو:

يا قوم لا بأس ، ويا غلام أقبل

وقال السيوطي^(٢) : «إن نودي المضاف للياء لا بعدها ساكن ففيها لغات منها قبلها ألفاً .

نحو:

الزمر آية ٥٦ قوله تعالى : «يا حسرتاً على ما فرطت»

وقد تحذف الألف مع فتح المتلو استغناء به عنها كما استغنوا بالكسر عن الياء

نحو

الزمر آية ١٦ قوله تعالى : «يا عباد فاتقون»

وهذا الوجه أجازة الأخفش والمازني والفارسي ومنعه الأكثرون ، قال أبو حيان

ويحتاج إلى سماع من العرب في النداء .

ولكثرة الاستعمال وإرادة الاختصار .

وردت نصوص فيها الاستغناء بالحذف عن اسمين مضافين وثلاث متضافات^(٣)

فمما حذف منه متضيفان :

١ - ابن يعيش ح ٢ ص ١١ .

٢ - معجم الهوامع ح ٢ ص ٥٤ وينظر : قطر الندى ص ٢٢٦ .

٣ - مفتي اللبيب ح ٢ ص ٦٢٤ ، ص ٦٢٥ .

الحج آية ٣٢

قوله تعالى : «فَأَنهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ»

أى فإن تعظيمها من أفعال ذوى تقوى القلوب .

ونحو:

قبضة من أثر الرسول

أى من أثر حافر فرس الرسول .

ونحو:

كالذى يُغشى عليه

أى : كدوران عين الذى

ونحو:

قول رؤية^(١) :

فَادْرَكَ إِزْقَالَ الْعَرَادَةِ ظَلَعُهَا :: وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ جَزِيمَةٍ إِصْبَعَا

أى ذا مسافة إصبع ومما حذف منه ثلاث متضائفات :

سورة النجم آية ٩

قوله تعالى : «فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ»

أى : فكان مقدار مسافة قربه مثل قَابِ قَوْسَيْنِ ، فحذف ثلاثة من اسم كان ،

وواحد من خبرها قال ابن هشام كذا قدرة الزمخشري .

١ - البيت ليس لرؤية ، وإنما هو للكلمة اليربوعى ، معنى اللبيب حـ ٢ ص ٦٢٤

ومع الإضافة تحذف الياء^(١)

فحذرو:

قوله^(٢):

كنّواح ريشر حمامة نجدية

ومسحت بالثنتين عصف الإثم

فَحَذَفَ الياء مع الإضافة كما يحذفها مع التنوين في (نواح) لأن كل واحدٍ منها بدلٌ من صاحبه ، وكذلك حذف الياء مع الألف واللام من الأبد كما يحذفها مع التنوين .

المصدر النائب عن التلغظ بلفظه

المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل بدليل أن الكلام المفيد قد يتركب من الأسماء وحدها كقولك :

زيد قانم

وفي كثير من الأساليب العربية الفصيحة نرى المصدر مغنياً عن التلغظ بفعله ، وذلك فيجاء المصدر المؤكد لعامله ، لأن التوكيد والحذف يتنافيان ، ومعنى هذا أن ذلك سائغ وشائع في المصدر المين للنوع أو المين للعدد .

١ - التعليقة حـ ٤ ص ٥٠

٢ - الكتاب حـ ١ ص ٩٠ ، التعليقة حـ ٤ ص ٥٠ ضرائر الشعر ص ١٢٠ ، مغنى اللبيب حـ ٢ ص ١٤٣ ، الإنصاف حـ ٢ ص ٥٤٦

وإذا ألقينا نظرة على هذه المصادر التي تغنى تماماً عن لفظ أفعالها نرى لها اتجاهين :

* مصادر واقعة في سياق الطلب

* ومصادر واقعة في سياق الخبر

فمن هذه المصادر التي أغنت عن أفعالها في سياق الطلب قولك للإنسان .

سقياً ورعياً

والمراد : سقاك الله سقياً ورعاًك الله رعياً ومنه أيضاً قولك للمدعو عليه :

خيبة وجدعاً وعقراً وبزساً وبعداً وسحقاً فقولك : خيبة بدل من خيبك الله ،

وهو مصدر منصوب به ، وكذلك جدعاً معناه ، جدعك الله ومثله عقراً وبزساً وبعداً

وسحقاً أى : عقره الله عقراً ، وأبأسه الله بزساً ، وأبعده الله بعداً ، وأسحقه الله سحقاً

على حذف الزوائد .

وكل هذه المصادر دعاء عليه أوله وهى منصوبة بفعل مضمر متروك إظهاره لأنها

صارت بدلاً من الفعل أو لأنه استغنى بذكرها عن ذكر الفعل^(١) .

ومنها ما استشهد به سيويه وهو قول ابن ميادة :^(٢)

تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يَبْعُونَ مُهْجَتِي

بجارية بَهْرًا لَهْمُ بَعْدَهَا بَهْرًا

١- ابن يعيش ج ٩ ص ٩١٤ .

٢- الكتاب ج ١ ص ٣١١ ، اللسان (٤٤٤) ، بهر الكامل ص ٣٨٩ ونسبه المبردة إلى ابن هارون .

أى : تَبَّأ

وقول عمر بن أبى ربيعة^(١) :

ثم قالوا تحبها قلت بهراً

عَدَدَ النِّجْمِ والحصى والثَّرابِ

كانه قال : جهّداً أى جهّدى ذلك .

وقد ورد فى هامش الكتاب^(٢) (الذى فى ابن يعيش ، ويقال بهراً للفلان إذا دعى عليه بسوء ، كأنه قال تعسّأ له ، ولا أعلم أحداً تعرض لتفسير ذلك إلا سيبويه ، وذلك عند إنشاء البيت وقال قبله : (ويقال بهراً فى معنى عجباً ، ومنه قول عمر ابن بى ربيعة ، وينظر اللسان) .

قال سيبويه (وسمعنا من العرب الموثوق بعريتهم من يقال له كيف أصبحت فيقول : حمد الله وثناء عليه بالرفع كأنه قال أمرى وشأنى حمد الله وثناء عليه والنصب هو الوجه على الفعل المتروك إظهاره^(٣) .

ومن هذه المصادر أيضاً قول قطرى بن الفجاءة^(٤) :

فصبراً فى مجال الموت صبراً

فمائيل الخلود بمستطاع

١ - ديوانه ص ٤٢٣ ، الكامل ص ٣٧٨ ، وينظر الكتاب ح ١ ص ٣١١

٢ - هامش الكتاب ح ١ ص ٣١١

٣ - الكتاب ح ١ ص ٣١٨

٤ - الكتاب ح ١ ص ٣٢٩

وقد استشهد ابن عصفور بهذا البيت في إضافة شرط جديد لاستغناء المصدر عن لفظ الفعل ، وهو تكرار المصدر أو دلالة الجملة على الدعاء على — نحو ما ذكرنا آنفاً — أو اقتران المصدر باستفهام توبيخي نحو :
قول الشاعر ^(١) :

أعبدا حلّ في شعبي غريبا

ألوما لا أبالك واغترابا

وجمهور النحويين لا يشترطون ما اشترطه ابن عصفور ، ويستشهدون بقوله تعالى : « فَضْرَبَ الرِّقَابَ » محمد آية ٤

فإنه ينوب عن الفعل ويتأثر بالعوامل فأعرب لعدم مشابهته للحرف .
وقول الشاعر ^(٢) :

على حين ألهى الناسَ جُلَّ أمورهم

فَنَدَلًا زُرَيْقُ المَالِ نَدَلَ الثَعَالِبِ

فاستغنى الشاعر بلفظ (ندل) عن الفعل (اندل) والندل هو الاختطاف يقال : ندل الشئ إذا اختطفه .

والمعنى : اختطف المَالُ يازريق ، كما تفعل الثعالب في اختطاف فريستها ^(٣)

١ - هو جرير ابن عذبة ديوانه ص ٦٢ ، الخزائن ص ٩ ص ٣٠٨ ، العيني ص ٤٩ ، الكتاب ص ١ ص ٣٣٩

٢ - الكتاب ص ١ ص ٣٣٩ .

٣ - الأضواء ص ٧٦٧ ، مع الهوامع ص ١ ص ١٧

ومن المصادر التي دلت على أفعالها ، وأغنت عنها في سياق الخبر مصادر كثر استعمالها وشاع ، وقامت قرائن دلت على عواملها المحذوفة ، وذلك نحو :

قولك لما لقيته وعليه وعشاء السفر ومعه آليه فعلمت أنه آيب من سفره فقلت (خير مقدم) أى قدمت خيراً مقدماً فخير منصوب على المصدر لأنه أفعال وإنما حذف ألفه تخفيفاً وأفعال بعض ما يضاف إليه فلما أضفته إلى مصدر صار مصدراً .

ومن ذلك إذا رأيت رجلاً يعد ولا يفي قلت : مواعيد عرقوب

أى وعدتني مواعيد عرقوب . فهو مصدر منصوب بوعدتني ولكنه ترك لفظه استغناء عنه بما فيه من ذكر الخلف واكتفاء بعلم المخاطب بالمراد .

قال الشماخ :

وَوَاعَدْتَنِي مَالاً أَحَارِلُ نَفْعَهُ

مواعيد عرقوب أخاه يثرب

وهذا عرقوب وعد وعدا فأخلف فضرب به المثل وذلك أنه أتاه أخ له يسأله شيئاً فقال عرقوب إذا أطلع نخلى فلما أطلع قال إذا أبلح فلما أبلح قال إذا أزمى فلما أزمى قال إذا أرتب فلما أرتب قال إذا صار تمرأ فلما صار تمرأ أخذه من الليل ولم يعطه شيئاً^(١) .

ومن هذه المصادر أيضاً عند ظهور ما يثير العجب : نحو عجباً

— وعند تذكر النعمة : نحو حمداً وشكراً لا كفوراً

— وعند الامتثال لمن له ولاية : سمعاً وطاعة .

— وعند خطاب مرضى عنه : أفعل ذلك ، وكرامة ومسرة .

— وعند خطاب مغضوب عليه : لأفعلت ذلك ورغماً وهواناً .

ومنها المصادر التي تساق تفصيلاً لعاقبة ما قبلها مثل قوله تعالى : فإما منا بعد وإما

فداء ، محمد آية ٤

ومنها المصادر المكررة خبراً عن أسماء الأعيان ، ووقعت محصورة في أسماء

الأعيان مثل :

أنت سيرا سيرا ، ما أنف إلا سيرا

فكانه قال ما أنت إلا تفعل فعلاً .

فهذه المصادر نابت عن ألفاظ أفعالها ، وكان التكرار في المثال الأول عاملاً على

استغناء المصدر عن لفظ فعله ، كما كان الحصر في المثال الثاني مؤدياً ما يؤديه

التكرار^(١) .

ومن المصادر التي تخضع لظاهرة الاستغناء المصدر الذي يقع بعد جملة هي نص

في معناه فيكون ذكر الفعل العامل حينذاك نوعاً من الفضول ياباه منهج العربي في

التعبير ، أو المصدر الذي يقع بعد جملة ليست نصاً في معناه بل تحتمله وتحتمل غيره ،

وبه تصير نصاً .

١ — الكتاب ج ١ ص ٣٣٥ ، ابن يعيش ج ١ ص ١١٥ ، مجمع الهمام ج ١ ص ١٩٣ .

* مثال الأول : له على ألف اعترافاً فعبارة (له على) بما فيها من التزام تدل

على الاعتراف .

* ومثال الثانى : أنت ابنى حقاً . فحقاً رفعت المجاز الذى قد يفهم من قوله (أنت

ابنى) .

— ومنها المصادر التى تحمل معنى الحدث ، وفيها دلالة على التشبيه ، وتقع بعد

جملة تحوى معناها ، وتدل على فاعلها ، مثل :

له صوت صوت بلبل

وله بكاء بكاء الثكلى

وذكر سيويه من هذا النوع قول الشاعر :

ما إن يَمَسَّ الأرض إلا منكب

منه وحرف الساق ، طى المحمل

وذلك لأن ما قبل قوله : طى المحمل بمنزله : له طى بقى من هذه المصادر التى

استغنت عن أفعالها هذه المصادر التى ليس لها فعل أصلاً واستعملت مضافة^(١) .

قال السيوطى (أنابوا عن المصدر اللازم إضمار ناصبه صفات) نحو :

عائناً بك ، وهيناً لك

وأقائماً وأقاعداً وهى أسماء فاعلين قال بعض المغاربة وهى موقوفة على السماع

١ — ابن يعيش وينظر : أوضح المسالك ج ١ ص ٩٢ .

وزعم بعضهم أن ذلك مقيس عند سيبويه يقال لكل من لازم صفة دائبة عليه
نحو:

أضاحكا وأخارجا^(١)

فما ورد كان عن المصادر التي اغنت عن لفظ أفعالها ، وهناك قاعدة أخرى أن
المصدر يعمل عمل الفعل في حالتين :

الأولى : أن يُحذف الفعل ، وينوب عنه مصدره في تأدية معناه وفي التعدى
واللزوم ، وكثير من أنواع العمل .

نحو:

تعظيماً والديك ، وتكريماً أهلك والأصل : عظم والديك ، وكرم أهلك

فحذف فعل الأمر وجوباً وناب عنه مصدره فعمل عمله في رفع الفاعل المستتر هنا
وفي نصب المفعول كما في المثالين .

وهو يعمل أكثر الأعمال الأخرى التي يعملها الفعل ، كالعمل في النعت ، وكتعلق
شبه الجملة وكغيرهما من باقى المعمولات ، فكل هذا يعمل به المصدر النائب عن فعله
المحذوف وجوباً .

الثانية : أن يكون المصدر صالحاً في الغالب — للاستغناء عنه بأن يحل
محله فعل في معناه مسبق (بأن) المصدرية أو (ما) المصدرية ، فيسبق الفعل (بأن)
المصدرية ، حين يكون الزمن ماضياً ، أو مستقبلاً ، ويسبق (بما) المصدرية حين يكسرن

ماضيًا أو حالاً أو مستقبلاً ، ولكنها أوضح وأقوى في الزمن الحالي ، حيث لاتصلح له (أن) لأنها لاتصلح إلا للماضي والمستقبل بخلاف (ما) فإنها صالحة للثلاثة .

فمن أمثلة الماضي :

ساءنا بالأمس مدح المتكلم نفسه

والتقدير : ساءنا بالأمس أن مدح المتكلم نفسه

أو : ما مدح

ومن أمثلة المستقبل :

سنسر غدًا باجتياز الاختراع مرحلة الاختبار^(١) .

الموصل

قال السيوطي (الموصل الاسم محصور بالعدفا ستغنى عن الحد)^(٢)

جاء الاسم الموصل مرتبطاً بالاستغناء فيما يلي :

(الذي) يقع بمعنى (الذين) مضمناً معنى الجزء بكثرة .

نحو :

والذي جاء بالصدق .. وصدق به ، ، ودونه بقلة

١ — النحر الوافي ج ٣ ص ٢١١ ، ص ٢١٢ .

٢ — معجم الهوامع ج ١ ص ٨٢ .

سورة البقرة آية ١٧

وقوله تعالى : « كالذى استوقد ناراً »

بدليل : ذهب الله بنورهم

قال السيوطي (وقيل إن (الذى) (كَمَنْ) يكون للواحد والجمع بلفظ واحد وعليه

الأخفش قال :

أولئك أشياخى الذى تعرفونهم .

قال أبوحيان : ولم يسمع ذلك فى المتن^(١) .

مازعمه الكوفيون وابن مالك فيما رصده السيوطي^(٢) من أن الموصول قد يقع باسم

معرفة بعده ويستغنى بذلك عن الصلة كقولك :

ضربت الذى إياك

— الاستغناء بالاسم الموصول (مَنْ) عن تعداد الأسماء كلها^(٣) حيث إنها لا تخصى

كثرة فأتوا باسم يتضمن ذلك وهو (مَنْ) نحو : —

قوله تعالى : « وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ »

سورة الطلاق آية ٣

١- مع الزايع ح ١ ص ٨٣
٢- الساجي ح ١ ص ٨٦
٣- الساجي ح ١ ص ٨٦

لا النافية للجنس

ورد ذكرها مرتبطاً بالاستغناء في قول السيوطي (إذا لم تعمل عمل (إن) لأجل الفصل أو يكون مدخولها معرفة فمذهب سيويه والجمهور لزوم تكرارها ، وقد يغنى عن تكرارها حرف نفى غيرها ، وهو قليل نحو :

فلا هو أبداها ولم يتجمجم^(١)

وعن حذفها قال ابن هشام (حكى الأخفش (لَا رَجُلٌ وامرأة ، بالفتح ، وأصله ولا امرأة ، فحذفت (لا) وبقي البناء للتركيب بحاله)^(٢)

الظروف

يكثر حذف الظرف الزماني المضاف إلى مصدر ، وإقامة المصدر مقامه ، فينصب مثله باعتباره نائباً عنه ، وذلك بشرط أن يُعَيَّن المصدرُ الوقت ويوضحه ، أو يبين مقداره ، وإن لم يعينه .

* فمثال الأول : أخرج من البيت شروق الشمس ، وأعود إليه غروبها .

تريد : أخرج من البيت وقت طلوع الشمس ، وأعود إليه وقت غروبها .

فحذف ظرف الزمان (وقت) ، وقام مقامه المصدر وهو (شروق ، وغروب) فأعرب

ظرفاً بالنيابة .

« ومثال الثاني : أمكث عندك كتابة ورقة .

أى : (مدة كتابة ورقة) ونحـو :

أغيب غمضة عين

أى (مدة غمضة عين)

ففى هاتين الصورتين وغيرهما بيان للمقدار الزمنى الذى يدل عليه المصدر فى كل صورة ، دون أن يعين ذلك الوقت ، ويحدده .

وقد يحذف الظرف وينوب عنه مصدر مضاف إلى اسم عين ثم يحذف هذا المصدر المضاف أيضاً ، ويحل محله اسم العين ، باعتباره نائباً عن النائب عن ظرف الزمان ، ويعرب ظرفاً بالإنابة نحو :

لا أكلم السقيّ النيرين أى : (مدة طلوع النيرين وهما الشمس والقمر)

فحذف المصدر المضاف وحل محله المضاف إليه وهو كلمة (النيرين) وتعرب ظرفاً بالإنابة . فالإنابة فيما ذكر قياسية شريطة تحقق ما ذكر^(١) .

أما نيابة المصدر عن ظرف المكان فقليلة حتى قصروها على المسموع دون غيره .

نحو :

كلمة (قُرب) فى قولك : جلست قُرب الأستاذ فكلمة (قُرب) مصدر بالنيابة .
ويصلح للإنابة - قياساً - عن الظرف بنوعيه بعد حذفه ويعرب ظرفاً بالنيابة أشياء أخرى غير المصدر :

١ - ينظر : النحر الوافى ج ٢ ص ٢٦٣ - ص ٢٦٥ .

منهـا

* صفتـه :

نحو:

صبرت طويلاً من الدهر وجلست شرقى المنزل

أى : صبرت زمناً طويلاً ، وجلست مجلساً شرقى المنزل أو : جلست مكاناً شرقى

المنزل

ومنهـا :

* عددـه :

بشرط أن يوجد ما يدل على أنه عدد كإضافة إلى زمان أو مكان .

نحو:

مشيت ست ساعات قطعت فيها ثلاثة فراسخ

ومنهـا :

كل وبعض وغيرهما مما يدل على الكلية والجزئية ، بشرط

الإضافة إلى زمان أو مكان .

نحو:

نمتُ كُـلَّ الليل

وجلس بعض الليل

وقد حدد ذلك ابن مالك في قوله^(١) :

وقد ينوب عن مكان مصدر

وذاك في ظرف الزمان يكثر

اسم الفاعل يحمل عمل الفعل

نحو:

جاء الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا

فـ (أل) هذه موصولة ، و(ضارب) حال محل (ضرب) إن أردت المعنى أو يضرب إن أردت غيره ، والفعل يعمل عمله في جميع الحالات وكذا ما حل محله قال امرؤ القيس :

القاتلين الملك الحلاً حلاً

خير معدّ حسباً وثائلاً

(القاتلين الملك) ، حيث أعمل اسم الفاعل وهو (القاتلين) : في المفعول مع كونه

دالاً على المعنى^(٢) .

١ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٥٨٨ .

٢ - قطر الندى ص ٣٠٣ وينظر الكتاب ج ١ ص ١١٧ ، مجمع الهوامع ج ١ ص ١٧ .

وإذا رفع اسم الفاعل مبتدأ مستغنياً بمرفوعه عن الخبر اعتمد على حرف استفهام أو نفى .

نحو:

أقائم زيد

وما قائم زيد^(١)

الشرط

ارتبط الشرط بالاستغناء فيما يلي :

ارتبط الشرط بالاستغناء فيما ورد من ذكر لحذف جملة الشرط ، وجملة جوابه ،
ولام الجواب ، وفاء الجواب ، * * فعن حذف جملة الشرط قال ابن هشام (هو مطرد بعد
الطلب)

نحو:

قوله تعالى : «فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ» آل عمران آية ٣١

أى : فإن تتبعونى يحببكم الله

وقوله تعالى : «فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ» مريم آية ٤٣

وقوله تعالى : رَبَّنَا أَخْرْنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ نَجِبْ دَعْوَتَكَ وَتَتَّبِعِ الرَّسْلَ إبراهيم آية ٤٤

١ - شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ص ١١٢ ، شرح الرماني للكتاب ج ٢ ص ١٣٦ ، ص ١٣٧ التعليقة ج ١ ص ٢٨٢

* وجاء بدونَه نَحْوُ :

قوله تعالى : «إِنْ أَرْضِي وَأَسِعَ فَيَأَيَّ فَأَعْبُدُون»
العنكبوت آية ٥٦

أى : فإن لم يأت إخلاص العبادة لى فى هذه البلد فَيَأَيَّ فأعبدون فى غيرها .

وقوله تعالى : «أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ»
الشورى آية ٩

أى : إن أرادوا أولياء بحق فالله هو الولي^(١)

* ومن أمثلة حذف جملة الشرط بدون الأداء قوله^(٢) :

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ

وَأِلَّا يَعْلَ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ

أى : ولا تطلقها

قال ابن هشام (وحذف جملة الشرط بدون الأداء كثير)^(٣)

** وعن حذف جملة جواب الشرط قال ابن هشام (وذلك واجب إن تقدم عليه

أو اكتشف ما يدل على الجواب فالأول نَحْوُ :

هو ظالمٌ إن فعل

والثانى : نَحْوُ :

هو إن فعل ظالمٌ

١ - معنى اللبيب حـ ٢ ص ٦٤٦ .

٢ - البيت محمد بن عبد الله الأنصارى المعروف بالأحوص . شرح ابن عقيل حـ ٢ ص ٣٨٠ .

٣ - معنى اللبيب حـ ٢ ص ٤٤٧ .

ونحو:

قوله تعالى: «وإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ» سورة البقرة آية ٧٠

ومنه:

والله إِن جَاءَنِي زَيْدٌ لَأَكْرِمَنَّهُ^(١)

فجواب اليمين يغني عن جواب الشرط ويطل جزمه ويصير بمنزلة ما ذكر قبله

نحو:

والله لئن أتيتني لأكرمك^(٢)

* وحذف فاء الجواب مختص بالضرورة^(٣) نحو:

قوله^(٤):

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا

وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

وقال السيوطي: (يجوز حذف الفاء الواقعة جواباً لشرط في سعه الكلام إذا كان

هناك قول محذوف كقوله تعالى: «فأما الذين اسودّت وجوههم أكفرتم» .

الأصل فيقال لهم أكفرتم فحذف القول استغناء بالمقول فتبعته الفاء في الحذف

ورب شئ يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً هذا قول الجمهور، وزعم بعض المتأخرين أن الفاء

١- معنى اللبيب جـ ٢ ص ٦٤٧ وينظر: التعليقة جـ ١ ص ١٧٠ ، جـ ٢ ص ٢٠٣ .

٢- الكتاب جـ ٣ ص ٦٥ .

٣- معنى اللبيب جـ ١ ص ٥٩ ، جـ ٢ ص ٦٣٥ ، ص ٦٣٦ .

لا تحذف في غير الضرورة أصلاً وأن الجواب في الآية : فذوقوا العذاب ، والأصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وأن ما بينهما اعتراض ^(١).

** وعن حذف لام الجواب قال ابن هشام (وذلك ثلاثة : حذف لام جواب (لو)

نحو :

سورة الواقعة آية ٧٠

قوله تعالى : «لو نشاء جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا»

وحذف لا (لقد) يحسن مع طول الكلام .

نحو :

قوله تعالى : «قد أَفْلَحَ مَنْ زَكَاها»

وحذف لام (لأفعلن) يختص بالضرورة كقول عامر بن الطفيل ^(٢) :

وَقِيلَ مَرَّةً أُنْأَرَنْ ، فَإِنَّهُ

فِرْعَ ، وَأَنْ أَخَاكُمُ لَمْ يُثَارِ

١ — مع الهوامع حـ ٢ ص ٦٨ .

٢ — معنى اللبيب حـ ٢ ص ٦٤٥ .

صيغ المبالغة (عامة عمل الفعل)

وهي (فَمَال / مَفْعَال / فَعُول / فَعِيل / فَعِل)

وتعمل عمل الفعل نحو:

قول الشاعر^(١):

أخا الحرب لباساً إليها جلالها

وليس بولأج الخوالف أعقلاً

فقد عملت صيغة المبالغة (لباساً) عمل الفعل فنصب المفعول به (جلالها).

وقول الآخر^(٢):

ضروبٌ ينصل السيفُ سرقَ سمانها

إذا عديموا زاداً فإنك عاقرٌ

حيث أعمل صيغ المبالغة وهي (ضروب) عمل الفعل فنصب المفعول به

١- هو القلاخ بن سزن بن جناب ، والقلاخ بضم القاف وبعد لام مفتوحة ، ابن عقيل حد ٢ ص ٨٦ ، أوضح المسالك حد ٢ ص ٤٣ شذور الذهب ص ٢٠٧ ، مغنى اللبيب ص ٣٠٧
٢- البيت لأبي طالب بن عبد المطلب عم النبي ﷺ من كلمة يرثي فيها أمية ابن المغيرة المخزومي ، أوضح المسالك حد ٢ ص ٤ ، شذور الذهب ص ٢٤٩ ، قطر الندى ص ٣٠٨

اسم المفعول (عاملاً عمل الفعل المبني للمجهول)

ويعمل عمل الفعل المبني للمجهول في نحو:

جاء المضروب عبده

رفع العبد بمضروب على أنه قائم مقام فاعله كما تقول:

جاءني الذي ضرب عبده^(١)

الصفة المشبهة باسم الفاعل تعمل عمل الفعل

وهي الصفة المصروغة لغير تفضيل لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها دون إفادة

الحدث نحو:

حسن في قولك

مررتُ برجل حسن الوجه

فحسن: صفة، لأن الصفة مادل على حدث وصاحبه، وهي مباينة لفعل ولكنها

أشبهت اسم الفاعل فأعطيت حكمه في العمل^(٢).

١ - قطر الندى ص ٣١١ .

٢ - قطر الندى ص ٣١١ ، ص ٣١٢ .

إن وأخواتها

تشبه كان وأخواتها في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما^(١).

و(إن) المكسورة أصل وهي مستغنية بمحمولها عن زيادة والمفتوحة فرع وهي لاستغنى عن زيادة.

قال السيوطي (إن وأخواتها ألفاظ قامت مقام أفعال فعملت غير متصرفة تصرفها ولا تصرف الأسماء وهي حروف لأسماء أفعال)^(٢)

والذي يؤكد العلاقة بين إن وأخواتها وظاهرة الاستغناء ما يلي :

— أن (إن) تأكيد لمضمون الجملة ، فإن قول القائل :

إن زيدا قائم

ناب عن تكرير الجملة مرتين ، إلا أن قولك :

إن زيدا قائم أوجز من قولك : زيد قائم — زيد قائم مع حصول الفرق من

التأكيد^(٣).

قال السيوطي (إن للتأكيد لذا أجيب بها القسم كما يجاب باللام في قولك ، والله

لزيد قائم ، وزعم ثعلب : أن الفراء قال إن مقررة لقسم متروك استغنى عنه بها ، والتقدير

والله إن زيدا لقائم)^(٤)

١ — سمع البهرايع ج ١ ص ١٣٤

٢ — السابق نفسه ج ١ ص ١٠٥

٣ — ابن يعيش ج ٨ ص ٥٩

٤ — سمع البهرايع ج ١ ص ١٣٢

- (ليت أو لعلّ ، نائبان عن أتمنى أو ترجى^(١) .

أخبار إن وأخواتها :

إذا كانت أخبارها ظرفاً أو جار ومجروراً فإنه قد يجوز الاستغناء عنها والسكرت عن أسمائها دونها وذلك لكثرة استعمالها والاتساع فيها ودلالة قرائن الأحوال عليها
نحو قوله —

إن مالا وإن ولداً وإن عدداً

قال ابن يعيش (كان ذلك وقع في جواب هل لهم مال وهل لهم ولد وهل عدد فقل في جوابه إن مالا وإن ولداً وإن عدداً أى إن لهم مالا وإن لهم ولداً وإن لهم عدداً لم يحتج إلى إظهاره لتقدم السؤال عنه . ولم يأت ذلك إلا فيما كان الخبر ظرفاً أو جاراً أو مجروراً^(٢) .

— ويجب حذف خبر (إن وأخواتها) إذا سدت مسده واو المصاحبة ، قال السيوطي حكى سيبويه (إنك ما وخيراً أى مع خير ، و(ما) زائدة ، وحكى الكسائي أن كل ثوب لو ثمنه بإدخال اللام على الواو أو سَدَّ مسده حال :

كقوله —

إن اختيارك ما يغيه ذائقه

بالله مستظهر بالخزم والجلد

١ — أوضح المسالك ح ١ ص ٣٢ .

٢ — ابن يعيش ح ١ ص ١٠٤ .

وكذا:

ليت شعري إذا أردت باستفهام

كقوله:

ألا ليت شعري كيف جاءت بوصلها

فشعري : مصدر اسم ليت ، والخبر ملتزم الحذف والتقدير (ليت شعري بكذا ثابت أو موجود أو واقع وصلة الاستفهام في موضع نصب بالمصدر ، وعلة الحذف كونه في معنى ليتيني أشعر ، وسد الجلة بعده عن المحذوف)^(١)

حركات الإعراب

الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف ، وبالسكون أصل للإعراب بالحذف لأنه لا يعدل عنهما إلا عند تعذرهما^(٢)

وكان حذفهم للأصل لشبهه عندهم بالفرع قال ابن جني «ألا تراهم كما حذفوا الحركات — ونحن نعلم أنها زوائد في نحو لم يذهب ولم ينطلق — تجاوزوا ذلك إلى أن حذفوا للجزم أيضاً الحروف الأصول فقالوا :

لم يخش ، ولم يرم ، ولم يغز^(٣)

١ — ابن يعيش ح ١ ص ١٠٤ .

٢ — مجمع الهمام ح ١ ص ٢١ ، ص ٢٢ .

٣ — الخصائص ح ١ ص ٣٠١ .

وكانت العلاقة بين حركات الإعراب وظاهرة الاستغناء في الآتي :

- وينوب عن السكون حذف حرف العلة من آخر فعل الأمر المعتل الآخر نحو:

اخش و ارم واسم

- وينوب عن السكوت أيضاً حذف النون في فعل الأمر المسند لألف الاثنين أو واو

الجماعة أو ياء المخاطبة مثل :

اكتبوا، اكتبوا، اكتبوا

- وينوب عن الفتح الكسرة في جمع المؤنث السالم المبني الواقع اسم (لا) النافية

للجنس نحو :

لامهملات هنا (في هذا نيابة حركة بناء عن حركة أخرى)

- وينوب عن الفتح أيضاً الياء في المثني المبني وفي جمع المذكر السالم المبني ، إذا

وقع أحدهما اسم (لا النافية للجنس) ، نحو :

لا غائين ، ولا غائين هنا

(وفي هذه الياء نيابة حرف عن حركة بناء)

- وينوب الضم الألف في المثني المبني إذا كان منادى مفرداً علماً نحو :

يا محمدان أو نكرة مقصودة مثل

يا واقفان اجلسا ، لاثنين معينين (وهذه نيابة حرف عن حركة بناء) .

- وتنوب الواو عن الضمة في جمع المذكر المبني إذا كان منادى مفرداً علماً نحو :

بإمامهم (وهذه نيابة حرف عن حركة بناء أيضاً).

(السكون ينوب عنه شينان ، وكذلك الفتح والضم) ^(١)

فالفروع العشرة النائية عن الأصول هي :

١ - ينوب عن الضمة ثلاثة أحرف : الواو والألف والنون .

٢ - وينوب عن الفتحة أربعة أشياء هي : الكسرة ، الألف ، الياء ، وحذف النون .

٣ - وينوب عن الكسرة شينان الفتحة والياء .

٤ - وينوب عن السكون حذف حرف إما حرف عله في آخر المضارع المعتل

المجزوم ، وأما حذف النون من آخره إن كل من الأفعال الخمسة المجزومة .

ويكون التوكيد للاستخفاف والكراهية تحول ألسنتهم أى الاستثقال فى النطق قال

سيبويه : (هذا باب ما يسكن استخفافاً وهو فى الأصل متحرك ، وذلك قولهم فى فخذ :

فَخَذَ ، وفى كَيْدٍ : كَيْدٌ ، وفى عَضْدٍ : عَضْدٌ وفى الرَجْل : رَجَلٌ وفى كَرَمَ الرجلُ : كَرَمٌ ،

وفى عِلْمٍ : عِلْمٌ وهى لغة بكر بن وائل ، وأناس كثير من بنى تميم .

وقالوا فى مثل :

«لَمْ يُحَرِّمْ مَنْ مُصَدِّلُهُ»

وقال أبو النجم ^(٢) :

لَوْ عَصَرْتَهُ الْبَانُ وَالْمَسْكُ انْعَصَرَ (الشاهد) فى توكيد ثانى الفعل طلباً

١ - النحر الوافى ج ١ ص ١٠١ .

٢ - النصف ج ١ ص ١٢٤ ، والتصريح ج ١ ص ٢٩٤ . اللسان (عصر).

للاستخفاف في وهي لغة فاشية في بكر بن وائل .

يريد : عَصِرَ

وانما حكمهم عن هذا أنهم كرهوا أن يرفعوا الستهم عن المفتوح إلى المسكور ،
والمفتوح أضف عليهم ، فكروهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل وكروهوا في عَصِرَ
الكسرة بعد الضمة كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع ومع هذا أنه بناء ليس في
كلامهم إلا في هذا الموضع من الفعل ، فكروهوا أن يحولوا الستهم إلى لاستئقال^(١) .

وقد كره العرب تتابع الضمتين في نطقهم لذا استغنوا عن إحداهما بالسكون
للتخفيف قال سيويه : (واذا تتابعت الضمتان فإن هؤلاء يخففون أيضاً ، كرهوا ذلك كما
يكرهون الواوين ، وانما الضمتان من الواوين ، فكما تكره الواون كذلك تكره الضمتان ،
لأن الضمة من الواو ، وذلك قولك :

الرَّسْلُ ، والطَّنْبُ ، والعَنْقُ

(تريد الرُّسْلُ ، والطَّنْبُ ، والعَنْقُ)^(٢)

فكان الاستغناء عن الحركات على ما رأينا فيما ذكره سيويه بحذف الحركة وحذف
الحركات مع ذلك قليل في العربية أكد ذلك برجستراسر^(٣) في قوله (وحذف الحركات
قليل في اللغة العربية منه ما ذكر من حذف الحركة الأصلية في (ابن) و(اسم) ، وحذف
الحركة الثانية في (نعم) و(يس) بدل :

١- الكتاب جزء ٤ ص ١١٣ ، ص ١١٤ .

٢- الكتاب جزء ٤ ص ١١٤ .

٣- التطور النحوي ص ٦٨ ، ص ٦٩ .

نَعِمَ ، وَنَسَ وَيَوزَى ذَلِكَ : الْكَرْسُ بَدَل (الْكِرْسِ) و (السَّرْقَة) بَدَل : السَّرْقَة ،
والمُعْدَة بَدَل : المُعْدَة ، وقد تحذف الحركة الثانية من (فَعِل) بغير قلب الأولى كسرة ، ،
نَحَسَ : كَبَدَ بَدَل : كَبَدَ ، وهو : كَبَدَ ، أيضاً و(نَفَس) بَدَل : نَفَسَ ، فهي في العربية
دائماً بالتحذف ، وكذلك في العبرية né'pe's بَدَل : na'p's غير أنها في الأكديّة على
الصورة الأصلية وهي napi'stv بتاء التانيث ، وقد تحذف حركة بين حرفين متماثلين أو
متشابهين ، فيدغمان وهذا ماسماه المقرنون (الإدغام الكبير) ويقع أحياناً في وسط كلمة
واحدة ، وأحياناً بين كلمتين مثال الأول : من المثلين : مَكْنَى يَدَل : مَكْنَى و (تَأْمَنَّا) يَدَل
(تَأْمَنَّا) وهما في لقرآن الكريم ، و(إِنَّا) بَدَل (إِنَّا) و(نَعِمَا) بَدَل : نَعِمَ ما .

ومن الشبهين : (يَذْكُرُ) بَدَل من (يَتَذَكَّرُ) ، وقد يحذف من الحركة همزة قبلها ،
نَحَسَ (الله) بَدَل الإله ، (والناس) بَدَل : الأناس . فأصل حذف الهمزة : هاهنا التعريف ،
ثم نقل إلى التنكير أيضاً ، فقالوا : (ناس) بَدَل : أناس ، والادغام الكبير بين الكلمتين ، كثير
في قراءة (أبي عمرو) وغيره ومثال ذلك (يشفع عنده بَدَل (يشفع عنه) وانوقف كالساد
مسد الحركة^(١) .

وكذلك كرهوا الكسرتين قال سيبويه (وكذلك الكسرتان تکرهان عند هؤلاء كما
تكره الياء ان في مواضع وانما الكسرة من الياء ، فكرهوا الكسرتين كما تکره الياءات
وذلك في قولك :

إيل ، إيل^(٢)

١ - ابن يعيش ح ٩ ص ١٢٠ ، ص ١٣١ .

٢ - الكتاب ح ٤ ص ١١٥

فكل ماسبق يؤكد أن العرب كانت لاتفهم اللغة إلا بالحرركات ، أى (معربة) ومعروف أنهم كانوا يمتحنون الأعراب بإلقاء الإعراب الغلط عليهم ، فإذا قبلوه ضعفوهم وأسقطوهم ففى ترك الحركات غموض ولباس وإيهام وضياح للمعاني .

وتلك الحركات الإعرابية لم توجد دفعة واحدة عل النحو الذى نراه الآن ، بل لعل كثيراً من المعربات الآن كانت فى وقت ما مبنية على حركات ثابتة ، كما يمكن أن تكون بعض المبنيات كانت - كما يرى أبو على الفارسى ، قديماً معربة ثم ألزمتها العرب طريقاً واحدة ، لما كثر استعمالها ، لتكون أخف على اللسان وأسهل فى التداول^(١) .

والمسائل التى اختلف فيها النحاة . ومعظمها حول الإعراب - تدل على أن الإعراب لم ينشأ دفعة واحدة على النحو الدقيق المعروف وأكبر دليل على هذا الشواهد الشعرية الكثيرة التى وردت فيها الأفعال المضارعة مجزومة بالسكون ، وحققها فى النظام النحوى أن ترفع ، والأفعال الماضية التى بنيت على السكون ، وحققها فى (النظام النحوى أن تبنى على الفتح ، ومثل هذا حدث فى الأسماء ، وكما كان هذا فى الشعر كان مثله فى قراءات القرآن الكريم^(٢) .

فإذا علمنا أن اللغات السامية لاتعرب الخبر ولا المضاف ولا الفعل المضارع (إلا فى حالة النصب ، عرفنا أن إعرابها فى العربية ظواهر مستحدثة ، جاءت عن طريق القياس حيناً ، والمجانسة الصوتية حيناً آخر . فحين وجدوا المبتدأ معرباً أعربوا الخبر معه ، وحين وجدوا المضاف إليه معرباً أعربوا المضاف معه ، وحين وجدوا الفاعل معرباً والمفعول به

١ - الخصائص ج ٢ ص ٤١ بتصرف .
٢ - اللهجات العربية فى التراث ص ١٧٧ للدكتور / أحمد علم الدين انجينة المصرية العامة للكتاب .

كذلك أعربوا الفعل المضارع معه^١

ومن المعروف أنه كان في الجزيرة العربية نمطان في الأداء ، مستوى اللغة الأدبية ، ومستوى لغة الشعب في معاملاته وشفونه ، ولغة الكتابة هي التي اتصفت بالإعراب والبيان والفصاحة والتماسك والترابط ، ولغة الخطاب اتسمت بالسرعة والانفعال ، وكان نصيب العقل والذكاء فيها ضعيفاً محدوداً ، ثم هي بعد هذا وذاك خفيفة الحركة مرنة مطواعة .

وقد كان الإعراب سهلاً على الألسنة ، ثم قل وصعب حين فسدت الطبائع العربية ، ومنشا اللحن حين نما المجتمع العربي واتسعت رقعته فتقلصت العلامة الإعرابية وحل محلها في التداول : السكون والاختلاس بدل الإشباع ومطل الحركات ، وقد شاع كل من الاختلاس والاسكان في لغة الخطاب^(٢) . أما الإشباع واعطاء الكلمة حقها من الأداء فكان من طبيعة الفصحى .

حذف المفعول به

قال ابن يعيش (اعلم أن المفعول به لما كان فضله تستقل الجملة دونه ويتعقد الكلام من الفعل والفاعل بلا مفعول جاز حذفه وسقوطه وإن كان الفعل يقتضيه)^(٣) وذلك في غير مفعولى (ظن) وأخواتها لأن أصلها المبتدأ والخبر - غالباً - فهما عمدتان بحسب أصلهما ، وقد سبق الكلام عنها في هذا البحث .

١ - المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية ص ٣٦ د. عبدالمجيد عابدين ط، أولى
٢ - الإعراب : سمع العربية الفصحى ص ٢٩ للدكتور محمد البنا ط دار الاصلاح .
٣ - ابن يعيش ح ٢ ص ٣٩ وينظر : ح ١ ص ٧٨ من ابن يعيش .

وحذف المفعول به على ثلاثة أضرب هي :

الأول : أن يحذف وهو مراد ملحوظ فيكون سقوطه لضرب من التخفيف وهو

في حكم المنطوق به .

نحو :

قوله تعالى : «الله يسط الرزق لمن يشاء ويقدر» سورة الرعد آية ٢٦

وقوله تعالى : «أهذا الذي بعث الله رسولا» سورة الفرقان آية ٤١

وقوله تعالى : «لاعاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم» سورة هود آية ٤٣

وقوله تعالى : «أين شركائي الذين كنتم تزعمون» سورة الانعام آية ٢٢

فكل هذا على إرادة الهاء وحذفها تخفيفاً لطول الكلام بالصلة ألا ترى أنه لولا إرادة

الهاء بقى الموصول بلا عائد فكان في حكم المنطوق به لأن الدلالة عليه من جهتين ، من

جهة اقتضاء الفعل له ، ومن جهة اقتضاء العلة .

الثاني : يحذف لدلالة ما تقدم عليه ولعلم المخاطب :

قال سيبويه « ومما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطب نحو :

قوله تعالى : «والحافظين قُروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات»

الأحزاب آية ٣٥

حذف المفعول من الحافظات والذاكرات لدلالة ما تقدم ، والتقدير الحافظات

والذاكراته .

فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه ومثل ذلك :

«ونخلجُ ونتركُ مَنْ يَقْجُرْكُ»

وجاء في الشعر من الاستغناء أشد من هذا ^(١) ورصد عدد من الشواهد نذكر

منها :

قول قيس بن الخطيم ^(٢) :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا

عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

ففي هذا البيت حذف خبر الأول اكتفاء بخبر الأول والمراد (نحن بما عندنا

راضون) وقد استشهد سيبويه بهذا البيت وما يليه مقولاً لما جاز من حذف المفعول به الذي هو فضله ، لأن حذف خبر المبتدأ وهو عمدة أشد من حذف الفضلة .

الثالث : أن تحذفه معرضاً عنه البتة وذلك أن يكون الغرض الإخبار بوقوع الفعل

من الفاعل من غير تعرض لمن وقع به الفعل فيصير من قبيل الأفعال اللازمة نحو :

ظُفِرَ / وشرِقَ / وقامَ / وقعدَ .

ونحو قولهم

(فلان يعطى ويمنع وير) (يصل ويقطع) والمراد يعطى ذوى الاستحقاق ويمنع

١ - الكتاب حـ ١ ص ٧٥ ونظر : تفسير أبي حيان ص ٢٣٢ .

٢ - ملحقات ديوان قيس بن الخطيم ص ١٧٣ ، هامش الكتاب ، والصواب نسبته إلى عمرو بن امرئ القيس كما في الخزانة حـ ٢ ص ١٩٣ ، وجمهرة أشعار العرب ص ١٣٧ الكتاب حـ ١ ص ٧٤ ، ص ٧٥ .

غير ذوى الاستحقاق وينفع الأوداء ويضر الأعداء إلا أنه حذف ولم يكن ثم موصول يقتضى راجعاً ولم يكن المراد إلا الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل لا غير فصار كالفعل اللازم فى الإخبار بوقوع الفعل والفاعل^(١) .

ويرى الباحث أنه بالرغم من أن المفعول به فضله فقد تشتد إليه الحاجة فلا يمكن الاستغناء عنه فى بعض المواضع ولا يصح حذفه .

وقد أوجب النحاة حذف عامل المفعول به فى أبواب معينة منها :

الاشتغال والنداء والتحذير والإغراء والاختصاص وقد عرض البحث لهذه الحالات فى مواضعها ويضاف إلى ذلك حذفه من الأمثال المسموعة عن العرب بالنصب .

نحو:

أحشفاً وسو كيلة ؟

وكذلك ما يشبه الأمثال نحو:

النساء آية ١٧١

قوله تعالى : « انتهوا خيراً لكم »

أى : واعلموا خيراً لكم .

١- السابق نفسه وينظر : معنى اللبيب ج ٢ ص ١٣٣

* جملة مفعول القول :

والجملة التي تسد — في الأغلب — مسد مفعول القول والتي محلها النصب يسمونها (محكية بالقول) بشرط أن تكون جرت من قبل على لسان ثم أعادها المتكلم وهي في محل نصب سادة مسد المفعول به وهي معروفة عند المعربين بـ (مقول القول) أي الجملة التي جرى بها القول وهي المرادة منه^(١)

الفصل

قال سيبويه (ألا ترى أن الفعل لا بد له من اسم والا لم يكن كلاماً ، والاسم قد يستغنى عن الفعل ، تقول : الله إلهنا ، وعبد الله أخونا)^(٢)

** ارتبطت ظاهرة الاستغناء بالفعل في حالتى الأمر والنهى .

وقد رصد السيرافى حالات إضمار الفعل فى ثلاثة أوجه نلخصها فيما يلى :

الأول : ما يجب فيه الإضمار ولا يحسن فيه الإظهار مثل قولك :

إيساك وأن تقرب الأسد

فلا يحسن إظهار ما نصب إياك

والثانى : ما لا يجوز أن يضمّر العامل فيه ، كأن تقول مبتدئاً : زيداً ، من غير سبب

يجرى ولا حال دالة على معنى .

١ — النحو الوافى ج ٢ ص ٤٨ ، وينظر مغنى اللبيب ج ٢ ص ٦٣٣ وجمع الهوامع ج ١ ص ١٥٦

٢ — الكتاب ج ١ ص ٢١ .

الثالث : يجوز فيه الإضمار وعدمه ^(١)

وقد رصد سيوييه باباً حدد فيه المواطن التي يحذف منها الفعل لكثرتها في كلامهم واستغناء بما يرون من الحال وبما جرى من الذكر ، قال « هذا باب ماجرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مُستَغْنٍ عن لَفْظِكَ بالفعل ، وذلك قولك :

زيداً ، وعمراً ورأسه وذلك أنك رأيت رجلاً يَضْرِبُ أو يَشْتِمُ أو يَقْتُلُ ، فاكثفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت : زيدا ، أى أَوْقِعْ عَمَلَكَ بزيدٍ . أو رأيت رجلاً يقول : أَضْرِبْ شَرَّ النَّاسِ ، فقلت : زيدا . أو رأيت رجلاً يحدث حديثاً فَقَطَعَهُ فقلت : حديثك استغثيت عن الفعل بعلمه ، أنه مستخبر فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه ^(٢) .

* وما استغنى فيه عن الفعل التحذير :

كقولك :

الأسد الأسد ، والجدار الجدار

فقد نهته أن يَقْرَبَ الأسد أو يَقْرَبَ الجدار ^(٣)

وفى حالتى الأمر والنهي والاستغناء فيها عن الفعل قال سيوييه (وإن شاء أظهر في هذه الأشياء كما أضمر من الفعل ، فقال :

(ضرب زيداً ، واشتم عمراً ، واحذر الجدار ، ولا تقرب الأسد) ^(٤)

١ - هامش الكتاب ج ١ ص ٢٥٣ .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٢٥٣ .

٣ - السابق نفسه ج ١ ص ٢٥٣ ، ص ٢٥٤ ، وينظر :

العليقة ج ٧ ص ١٢١ ، ص ١٥٢ الخصال ج ١ ص ٢٦٤

** ومن ارتباط الفعل بالاستغناء في غير الأمر والنهي :

* إضمار الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي وذلك قولك :

إذا رأيت رجلاً متوجهاً وجهة الحاج ، قاصداً في هيئة الحاج ، فقلت : مكةَ وَّ رَبُّ الكعبة كأنك قلت : يريد مكة والله .

وإن شئت أضمرت لفظ الماضي كأنك قلت : أراد مكة كأنك أخبرت بهذه الصفة عنه أنه كان فيها أمس .

ومن ذلك قوله تعالى : «بَلِّ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً» البقرة آية ١٣٥

أي : بل تتبع ملة إبراهيم حنيفاً ، كأنه قيل لهم :

اتبعوا ، حين قيل لهم «كونوا هوداً أو نصارى»^(١)

وقد عبر عن ذلك ابن يعيش بقوله «وما حذف منه الفعل ويجوز إظهاره فإن حذفته فللاستغناء عنه وإن أظهرته فللتأكيد البيان»^(٢)

* ما يضم في الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف : وذلك نحو قولك :

الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر .

ونحو :

المرء مقتول بما قتل به إن ضجراً فخنجر وإن سيفاً فسيف قال سيويه «وإن شئت

أظهرت الفعل فقلت : إن كان خنجراً فخنجر وإن كان شراً فشر

١ — الكتاب ج ١ ص ٢٥٧ وينظر ابن يعيش ج ١ ص ١٢٥ ، ص ١٢٦

٢ — ابن يعيش ج ١ ص ١٢٥

وما ينتصب على إضممار الفعل المتروك إظهاره استغناءً عنه ما جرى منه على الأمر والتحذير.

ونحو قولك:

إذا كنت تُحذِر: إِيَّاكَ، كأنك قلت: إِيَّاكَ نَحْ
وإِيَّاكَ بَاعِدْ، وإِيَّاكَ اتَّقِ ..

ونحو قولك:

نَفْسَكَ يَا فُلَانُ أَيْ: اتَّقِ نَفْسَكَ قَالَ سَيَبُوه (إلا أن هذا لا يجوز فيه إظهار ما
أضمرت^(١)).

وقال أيضاً (وحذفوا الفعل من إياك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، فصار بدلاً
من الفعل^(٢)).

ونحو:

رَأْسَهُ وَالْحَانِطُ، كَأَنَّهُ قَالَ: خَلَّ أَوْدَعَ رَأْسَهُ وَالْحَانِطُ. فالرأس مفعول
والحائط مفعول معه فانتصبا جميعاً ونحو:

شَانِكَ وَالْحَجَّ كَأَنَّهُ قَالَ: عَلَيْكَ شَانُكَ مَعَ الْحَجِّ

ونحو:

أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ كَأَنَّهُ قَالَ: بِأَذَى أَهْلَكَ قَبْلَ اللَّيْلِ

١- الكتاب ج ١ ص ٢٧٣.

٢- السابق نفسه ج ١ ص ٢٧٤.

قال سيوريه (وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا ، لكثرتها في كلامهم واستثناء بما يرون من الحال ، وبما جرى من الذكر ، وصار المفعول الأول بدلاً من اللفظ بالفعل ، حين صار عندهم مثل : إياك ولم يكن مثل : إياك لو أفردته ، لأنه لم يكثر في كلامهم إياك ، فشبهت إياك حيث طال الكلام وكان كثيراً في الكلام^(١))

وما جعل بدلاً من اللفظ بالفعل قولهم :

الْحَذَرُ الْحَذَرُ ، وَالنَجَاءُ النَجَاءُ ، وَضَرْبًا ضَرْبًا

فانتصب على (الزم الحذر) و (عليك النجاء)

قال سيوريه (ولكنهم حذفوا لأنه صار بمنزلة افعَل ، ودخول الزم عليك على افعَل مُحالٌ ومن ثم قالوا ، وهو لمعروبن مَعَذٍ يَكْرِبُ^(٢) :

أُرِيدُ حَبَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي

عَذِيرَكَ مِنْ خَلِيلِكَ مِنْ مُرَادٍ

فنصب (عذيرك) على تقدير فعل ووضعه موضعه ، فهو مصدر نائب عن فعله .

وقال الكمي^(٣)

نَعَاءٌ جَدًّا مَا غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلٍ

ولكن فِرَاقًا لِلدَّعَانِمِ وَالْأَصْلِ

١- الكتاب ج ١ ص ٢٧٥ .

٢- السابق نفسه ج ١ ص ٢٧٦ .

٣- الكتاب ج ١ ص ٢٧٦ ، الكامل ص ٥٥٠ ، العقد الفريد ج ١ ص ١٢١ ، ج ٢ ص ١٥٢ ، الأغاني ج ١ ص ٣٢ .

٤- الكتاب ج ١ ص ٢٧٦ وابن يعيش ج ٤ ص ٥١ .

وضع (نساء) موضع الفعل

وقال ذو الأصبع العدراني^(١) :

عَذِيرَ الْحَيِّ مِنْ عَدَا :: نَ كَانُوا حَيَّةَ الْأَرْضِ

فلم يجر إظهار الفعل وقبح ، كما كان ذلك محالاً^(٢) .

وقد يحذف الفعل وينوب عنه غيره مصدراً كان أو غيره نحو :

ضرباً زيداً ، وشتماً عمراً ، وكذلك :

دونك زيداً ، وعندك جعفرأ ونحو ذلك من الأسماء المسمى بها

الفعل^(٣) .

** وقد حذف الفعل ودل عليه بالمعنى :

وذلك نحو :

قول الخليل :

أَلَا رَجُلًا جَزَّاهُ اللَّهُ خَيْرًا

يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةِ تَبَيُّتْ

والتقدير عنده «ألا ترونني رجلاً هذه صفته» فحذف الفعل مدلولاً عليه بالمعنى ،

وزعم بعضهم أنه محذوف على شريطة التفسير أى ألا جزى الله رجلاً جزاه خيراً وألا

١ - الكتاب ج ١ ص ٢٧٧ ، السبني ج ٤ ص ٣٦٤ ، الخزانة ج ٢ ص ٤٠٨ .

٢ - الكتاب ج ١ ص ٢٧٧ ، ص ٢٧٧ .

٣ - الخصال ج ١ ص ٢٦٤ .

على هذا للتنبيه^(١)

**** وقد يكون الاستغناء عن الفعل لدلالة الحال عليه .**

قال ابن يعيش «وحذف الفعل العامل في (رب) كثير لأنها جواب لمن قال لك :
مالقيت رجلاً عالماً أو قد رت أنه يقول ، فنقول في جوابه : رب رجل عالم أى لقد لقيت ،
فساغ حذف العامل إذ قد علم المحذوف من السؤال فاستغنى عن ذكره بذلك ، وحذف
ههنا كحذف الفعل العامل في الباء من بسم الله الرحمن الرحيم ، والمراد أبداً بسم الله أو
بدأت بسم الله فترك ذكره لدلالة الحال عليه^(٢) وقد رصد ابن هشام في المغنى^(٣) أماكن
الحذف تحت عنوان ، ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب ، ويمكن الرجوع إليها
ومنها حذف الفعل وحده .

١ - مغنى اللبيب ج ١ ص ٦٩ ، ص ٧٠

٢ - ابن يعيش ج ٨ ص ٢٩

٣ - مغنى اللبيب ج ٢ ص ٦٢٣ - ٦٣٨

الفصل الثالث

ظاهرة الاستغناء في قضايا الصرف العربد

وفيه تناول لقضايا الصرف التي ارتبطت
بظاهرة الاستغناء

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ترددت ظاهرة الاستغناء في القضايا التصريفية التالية :

أ- فى جموع التكسير .

ب- فى باب التصغير .

ج- فى الأفعال الملازمة للبناء للمجهول .

د- فى الأفعال ناقصة التصرف أو الجامدة .

هـ- فى الاستغناء ببعض الصيغ عن بعض .

و- الاستغناء فى صيغى التعجب .

ز- الاستغناء فى التعويض .

ح- الاستغناء فى النسب .

وفيما يلي عرض البحث لتفصيل القول فى ذلك :

أولاً : ظاهر الاستغناء فى جموع التكسير :

لجمع التكسير صيغ متعددة وتجاوز أوزانه الثلاثين منها صيغ مطردة ومنها غير المطردة ويمكن الرجوع إليها جميعاً فى أى المراجع اللغوية وفيها تحديد لصيغ جموع القلة ، ولصيغ جموع الكثرة .

ويقول ابن يعيش «جعل تكسير الاسم علامة تنوب عن تحليله بالكثرة»^(١) .

وقد رأى البُحْث أن ظاهر الاستغناء تكثر في جموع التكسير من بين الظواهر التصريفية المتعددة :

أ - ومن ذلك الاستغناء بصيغ جمع القلة عن جمع الكثرة، فقالوا : رجل وأرجل ، ويد وزيد ، وعنق وأعناق وفؤاد وأفئدة .

وسمع من العرب ثلاثة أرسان ، استعملوه للقليل والكثير ، وقَبَ وأقْتَاب كذلك ، وكذا الأكف جمع كف ليس لها جمع غيره ، وقالوا : أذرع جمع ذراع مؤنثة ولا يتجاوزون هذه الصيغة ولو قصدوا الأكثر^(١) .

ومما يؤكد قولهم بالاستغناء بجموع القلة عن الكثرة مايلي :

* يقول سيويه : « وربما جاء الأفعال يُستغنى به أن يُكسر الاسم على البناء الذي هو لأكثر العدد ، فيعنى به مايعنى بذلك البناء من العدد وذلك نحو : قَبَ وأقْتَاب دَرَسَ وأرْسَان^(٢) . وقال أيضاً في موضع آخر : « رجل وأرجل إلا أنهم لم يجاوزوا الأفعال ، كما أنهم لم يجاوزوا الأكف^(٣) »

* أما المبرد فيقول « كما أنه إذا كان مجموعاً على بعض أبنية العدد ، ولم يكن له جمع غيره دخل معه الكثير ، وذلك نحو قولك :

يد وأيد ورجل وأرجل فهذا من أبنية أدنى العدد ولم يكن له جمع غيره ، فالكثير

١ - الكتاب - ٢ ص ٥٦٧ وما بعدها ، وينظر : المقتضب - ٢ ص ٣ وشرح الأشموني ص ٦٧١ تحقيق محمد

محبي الدين عبد الحميد .

٢ - الكتاب - ٣ ص ٥٧٠ - ٥٧١ .

٣ - السابق نفسه - ٣ ص ٥٧١ .

من العدد يلقب أيضاً بهذا ، لأنه لا يجمع له إلا ذلك»^(١)

* وقال ابن يعيش : (الباب في فعل بكسر الفاء أن يجمع على أفعال نحو :

عدل وأعدل

فمجيئة على أفعال على خلاف القياس فلما لم يكن له بناء قلة أضافوه إلى الكثير وكان هذا من المواضع التي قد اتسع فيها فاستغنى ببناء الكثير وإذا جاز أن يستغنى بلفظ الجمع القليل عن الكثير نحـر :

قولهم رَسَنَ وأرْسَان

ولم يقولوا رسون وقلم وأقلام ولم يقولوا قلوب فأحرى وأولى أن يستغنى بجمع الكثير عن القليل لأنه داخل في معناه فعلى هذا لا تقول عندى ثلاثة كلاب لأن له بناء قلة وهو أكلب إلا فى ضرورة الشعر ، قال الخليل شبهوه بثلاثة قروء يريد بذلك أنهم شبهوا ما يستعمل فيه القليل بما لا يستعمل فيه القليل ، واعلم أنك إذا قلت ثلاثة كلاب كان على غير وجه ثلاثة أكلب»^(٢)

ومقتضى هذا أنه من الجائز للمتحدث باللسان الفصيح أن يتحدث عن الجموع السابقة وهى من صيغ القلة فى حالة الكثرة ، إذ لم يستعمل لها جموع كثرة اكتفاء بصيغ القلة ، فتقول ثلاثة أفئدة تعنى القلة كما جاء فى قوله تعالى : «وأفئدتهم هواء»

سورة إبراهيم آية ٤٣

١ — المقتضب جـ ٢ ص ١٦٠

٢ — ابن يعيش جـ ٦ ص ٢٥

مراداً بها الكثرة بلا ريب ، كما استخدمت أيد وأرجل للقلة جاءت في القرآن الكريم للكثرة ، فقال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم للصلاة فأغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين » سورة المائدة آية ٦

ب - الاستغناء بصيغ الكثرة عن صيغ القلة (وهو عكس الحالة السابقة)

فاستعمل العرب شسوع جمع شسع ، واستغنوا به عن أشعاع جمع قلة والتي لم ترد في كلامهم ^(١) .

وجمعوا لفظ (قرد) على (قروء) جمع كثرة مستغنين بها عن (أقراء) جمع قلة ، كما استغنوا (بقروء) جمع كثرة عن (أقروء) جمع قلة ، ولم يرد (لسبع) جمعاً غير سباع ومن هنا يستعمل للقليل منها والكثير ، وقالوا في جمع (جرح) (جراح) ولم يقولوا (أجراح) .

وقالوا : رجل ورجال

وقلب وقلوب

وصرد وصردان

والاستعمال القرآني يؤكد هذا الاستغناء من ذلك قوله تعالى : « والمطلقات يتربصن

بأنفسهن ثلاثاً قروء »

سورة البقرة آية ٢٢٨

١ - روى أن الاخفش أثبت (أشعاً) ، يقول ابن يعيش في المفصل رداً على ذلك : فأما ما حكاه عن أبي الحسن من أشبع فهو شاذ قياساً واستعمالاً ، فأما الاستعمال ، فما أقله ، وأما القياس فإن الباب في (فعل) بكسر الفاء أن يجمع على أفعال ، نحو : عدل وأعدال ، فمجيئة على (أفعل) خلاف للقياس .

مع أن السياق هنا بصيغ القلة لكنها مستغنى عنها .

قال سيبويه (فأما القُرْدَةُ فاستغنى بها عن أَفْرَادٍ كما قالوا : ثلاثة شُسُوع ، فاستغنوا بها عن اشساع ، وقالوا ثلاثة قُرُوء فاستغنوا بها عن ثلاثة أَقْرُوء) ^(١) .

ويقول المبرد (وأما ما يفتح للكثير ولا يجمع على أدنى العدد فنحو قولك : شسوع ، فتقول : ثلاثة شسوع فيشترك فيه الأقل والأكثر) ^(٢)

ويقول الأشموني : تنبيهات :

الأول : كما يغنى أحدهما (يعنى جمع القلة والكثرة) عن الآخر وضعاً ، كذلك يغنى عنه أيضاً استعمالاً لقربة مجازاً نحو : ————— :

قوله تعالى : (ثلاثة قُرُوء) وقد عبر ابن مالك عن ظاهرة الاستغناء بين جمعى القلة والكثرة بقوله فى الألفية :

وبعض ذى بكثرة وضعاً يفى

كأرجل ، والعكس جاء كالصفي

وقد انتقد الأشموني عدها فى ظاهرة الاستغناء فقال : ليس الصفي مما اغنى فيه جمع الكثرة عن جمع القلة ، لورود القلة ، حكى الجوهري وغيره صفاء ، وأصفاء ^(٣) .

١ - الكتاب ج ٣ ص ٥٧٤ .

٢ - المختضب ج ٢ ص ١٦٠ .

٣ - شرح الأشموني ص ٦٧١ .

هـ - الاستغناء ببعض صيغ القلة عن بعض :

* من ذلك جمع (فَعْل) اسماً صحيح العين على (أَفْعَال) : والقياس الصرفي على أنه يأتي على (أَفْعُل) ، وما عداه يأتي على (أَفْعَال) وبناء على هذا نرى هواء التخطئة أو المتسرعين في إصدار الحكم باطلاً على الأبنية التي تخالف ما اشتهر من قياس الصرفيين يحكمون باطلاً واللحن على كل من يجمع (فَعْل) اسماً صحيح العين على (أَفْعَال) .

وقد وردت أساليب فصيحة عدة تجمع (فَعْلًا) صحيح العين على (أَفْعَال) ، وهي في تقديري من قبيل الاستغناء ببعض صيغ جمع القلة عن بعض ، والحكم بخطئها في تقديري مجازفة لا مسوغ لها .

ومن ذلك - شَعَرَ على (أَشْعَار) قال تعالى : «وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا

سورة النحل آية ٨٠

أثاناً ومتاعاً إلى حين»

وجمع (فَرَخ) على (أَفْرَاح) ومن ذلك قول الخطيب :

ماذا تقول لأفراح بذي مرخ

زغب الحواصل - لاماء ولاشجر

وسمع جمع (زَنَد) على (أَزْنَاد) ، وفرد على أفراد ، قال سيبويه «واعلم أنه قد

يجيء في (فَعْل) (أَفْعَال) مكان (أَفْعُل) وليس ذلك بالباب في كلام العرب ومن ذلك

قولهم : أفراح ، وأجداد ، وأفراد»^(١)

وقال المبرد (فأما ما جاد على (أفعال) فتحسن فرد وأفرد ، وفرخ وأفراخ)^(١)

ويعرض الأشموني وجهات النظر المتعددة في المسألة ، فيقرر أن رأى الجمهور في جمع (فعل) صحيح العين على (أفعال) غير قياسي ، واتجه لهذا الرأي ابن مالك في التسهيل وذهب الفراء إلى أنه قياسي إذا كانت الفاء همزة نحو ألف وآلاف ، أو واو نحو : وهم وأوهم

وكلام ابن مالك في شرح الكافية يبدو منه موافقة الفراء فيما فاؤه واو ، إذ يقول «إن أفعالا أكثر من (أفعل) في (فعل) الذي فاؤه واو كَوَقَّتْ وأوقات ووصف وأوصاف ، ووقف وأوقاف ، ووكر وأوكر ، ووغد وأوغاد ، فاستثقلوا ضم عين (أفعل) بعد الواو فعدلوا إلى (أفعال)»

ثم قال : «إن المضاعف من (فعل) كالذي فاؤه واو في أن (أفعالا) في جمعه أكثر من (أفعل) مثل : عم وأعمام ، وجد وأجداد ، رب وأرباب ، وتر وأبرار ، وشت وأشتات ، وفد وأفداد»^(٢)

ويتضح لنا بعد ذلك أن جمع (فعل) على (أفعال) سائغ في لسان العرب ، وليس فيه ما يعيب

* ومن ذلك مثلاً : غلام ، وكل ما كان على وزن (فعل) بضم الفاء وثالثه حرف لين يجمع في القلة على (أفعله) مثل غراب وأغربه ، وإذا أردوا التكثير قالوا

١ - المقتضب ج ٢ ص ١٩٥ ، والكامل للمبرد ج ١ ص ٢٠٣ . ص ٢٠٤

٢ - شرح الأشموني ص ٦٧٤ وينظر التسهيل . وشرح الكافية (ابن مالك)

غُرْبَان ، لكنهم في غلام قالوا في الكثير غلمان ، وسر هذا يبدو من كلام سيبويه والمبرد .

أما سيبويه فيقول «وغلّام وغلّمان ، ولم يقولوا : أغلّمه : استغنوا بقولهم : ثلاثة غلّمة كما استغنوا بفتيه .. عن أن يقولوا افتاء»^(١)

وقال في الصفحة التالية «ولم يقولوا أصيّبه استغنوا بصيّبه عنها»^(٢)

ويقول المبرد : (فأما غلام فيستغنى أن يقال فيه : أعلّمه بقولهم : غلّمه ، لأنهما الأدنى العدد ، ومجازهما واحد ، إلا أنك حذف الزيادة ، فإذا حقرت (غلّمه) فلا جود أن ترده إلى بنائه فيقول : أغلّمه ، وكذلك صبية . ولو قلت : صبيّة ، وغيمّة على اللفظ كان جيداً حسناً .

* ومن الاستغناء في الجمع أيضاً :

استغناؤهم بنسوه عن أن يجمعوا المرأة على لفظها^(٣)

* ومنه أيضاً استغناؤهم بجمع (شمال) عن جمع (يسار) قال السيوطي (ولم

يجمع يسار استغناء عنها بجمع شمال قاله ابن جني في كتابه التمام)^(٤)

١ - الكتاب ح ٣ ص ٥٧٩ وينظر : الخصائص ح ٢ ص ١٠٨ - ص ١١٣ .
٢ - السابق نفسه ، وقد أفاض الكتاب لسبويه في ذكر عدد كبير من الأمثلة لظاهرة الاستغناء وعلاقتها بجمع الكسرة لذا يمكن الرجوع إليه ح ٣ من ص ٥٦٧ وحتى ص ٦٣١ وهي نهاية الجزء الثالث .
٣ - الكتاب ح ٤ ص ٩٩ .
٤ - مع الهمع ح ١ ص ٤٣ .

ثانيا : ظاهرة الاستغناء في باب التصغير :

من خلال تتبع البحث للاستعمال العربي وجد أن ظاهرة التصغير عامة شاملة ، تقع في الأسماء المعربة كما تقع في المبنية ، لكنها في الأخيرة تأخذ صيغة تصريفية تميزها عن تصغير المعربات :

فهم إذا صغروا اسم الإشارة (ذا) قالوا : (ذَيَّا)

وإذا صغروا اسم الإشارة (تا) قالوا : (تَيَّا)

وإذا صغروا اسم الإشارة (ذان) قالوا : (ذَيَّان)

وإذا صغروا اسم الإشارة (تان) قالوا : (تَيَّان)

وإذا صغروا اسم الموصول (الذي) قالوا : (اللَّذَيَّا)

وإذا صغروا اسم الموصول (التي) قالوا : (اللَّتَيَّا)

وإذا صغروا اسم الموصول (الذان) قالوا : (اللَّذَيَّان)

وإذا صغروا اسم الموصول (اللتان) قالوا : (اللَّتَيَّان)

* وعن تحقير الأسماء المبهمة يقول (المبرد) « فإذا صغرت هذه الأسماء خولف بها

جهة التصغير ، فتركت أوائلها على حالها ، وألحقت ياء التصغير لأنها علامة فلا يعرى المصغر منها ، ولو عُرِى منها لم يكن على التصغير دليل ، وألحقت ألف في آخرها تدل على ما كانت عليه الضمة في غير المبهمة ، ألا ترى أن كل اسم تصغره من غير المبهمة

تضم أوله نحو:

فَلَيْسَ ، وَدُرَيْهِم ، وَدُنَيْبِر^(١)

واستشهد بقوله المعجاج^(٢) :

بعد اللَّتْيَا وَلِلَّتْيَا وَالتِّي

إذا علتها أنفُسُ تَرَدَّتْ

بهذه الصورة تبين لنا كيف تصغر المبنيات ؟

لكننا نلاحظ أن أعرب أهملت بعض المبنيات فلم تصغر على النحو المألوف في

تصغير الأسماء المبهمة ، وذلك استغناء عنها بنظائرها التي صغرت .

ومن ذلك : (اللاتي) اسم موصول لجماعة الإناث ، فلم نر له تصغيراً في الاستعمال

العربي ، ولو بحث وراء ذلك لوجدت أنهم استغنوا (باللَّتْيَات) عنها ، واللَّتْيَات هي جمع

(التي) بعد تصغيرها .

* قال السيوطي (ولم يصغروا من ألفاظ إشارة المؤنث سوى (تا) وتركوا تصغير

(تي) و (ذِي) و (ذِي) خوفاً من الالتباس بالمذكر)^(٣) .

وقال أبو حيان فيما رصده السيوطي (واجازه تصغير (اللاتي) و(اللواتي) و(اللاء)

١- المقتضب ج ٢ ص ٢٨٧ وينظر: الكتاب ج ٣ ص ٤٨٨ ، ص ٤٨٩ .

٢- خزنة الأدب ج ٢ ص ٢٢٠ وقد ورد أيضاً في : شواهد سيويه والمقتضب ونعنه عن المقتضب ابن الشجري في الأمالي الشجرية .

٣- همع الهوامع ج ٢ ص ١٩١ .

و (اللاتي) مذهب الأخفش قاله قياساً^(١)

وعند تناوله لهذه القضية أشار سيويه صراحة إلى مصطلح الاستغناء ، إذ يقول
(واللاتي لا تحقر ، استغنوا بجمع الواحد إذا حقر عنه ، وهو قولهم : اللّيات فلما استغنوا
عنه صار مسقطاً)^(٢)

قال أبوحيان فيما رصده السيوطي (ومذهب سيويه هو الصحيح لأنه لم يثبت عن
العرب ولا يقتضيه قياس لأن قياس هذه لأسماء — يعني اللاتي واللواتي واللاء واللاتي —
أن لا تصغر ، فمتى صغرت العرب منها شيئاً وقفنا فيه مع مورد السماع ولا نتعدها)^(٣)

— (مَنْ) و (أَي) موصولان عامان بمعنى (الذي) وغيره لا يصغران ، ولم يسمع
العرب تصغيرهما ، وذلك لأن مافيهما من عموم لا يجعل لتصغيرهما معنى^(٤)

والحقيقة أن العرب قد استغنوا عن تصغيرهما بتصغير (الذي) ، قال سيويه (ولا
يُحقر (مَنْ) ولا (أَي) إذا صاراً بمنزلة (الذي) ، لأنهما من حروف الاستفهام .. فمن لم
يلزمه تحقير كما يلزم (الذي) لأنه إنّما يريد به معنى (الذي) وقد استغنى عنه بتحقير
الذي)^(٥)

* ومن أسماء الإشارة للمفردة المؤنثة (ذه) و (ذى) كان من المتوقع طبقاً لقواعد

تصغير المبنيات أن يقال (ذياً) ، وهي صيغة تصغير (ذا) المفرد المذكور نفسها فعدلوا

١ — السابق نفسه

٢ — الكتاب جـ ٣ ص ٤٨٩

٣ — معجم الهوامع جـ ٢ ص ١٩١

٤ — المقنضب جـ ٢ ص ٢٩١

٥ — الكتاب جـ ٣ ص ٤٨٩

عنها دفعا للالتباس^(١) إلى قولهم (تيا) تصغيراً لـ (ذه) و (ذى) .

قال المبرد (فإذا ، حقرت (ذه) و (ذى) قلت : تيا ، وإنما منعك أن تقول : ذيا كراهة التباس المذكر بالمؤنث ، فقلت : تيا ، لأنك تقول : (تا) فى معنى (ذه) ، و (تى) كما تقول : (ذى) فصغرت (تآ) لتلا يقع لبس ، فاستغيت به عن تصغير (ذه) أو (ذى) على لفظها .

قال الشاعر^(٢) :

وخبر تمانى أنما الموت بالقرى

فكيف وهاتا هضبة وقلب

وقال عمران بن حطان الخارجي^(٣) :

وليس لعشنا هذا مهاة

وليس دارنا هاتا بدار

* وقد يستغنى بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل كقولهم فى مغرب الشمس

مغربان ، وعشاة عشيان^(٤) * وقد يستغنى بتصغير أحد المترادفين عن تصغير الآخر قالوا :

١ — الكتاب جـ ٣ ص ٤٨٩ وينظر مع الهوامع جـ ٢ ص ٤٨٨ و كتابنا مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين ص ٢٩ ، دار المعرفة الجامعة — إسكندرية .

٢ — الشاعر هو : كعب الغنوى فى رثاء أخيه أبى المنوار ينظر الأصمعيات ص ٩٧ — ص ١٠٠ ، الأمالى لأبى على القالى جـ ١ ص ١٤٨ .

٣ — المهاء بالهاء : الصفاء والرفة ، وقال الأصمى هو بالناء ، ووزنه (فعللة) وهى البقرة الوحشية ينظر : المقتضب جـ ٢ ص ٢٨٨ .

٤ — مع الهوامع جـ ٢ ص ١٩٠ .

أنا قسراً أي عُنْيًا ولم يصغروا قسراً استثناء عنه بتصغير عُنْيًا ، قال ابن مالك ويترد ذلك منهما جوازاً إن جمعهما أصل واحد نحو : —————

جليس بمعنى مجالس فلك أن تستغني بتصغير أحدهما عن الآخر لأنهما جمعهما أصل واحد وهو اشتقاقهما من الجلوس لأن مادة كل منهما ج ل ن فلك أن تستغني بتصغير مجالس وهو : مُجَلِّس عن تصغير جليس ولك أن تستغني بتصغير جليس وهو جليس عن تصغير مجالس^(١) .

* وعن تصغير (أمس وغدا) قال سيبويه «استغنوا عن تحقيرهما (تصغيرهما) بتصغير الذي هو أشد تمكناً ، وهو اليوم واليلة والساعة»^(٢) .

* وعن تصغير (اسم ، ابن) يقولون (سَمَى) ، و (بَنَى) قال سيبويه «حذفت الألف حين حركت الفاء فاستغيت عنها»^(٣)

ويقول ابن يعيش (اعلم ان ما كان على حرفين من الأسماء التي يلحقها التصغير والجمع والإعراب فإنه على ثلاثة أضرب أحدها : ما كان أصله على ثلاثة أحرف وأسقط منها واحد تخفيفاً أو لعله توجب ذلك)^(٤) .

١- جمع الهماع جـ ٢ ص ١٩٠ .
٢- انكتاب جـ ٣ ص ٨٠ وينظر : جمع الهماع جـ ٢ ص ٢٠٩ .
٣- الكتاب جـ ٣ ص ٤٥٤ .
٤- ابن يعيش جـ ٢ ص ٢

ثالثاً : ظاهرة الاستغناء في الأفعال الملازمة للبناء للمجهول :

وتعتبر الأفعال الملازمة للبناء للمجهول من أبرز ظواهر الاستغناء في الصرف العربي إذ نراها في الاستعمال وقد سدت مسد المبني للمعلوم والمجهول جميعاً ..

وهذه الأفعال التي اكتفى فيها بصيغة البناء للمجهول ذات سمت خاص إذ أنها من حيث معناها يتعلق الاهتمام فيها بمن وقعت عليه أكثر من تعلقه بما وقعت منه . وقد عقد لها سيويه فصلاً خاصاً وذكر منها :

جَنَّ ، وَسَلَ ، وَزَكِمَ وَوَرِدَ وَرَذِلَ^(١)

وزاد الرضی فی شرح الکافیة : حَمَّ ، وَفُتِدَ ، وَوَعِكَ وعقد لها ابن قتيبة باباً خاصاً في (أدب الكاتب) ، كما تناولها ثعلب في (الفصيح) .

وجمع السيوطي منها أفعالاً كثيرة غير ماسبق في كتابة (المزهر)^(٢)

ومنها :

زُهِيََ بمعنى : تكبر ، وهرع إلى كذا ، واضطرَّ ، واشتهر ، واستهير ، وعُني .

وير البحث أن ظاهرة الاستغناء بهذه الصورة في تقديرى دليلاً على حكمة اللسان العربي ودقته ، ونأيه عن فضول الكلام .

١ - الكتاب ح ٤ ص ٦٧ وينظر المخصص ح ١٥ ص ٧٢ ، ص ٧٣ .

٢ - المزهر للسيوطي ح ٢ ص ١٥٢ .

وقد ورد استخدام هذه الأفعال في القرآن الكريم ومن ذلك قوله تعالى : « وجاءه

قومه يهرعون إليه »

سورة هود آية ٧٨

وقوله تعالى : « إلا ما أطرتهم إليه »

سورة الانعام آية ١١٩

وقد ورد (اضطر) في القرآن الكريم مبنياً للمعلوم في موضعين فقط من مواضع

سبعة وهما قوله تعالى : « ثم اضطره إلى عذاب النار وبئس المصير » سورة البقرة آية ١٢٦

وقوله تعالى : « ثم نضطرهم إلى عذاب غليظ »

سورة لقمان آية ٢٤

وابها : ظاهرة الاستغناء في الأفعال ناقصة التصرف أو الجامدة :

تبدو ظاهرة الاستغناء في هذه الأفعال واضحة جلية ، فهناك أفعال ملازمة لصورة

الماضي وذلك مثل :-

نَمِ ، وَبَسَ

وَحَبَّذا ، وَلَا حَبَّذا ومنها :

— فعلا التعجب (ما أَفْعَلَهُ ، وأَفْعِلْ به)

— وأفعال الاستثناء مثل :

خلا ، وعدا وحاشا وكذلك :

ليس ، ومادام (من أخوات كان) وحسرى ، واخولق وأنشا وأخذ (من أفعال المقاربة والشروع) .

— ومنها : طالما ، وقلما ، وكثيراً^(١)

فهذه كلها أفعال لزمّت صورة الماضي ، وجمدت عليها ووراء هذا الجمود أن هذه الأفعال اقترنت بمعان ثابتة هي : المدح ، أو الذم ، أو التعجب ، أو الاستثناء ، أو حتى أصبح المراد منه مجرد الحدث ، وكان من نتيجة هذا أن تركنا جنباً عنصر الزمن ، وأصبح الزمن الماضي المستفاد من صيغة الفعل له القدرة على استيعاب كل الأزمنة ولم تعد الحاجة إلى صيغة الأمر أو المضارع وغيرهما ملحّة .

وهناك أفعال لزمّت صورة الأمر ، واستغنت عن الماضي المضارع ، لأن المعنى الذي تدل عليه تناسبه صيغة الأمر أكثر من غيرها ، ومن ذلك الفعل : هَبْ بمعنى افرض وتعلّم بمعنى اعلم

وقد ورد هذان الفعلان في قول الشاعر^(٢) :

فقلت : أجرني ، أبا مالك

والافهني امرأ مالكا

١ — الكتاب ٢ ص ٣٠٩ ، ص ٣٤٩ ، ص ٣٥٠ .

٢ — الكتاب ١ ص ٩٢ .

وقول الآخر :

تَعَلَّمَ شفاءَ النفس قهرَ عدوها

فبالغ بلطف في التحيل والمكر

وكذلك : هات بمعنى : أعط

وتعالى بمعنى : أقبل

وهكذا أغنت صورة الأمر في هذه الأحوال ، أو في هذه الأفعال بحكم المعنى الذى تدل عليه عن صيغتي المضارع والأمر .

وعلى هذا النهج من ظاهرة الاستغناء جاءت هذه الأفعال الملازمة لصيغة المضارع نحو :

يهيئ بمعنى يصيح

ويميط بمعنى يدفع

وفي مجال تصريف الفعل نرى أفعالاً ناقصة التصرف يأتى منها بعض الصيغ مستغنية بها عن صيغ أخرى ، فهناك أفعال يأتى منها الماضى والمضارع ، ولا يأتى منها الأمر مثل أفعال الاستمرار : مازال ، وما فتى ، وما برح ، وما انفك ، وقد يأتى من بعضها اسم الفاعل .

والصيغ المستعملة تغنى فى اللسان العربى عن الصيغ المهملة مثل :

سورة الحديد آية ٧

«ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك»

سورة طه آية ٩١

«لن نبرح عليه عاكفين»

سورة يوسف آية ٨٥

وقوله تعالى : «تَاللَّهِ تَفْتَنُ تَذَكَّرُ يَوْسُفُ»

وهذه الأفعال بما يفيد معناها من الاستمرار ، نراها في غير حاجة إلى صيغة الأمر

التي لم تُسمع في الاستعمال العربي :

ومنها الفعلان : يدع ، ويذر ورد منه المضارع والأمر ، ولم يرد منهما الماضي ، وفي

تصور بعض الصرفيين أن ماضى يدع ، ويذر ترك وأميت واستغنى عنه بالفعل الماضي ترك^(١) .

وقد ورد الاستعمال العربي بالفعل الماضي من الفعلين :

يدع ويذر

ومن ذلك قول أنيس بن زعيم الليثي في عبدالله بن زياد :

سَلْ أَمِيرِي مَا غَيْرَهُ :: فِي وَصَالِي الْيَوْمِ حَتَّى وَدَّعَهُ

وروى في قراءة شاذة : (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى) لكنه قليل ، لا يقدر في وجود

ظاهرة الاستغناء في هذين الفعلين .

والفعلان كاذ وأوشك ، استعمل العرب مضارعاً لهما : ومضارع أوشك أكثر

استعمالاً من ماضيها ، كما ورد اسم فاعل لأوشك في قول الشاعر .

فإنك موشك أن لا تراها

وتعدو دون غاضرة العوادي

وفي قول الآخر :

فموشكة أرضنا أن تعود

خلاف الأنيس وحوشا يابا

وذكر بعض النحاة أنه ثبت ورود اسم الفاعل من كاد في قول الشاعر :

أموت أسي يوم الرجام وإننى

يقينا لرهن بالذى أنا كاند

ويتحقق هذا القول وجد أن هناك تحريفاً وأن اللفظ هو (كابد) وهو اسم فاعل من

المكابدة غير جار على فعله ، إذ القياس أن اسم الفاعل من (كابد) مكابدة . قال ابن سيده

(كابده مكابدة وكبادا : قاساه والاسم كابد وقد أيد هذا ابن السكيت في شرحه ديوان

كثير^(١)

وعلى أية حال فالصيغ المستعملة من هذين الفعلين استغنى بهما عن بقية

المشتقات منهما .

خامساً : الاستغناء ببعض الصيغ عن بعض :

ولعدد من الدوافع كان استغناؤهم ببعض الصيغ في التعبير عن البعض الآخر منها كراهية أن يثقل عليهم أو رغبة في التخفيف أو نتيجة الكثرة .

* ومن ذلك ما ورد من :

نيابة (فَعَلَ) عن (فَعُلَ) ^(١)

* ومنه الاغناء بـ (فَعَلَ) عن أَفْعَل ، وفَاعِل ، وافتعل وتَفَعَّل

من نحو :

أَرَقَلَ وأَعْنَقَ أى سار سيرا سريعا

وأَذْنَبَ بمعنى أثم وأَقْسَمَ بمعنى حلف ^(٢)

* ومنه استغناؤهم عن صيغة (فَاعِل) من (فَعَلَ) بالفتح بغيرها كشايح ، وأشيَب

، وَطَيَّبَ وعَفِيفَ فلم يقلوا : شَانَخَ ولا شَانَبَ ، ولا طَايِبَ ولا عَايَفَ ^(٣)

* وقد يستغنى بـ (فَعِيل) عن مَقْعُول نحو :

دَهَنَ ، وَكَحِيلَ ، وَجَرَّيْحَ ، وطَرِيحَ قَالَ صَاحِب : أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ، ومرجعه إلى

السماع ، وقيل : ينقاس فيما ليس له فَعِيل بمعنى فاعِل نحو :

قَدَّرَ ، وَرَحِمَ كَقَرَلَهُمْ :

١- الخصائص ج١ ص ١٠٥ . ومع الهوامع ج٢ ص ١٦٢ .
٢- مع الهوامع ج٢ ص ١٦٠ ، ص ١٦١ وينظر : الزوائد في الصيغ في اللغة العربية في الأفعال ، للباحث ص ١٣ .
٣- أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ج٣ ص ٢٤٤

قديسر، ورحيم^(١)

* صيغ المطاوعة تغني عن المبنى للمجهول ، ومن ذلك صيغة (أنفعل) التي تأتي مطاوعة لـ (فعل) وهو المعنى الغالب على هذه الصيغة ، نحو :

كسرت الزجاج فانكسر

وقطعته فانتقطع

وجذبتة فانجذب

نلاحظ أن صيغة (انفعل) التي جاءت أثراً لـ (فعل) أغنت عن بنائها للمجهول (فانكسر الزجاج) أغنت عن (كسر الزجاج) .

* وكذلك (تفعل) المطاوع لـ (فعل) بتشديد العين وأغنى عن بناء أصله للمجهول أيضاً مثل الفعل (تعلم) أغنى عن (علم) .

* وكذلك (افتعل) المطاوع لـ (فعل) مثل :

مزجته فامتزج ، فبجانب أنه مطاوع للأول أغنى عن بناء أصله للمجهول فامتزج أغنى عن مزج ، وأرتفع المطاوع لرفع أغنى عن رفع .

يقول سيويه «ولن نسمعهم قالوا : فقّر ، كما لم يقولوا في الشديد شدّد ، استغنوا باشتد وافتقر ، كما استغنوا باحمار عن حمر^(٢)»

وقال سيويه في موضع آخر (استغنوا بـ) (افتقروا واشتدّ) عن (فقّرت واشدّدت) كما

١ - السابق نفسه حـ ٣ ص ٢٣٦

٢ - الكتاب حـ ٤ ص ٣٣ .

استغنوا (باحمرار عن حمر) يريد أن (احمرار) أيضا لم ينطق بالماضي منه إلا بزائد

نحو:

احمر واحمرار

كما استغنوا (بارتفع) عن (رَفَعَ) وعليه جاء (رَفِيع) ^(١)

وفي شرحه لعبارة سيبريه قال السيرافي «قولهم (افْتَقَرَ فهو فقير) ، و (اشتد فهو شديد) ، لم يأت شديد وفقير على هذا الفعل ، وإنما أتى على فعل لم يستعمل وهو (فَقُرْ) كما تقول : ضَعْفٌ ، وَشَدَدْتُ على فعلت ، واستغنوا بافتقروا اشتد عن ذلك ، كما استغنوا باحمرار عن حمر ، لأن الألوان يستعمل فيها (فَعَلَ) كثيراً ^(٢) .

* ومنه استغناؤهم بـ (أفعال) عن (فَعَلَ) و (فَعَلْ) وذلك نحو :

ازراق ، واخضار

قال سيبريه : «وقد يستغنى بأفعال عن فَعَلَ وفَعَلْ وذلك نحو : ازراق ، واخضار ، واصفار ، واحمرار واشراب ، وايباض ، واسود ، وبيض ، واخضر ، واحمر ، واصفر أكثر في كلامهم ، لأنه كثر فحذفوه» ^(٣) .

* ومنه أيضاً استغناؤهم بمثل (ترك) عن (وذر ، وودع) قال

صاحب المنصف «وإذا كانسوا قد قالوا «يذر ويدع» ولم يقولوا (وذر) ولا ودع) استغناء عنها (بترك) على ما قال سيبريه مع أن بين الماضي والمضارع

١ - الكتاب جزء ٤ ص ٩٩ . النصف جزء ١ ص ١٦

٢ - هامش الكتاب جزء ٤ ص ٩٩

٣ - الكتاب جزء ٤ ص ٢٦

قريباً^(١) ، قال ابن جني (وما رخصوه استعمالاً وإن كان مسوغاً قياساً وذراً) وودع استغنى عنهما بترك^(٢) .

* وكان استغناؤهم بصيغة عن أخرى لكراهة الانفعال قال سيبويه «إذا أردت أن تكثر الشيء بالمكان وذلك قولك : «أرضٌ مَسْبُوعَةٌ ، ومأسدة ومذابه ، لم يجيئوا بنظير ذلك فيما جاوز ثلاثة أحرف من نحو : الضفدع والتعلب كراهية أن يثقل عليهم ، ولأنهم قد يستغنون بأن يقولوا كثيرة الثعالب ونحو ذلك . وإنما اختصوا بها بنات الثلاثة خفتها»^(٣)

سادساً : ظاهرة الاستغناء في صيغة التعجب :

قال سيبويه (هذاب باب يستغنى فيه عن (ما أفعله) بما أفعل فعله ، وذلك في الجواب ، ألا ترى أن لاتقول : ما أجوبه ، إنما تقول : ما أجود جوابه ، ولاتقول هو أجود منه ، ولكن هو أجود منه جواباً ، ونحو ذلك ، وكذلك لاتقول : أجود بجوابه ، ولا يقولون في قال : يقليل ما أقيله ، استغنوا بما أكثر قائلته ، كما قالوا : تركت ، ولم يقولوا : ودعت^(٤) .

فقد يستغنى العرب عن التعجب بصيغته المباشرة وهي (ما أفعله) و (أفعل به) إلى التعجب بصيغة غير مباشرة .

١ - النصف ح ١ ص ١٦

٢ - الخصائص ح ١ ص ٣٩١

٣ - الكتاب ح ٤ ص ٩٤

٤ - الكتاب ح ٤ ص ٩٩ وينظر : الخصائص ح ١ ص ٣٩١ وسبق للبحث أن عرض لذات الصيغتين عند الكلام عن الاستغناء عن الفاعل وذلك من منظور نحوي .

وزاد ابن عصفور وغيره فيما رصد السيوطي (ومن الأفعال التي استغنى عن الصوغ فيها ، قام ، وقعد ، وجلس ، وغضب ، وشكر ، استغناء بما أحسن قيامه ونحوه ، وقال ابن الحاج بل لأنها لا يتصور فيها المفاضلة فلا يرجع قيام على قيام فيما يدل عليه لفظ قيام ، وكذا القعود والجلوس^(١) . وهو متفق في ذلك مع التفضيل .

سابعها : ظاهرة الاستغناء في التعويض :

التعويض هو أن يحذف حرف من الكلمة ، ويعوض عنه حرف آخر ، وغالبا ما يكون في غير مكان المعوض وهي ظاهرة ليست قياسية ، كما عوضوا عن لام اسم وابن بهمزة الوصل فيها . وعوضوا بهاء التانيث في ثبه ، وعزه ، وعطه عن لامها المحذوفة ومن التماس فيها : حذف الفاء من مصدر الحال الولوى مكسور العين في مضارعه . والتعويض عنها بهاء في المصدر مثل : عده ورتة^(٢) .

قال السيوطي (ومن سنن العرب التعويض ، وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة ، كإقامة المصدر مقام الأمر نحو : قوله تعالى : «فَضْرِبِ الرِّقَابَ» سورة محمد آية ٤ والفاعل مقام المصدر نحو :

سورة الواقعة آية ٧

قوله تعالى : «لَيْسَ لِرَبِّعِهَا كَاذِبَةٌ»

والمفعول مقام المصدر نحو :

١ - صبح الهمام ج ٢ ص ١٦٦ .
٢ - ابن يونس ج ١٠ ص ٥٩ .

سورة القلم آية ٦

قوله تعالى : «بأيكم المفتون» أي الفتنة

والمفعول مقام الفاعل نحو :

الإسراء آية ٤٥

قوله تعالى : «حجاباً مستوراً» أي سَاتَرَا

ثامناً : ظاهرة الاستغناء في باب النسب :

وذلك في استغنائهم عن ياء النسب بصوغ فَعَّال من الحرفة نحو :

خَبَّاز ، وفزاز ، وسقاء وبناء ، وزَجَّاج^(١)

الفصل الرابع

ظاهرة الاستغناء دوافعها ودلالاتها

* يعرض هذا الفصل لأهم الدوافع التي أدت بالعربي
إلى اللجوء للاستغناء في أثناء كلامه ..
فضلاً عن الوقوف على أهم مانجم عن ذلك من
دلالات أهمها دعم قانون الإيجاز في اللسان العربي
وغير ذلك مما له أهميته في خصائص العربية

كان الصواب للعرب في لغتهم — إعراباً وبلاغة — أمراً يستندون في تحصيله إلى السليقة ، فلم يكونوا يجرون في إقامتهم كلامهم ، وتحريمهم إعرابه ، وتنخيرهم أساليبه ، على قواعد خاصة ، وقوانين يوقفون عليها بحيث يصدر عنهم ما يصدر من قول ملاحظاً فيه تلك القواعد وهذه القوانين :

ولستُ بنحوى يلرك لسانه ولكن سلقى أقول فأعربُ

وقد اختلف العلماء والأدباء قديماً وحديثاً في مقدار تمكن العربى من لغته فذهب فريق إلى أن العربى يجرى فى لغته على الفطرة والطبع فهو لا يزيغ ولا يطاوعه لسانه إذا قصد أن يزيغ^(١) .

ويقول الجاحظ : (كُلُّ شَيْءٍ لِلْعَرَبِ فَإِنَّمَا بَدِيهَةٌ وَارْتِجَالٌ ، وَكَانَهُ الْهَامُ ، وَلَيْسَ هُنَاكَ مَعَانَاةٌ وَلَا مَكَابِدَةٌ ، وَلَا إِجَالَةٌ فِكْرٍ وَلَا اسْتِعَانَةٌ وَإِنَّمَا هُوَ أَنْ يَصْرِفَ وَهَمَّهُ إِلَى الْكَلَامِ ، وَإِلَى رَجْزِ يَوْمِ الْخِصَامِ ، أَوْ حِينَ يَمْتَحِ رَأْسَ بَنَرٍ ، أَوْ يَحْدُو بَيْعِيرٍ ، أَوْ عِنْدَ الْمَقَارَعَةِ أَوْ الْمُنَاقَلَةِ أَوْ عِنْدَ صِرَاعٍ أَوْ فِي حَرْبٍ ، فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ يَصْرِفَ وَهَمَّهُ إِلَى جُمْلَةٍ هَذَا الْمَذْهَبِ ، وَإِلَى الْعَمُودِ الَّذِي إِلَيْهِ يَقْصِدُ فَتَأْتِيهِ الْمَعَانِي إِسْرَالًا ، وَتَنْشَلُ عَلَيْهِ الْأَلْفَاظُ انْثِيَالًا ، ثُمَّ لَا يَقْبِذُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَلَا يُدْرِسُهُ أَحَدًا مِنْ وَلَدِهِ . وَكَانُوا آمِينَ لَا يَكْتُبُونَ وَمَطْبُوعِينَ لَا يَتَكَلَّفُونَ وَكَانَ الْكَلَامُ الْجَيِّدُ عِنْدَهُمْ أَظْهَرَ وَأَكْثَرَ وَهُمْ عَلَيْهِ أَقْدَرُ وَلَهُ أَقْهَرُ ، وَكُلُّ وَاحِدٍ فِي نَفْسِهِ أَنْطَقَ وَمَكَانَهُ مِنَ الْبَيَانِ أَرْقَعَ وَخُطْبَاؤُهُمْ لِلْكَلامِ أَوْجَدُ ، وَالْكَلامُ عَلَيْهِمْ أَسْهَلُ ، وَهُوَ عَلَيْهِمْ

١ - قال الفراء : (إن طباع أهل البدو الإعراب ، وطباع أهل الحضرة اللحن) . وقال ثعلب : (العرب تخرج الإعراب على اللفظ دون المعنى . ولا يفسد الإعراب المعنى . فإذا كان الإعراب يفسد المعنى ، فليس من كلام العرب) . طبقات النحويين واللفويين ، لأبى بكر الزيدى ، ص ١٣١ . وينظر أثر القرآن الكريم فى اللغة العربية ص ٥٠ أحمد حسن الباقورى ، دار المعارف ط ٣

أيسر من أن يفتقروا إلى تحفظ ، ويحتاجون إلى تدارس^(١)

ومما يرويه العلماء : شاهداً على أن اللغة العربية عند العرب طبيعة راسخة ، وجبلة ثابتة هذه المسألة :

فمن ذلك مسألة « كنت أظن العقرب أشد لسعاً من الزنبور ، فإذا هو هي ، فقد ذكروا أن سيبويه أنكر « فإذا هو إياها » وأجازه الكسائي ، فاحتكما إلى أعرابي فقضى لسبويه أن لسان العربي لم يطاوعه فيقول : « فإذا هو إياها » . وإن كان قد انتصر للكسائي كما تقول إحدى الروايات ، فذلك تدليس ، لأن أنصار الكسائي لما رأوا أن العربي لا يستطيع النطق بما أنكر سيبويه ، اكتفوا بأن تطرح المسألة على مسامعه ، فيقول : الحق مع الكسائي ؛ دون أمن ينطق العبارة كما أرادها الكسائي ، واكتفوا منه بأن يقول : رأى الكسائي صحيح !

ومن ذلك ما نقل عن أبي حاتم السجستاني أنه قال : قرأ على أعرابي : طيبى لهم وحسن مآب ؛ فقلت له طوبى ، فقال : طوبى ، فاعدت وقلت طوبى ، فقال طيبى . فلما طال على ، قلت : طو ، طو ، فقال : طى ، طى !

ومثل هذا كثير ، فالعربي في الاستغناء كان يتحاكم إلى فطرته النقية ، وعرويته المعربة ، وعندما كانت تتلاقى القبائل العربية في الأسواق ومواسم الحج كانت تتخير وتنقى الألفصح والأيسر بطريقة تلقائية يحكمها استقامة الفطرة اللغوية ، واستقامة اللسان ، واتساع آفاق التعبير التي تجاوزت حدود القبيلة ، ومطالبها الضرورية ، إلى حياة أكثر

حدوداً وأوسع مطالب

وفي هذا الطور نضجت اللغة تماماً ، وأصبحت معدة لأن ينزل بها القرآن الكريم الذي كانت فصاحته وبلاغته آية للناس وهو النص الذي «لا يأتیه الباطل من بين يديه ولا من خلفه» .

وإذا كان لنا من خلال ذلك أن نقف على الدوافع التي كانت وراء شيوع ظاهرة الاستغناء في اللسان العربي فضلاً عما ترتب على ذلك من دلالات على ما وجدنا في كل من قضايا النحو والصرف فيمكننا الانتهاء إلى مايلي :

١ — أن في الاستغناء دعماً لقانون الإيجاز في اللسان العربي ، فاللسان العربي يرفض الفضول ، ويؤثر الإيجاز حتى إنه كان محور البلاغة عندهم وفيما أسلفناه من مواضع للاستغناء في القضايا النحوية والتصريفية يكشف بجلاء عما في الاستغناء من دلالة يئنة على الإيجاز فحين تحل الهمزة في الفعل المضارع محل الضمير (أنا) قال السيوطي (ذهب بعض المتقدمين إلى أن (أنا) مركب من ألف (أقوم) ونون (نقوم)^(١)) وعندما نقول مشى بدلاً من اثنين اثنين أو ثلاث بدلاً من ثلاثة ثلاثة ورباع بدلاً من أربعة أربعة .

وعندما يستغنى بمرفوع كان التامة عن منصوبها . كل هذه الملامح تضاف إلى غيرها فتؤكد وجهة الإيجاز في التعبير العربي وهو تقليل الكلام دون إخلال بالمعنى .

٢ — باعتبارها واحدة من وسائل التنمية اللغوية ، إذ يتيح لها الفرصة لتناول المعنى الواحد بأكثر من عبارة مما يجعلها لتناول المعنى الواحد بأكثر من عبارة مما يجعلها أكثر

١ — جمع الهوامع جـ ١ ص ٦٦ وينظر : الكتاب جـ ٢ ص ٣٦٦ وينظر في الاستغناء عن الفاعل من هذا البحث .

قدرة على التعبير عن المعاني والأشياء في مواجهة ظروف متباينة ، ودور الاستغناء في هذه الناحية وإن كان محدوداً ، لأن مهمته في التطوير اللغوي أوضح وأظهر ، لكن مهمته في الإنماء وإثراء القاموس اللغوي قائمة ويبدو في ظاهرة (العدل) إذ الصيغة المعدول إليها فيها توسيع لأسباب التعبير اللغوي وإن كان كل تعبير منها له ما يدفع إليه .

وهذا كله بجانب دعم دلالة الصيغة بمنحها القدرة على أداء معان متعددة ، من القلة عندما تزدى ما تزدى جموع الكثرة مثل قوله تعالى : «وافندتهم هواء»
سورة إبراهيم آية ٤٣

وجموع الكثرة عندما تزدى معنى القلة مثل قوله تعالى : «ثلاثة قروء»

سورة البقرة آية ٢٢٨

وصيغ المطاوعة عندما تفنى عن البناء للمجهول مثل : انكسر الزجاج .
وكذلك : عندما يحل الفاعل أو الحال محل الخبر . وعندما تحل (أن) واسمها وخبرها محل مفعولي (ظن) .
وعندما تكتفى (كان وأخواتها) بالمرفوع عن الخبر ، وتتضمن معان جديدة ما كانت تدل عليها عندما كانت ناقصة .

وعندما يتخذ صيغاً لتصغير المبنيات تختلف عن صيغ تصغير المعربات .

٣ — وجود ظاهرة الاستغناء يكشف عن عجز القياس النحوي في بعض القضايا ..
يقول أبو حيان في الارتشاف «اللغة من الأمور الوضعية لا تمنطق ولا تعلل»^(١) . وهذا قول يتحدث عن طبيعة اللغة بما هو أدنى إلى الفهم الصحيح ، وأقرب إلى الحقيقة ، ومواجهة

القضايا اللغوية بأقيسة ضابطه ، شاملة مستوية أمر غير ميسور في كثير من الأحيان .

ففى الاستغناء على ماسبق أن رصدنا يعدل العربى أحيانا عن صيغة حكم بها القياس ، أو بتعبير أدق عدل القياس النحوى عن الصيغة التى أثرها العرب فى نطقهم ، مثل : أبى يأبى بفتح الباء مع أن القياس كسرهما .

وكذلك فى جَمَعَ (فَعَلَ) على (أَفْعَال) صحيح العين ، مع أن القياس الصرفى (أَفْعَل) .

كما ورد عن العربى تصغير بعض المبنيات على ما رصدنا من تصغيرهم لاسم الإشارة وللإسم الموصول والقياس النحوى والصرفى فى ذلك مقصور على الأسماء المعربة والأفعال المنصرفة .

فظاهرة القياس تكشف عن لون المواجهة اللغوية أو اللسانية فى التعبير عن الأشياء والموجودات والمعانى بطريقة تختلف عن الحلول التى طرحها الأقيسة النحوية والصرفية والعربى فى الاستغناء كان يتحاكم إلى فطرته النقية — على ماسبق أن ذكرنا — وبرغم هذا يتجرد النحاة — وبخاصة نحاة البصرة — للانتصار لأقيستهم ، ولو استغنى العربى عنها ، أعنى ولو سبق للعرب أن قالوا صيغاً ، ألفوها تغنى عما تكلفه النحاة بالقياس ، ولا أدل على ذلك من قول المبرد والذى سبق أن أشرنا إليه وهو يقول عن الاستغناء «ولو احتاج شاعر لجاز أن يقول فى رَجُلٍ أَرْجَالٌ ، وفى سَبْعٍ أَسْبَاعٌ ، لأنه الأصل»^(١)

هذا هو الانتصار للقياس يبدو في كلام المبرد ، يجيز للشاعر صيغة استغنى عنها العرب وعدلوا إلى غيرها ، ويدعو إلى هذا بدافع الضرورة ، مع أن الضرورة تقدر بقدرها ، وهي في الوقت نفسه مرتبطة بالوارد عن العرب .

٤ — هناك من الاستغناء ما يمكن أن نسميه الاستغناء الفطري يدفع إليه العربي الفصيح بسليقته وفطرته على طريقة المستبين نحو إعداد لغته ، وتأهيل لسانه للتعبير عن أشرف المعاني .

وأهدى الشرائع ، وأحسن القصص ، وأقدس المبادئ ، وأعمق العلوم ، وأصدق الخبر .

فالعربي يستخدم صيغة (أفعال) في الجمع . حيناً ، و (أفعل) حيناً آخر .

كما أنه يكتفى بصيغة القلة عن الكثرة ، ويكتفى بتصغير (الذي) عن تصغير (من) وأى) .

وأكثر التصغير في القضايا التصريفية يدخل في الاستغناء السَلَقِيّ ، وهناك الاستغناء الاصطلاحيّ الذي قال به النحاة عند تخلف بعض شروطهم التي وضعوها لمصطلح معين ، فيستبدلون به مصطلحاً آخر . كقولهم بالفاعل أو الحال الذي سد مسد الخبر ،

وقولهم بأسماء الأفعال المنقولة ، والمصدر الذي أغنى عن لفظ فعله .

وقولهم بشبه الجملة .

وقولهم بكان التامة

وقولهم بنائب الفاعل

وقولهم بظاهرة العدد

فلا استغناء في هذا كله يتجاوز باب المصطلحات ، وهو مجرد تصور من النحاة لضرور التعبير عن العرب ، ووضعها في قوالب ملائمة من قواعدهم .

٥ - فلا استغناء يعطى أبعاداً جديدة سمت اللسان العربى فى البيان وقدرته على التعبير .

فمن سمت اللسان العربى أن الصيغ فيه ليست قوالب جامدة ، وأنه يتقل من صيغة إلى صيغة ، يستخدم صيغته فيما تستعمل فيه صيغة أخرى ، فهو يستخدم صيغ جموع القلة فى الكثرة ، يستخدم بعض صيغ القلة مستغنياً عن الصيغ الأخرى .

وفى مواضع من الأفعال يكتفى بالبناء للمجهول لأن الفاعل فيها يعد ذكره نافلاً ، ولأن المعنى غير ملح فى طلبه ، وبعض الأسماء التى لا تأخذ نصيبها فى العملية التصريفية يقدم لها البديل ، فاستغناؤنا بـ (التيان) عن تصغير (اللاتى) واستغناؤنا بـ (اللذيان) عن تصغير (من وأى)

وللسان العربى أساليب تعبيرية فيها من الروعة والجمال ما يجعلها آية فى الفصاحة والبيان منها ماورد وقد حلّ فيه المصدر محل الفعل مما يجعلها فى حالة من الروعة والقدرة البيانية التى يمكن أن تفتقدها لو كان الفعل محل المصدر

فضلاً عن استخدام صيغة واحدة فى أكثر من اتجاه على ما وجدنا من صيغة

(فَعَالٍ) فالعرب يعدلون إلى صيغة (فَعَالٍ) للتسمية نحو: حَذَامِ

وللأمر نحو: نَزَالِ

وللمصدر نحو: فِجَارِ

وللصفة نحو: خَلَاقِ

وفي قيام (أن واسمها وخبرها ، مقام مفعولى (ظن) وأخواتها وجهة فى التعبير
لاتتحقق فى حالة وجود المفعولين .

٦ — الاستغناء فى عملية تصريف الأفعال ... ؟

إذ نرى قدراً منها لا يتجاوز صورة الماضى ، كما نرى أفعالاً ملازمة للأمرية ، وأخرى
ملازمة لصورة المضارع ، كما نرى أفعالاً أخرى ناقصة وهذه الأفعال كلها استغنى بما
سمع من تصرفاتها عن التصرفات الأخرى التى لم يستعملها العربى ، أو استعملها وعدل
عنها ، هذه الظاهرة بخاصة تعنى أن الأفعال فى هذه الحالة تحولت إلى وظيفة لغوية أخرى
جعلتها أشبه بالأدوات التى تحمل معانى يراد منها أن تؤديها فحسب وهذا واضح فى :

نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس والأفعال ناقصة التصرف من أخوات كان أو
كاد وغيرها .

٧ — فى الاستغناء تعبير عما هو مركزوز فى طبع العربى من رغبته فى التجانس

الصوتى فى الصيغة والتماس ما كان خفيفاً وميسوراً فى النطق ، فالعرب استخدمت
(الظن) و (اغشن) بمعنى واحد وآثرت الأخير بالتعبير ولم يصبح للأول وجود إلا فى

بطون المعاجم ، ولهجات بعض القبائل التي رفضها الذوق العام للعرب مثلاً في أسواقهم الأدبية .

وكذلك (الجريش) و (النفس) أثروا الأخير وتركوا اللفظ الأول ، ومن ذلك في القضايا التصريفية لجروهم إلى (أفْعَل) .. جمعاً لـ (فَعَلَ) مع أن الأولى (أَفْعَل) حسب كثرة الاستعمال التي بنى عليها الصرفيون قواعدهم .

وسبق أن ذكرنا مقالته الأشموني الذي رجع إلى كلام ابن مالك في شرح الكافية وفيه يقول : إن أفعلاً أكثر من (أَفْعَل) في (فَعَلَ) الذي فازه واو مثل : وقت وأوقات ، ووصف وأوصاف ، ووقف وأوقاف ، ووترو وأوتار ووغد وأوغاد .

فاستظلوا ضم عن أفْعَل بعد الواو فعدلوا إلى (أَفْعَل) .

ثم ألحق الأشموني المضاعف من (فَعَلَ) بحسب :

عَم ، وَرَب ، وَبَر ، وَقَدَّ

بما فازه واو وفي حسابه ما كان في علم العربي الذي استخدم هذه الصيغة من الخفة والعجاسي الصوني .

ومن ذلك قولهم في جمع (شَيْع) (شُوع) جمع كثرة ، ولم يرد لها جمع قلة ، وسبق أن رصدنا مقالته المبرد عن ذلك في كتابه (المقتضب) ، وإذا لم نطرنها في صيغ القلة التي تتناسب صيغة (فَعَلَ) مثل : أفْعَل وأفْعَال لوجدنا فيها بلاء كبيراً وجهداً شديداً على اللسان بسبب تلاقي حرفي الشين والسين ، وهذا يخف إلى حد كبير في صيغة

(فَعُول) التي يضم فيها الحرفان جميعاً .

كذلك مارواه سيويه^(١) من أن العرب لم تقل (فَقْر) واستغنت عنها بـ (افتقر) .

وكذلك روى أن العرب^(٢) قالت :

ما أكثر قائلته !! واستغنت بالصيغة غير المباشرة للتعجب عن الصيغة المباشرة وهي

ما أَقِيلَهُ .

فالدافع وراء هذا الاستغناء وهو التخفيف والتماس الأيسر في التعبير ، إذ نرى ذلك

واضحاً في (افتقر) وفي عبارة (ما أَشَدَّ قائلته) أكثر من (فَقْر) و (ما أَقِيلَهُ) .

١- الكتاب حـ ٤ ص ٣٣ وينظر : المدخل في هذا البحث .
٢- الكتاب حـ ٤ ص ٩٩ وينظر : الاستغناء في التعجب في هذا البحث .

الخاتمة

رَفَع

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

وهكذا انتهى بنا استقراء ومعالجة ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف إلى جملة من النتائج ينبغي أن يضعها الدارسون المتخصصون فيما بعد خطى على معالم الطريق في الدرس اللغوى الذى يستهدف الكشف عن مسالك التطور فى حياة العربية فيما بعد .

ولا أعنى القارئ بتفصيل القول فى هذه النتائج فإن لها مكانها فيما كتبت فى هذا البحث الذى قمت به ، وخاصة ما ورد فى الفصل الرابع منه ففيه ما يغنى عن إعادته هنا مرة أخرى .

ثم إنى بهذا الاستقراء وهذه المعالجة يسرت على الباحثين ما استطعت محاولاتهم الجاهدة فى استقراء ظاهرة الاستغناء ومواقعها فى قضايا النحو والصرف وما ورد من قول للنحاه والصرفيين .

فهي ظاهرة تبرز قيمة العربية الفصحى ، وتكشف عن عناصر القوة فيها ، وإمكاناتها المتعددة فى التعبير عن الأشياء حسية ومعنوية وذهنية فمصطلح الاستغناء دار مع الصفة حيث تدور وامتزج معها فى وسائط التعبير ووسائل الأداء متخللا النسيج اللغوى فى مجالاته المتعددة .

وهو عند القدماء يختلف عنه عند الداعين إليه في العصر الحديث على ماورد عنهم وماسبق ذكره في الفصل الاول من هذا البحث فهو عند القدماء مثل سيبويه والمبرد ومن على شاكلتهمما فطرة ونسق من طبيعة اللغة عند العرب نطقاً ومخاطبة أما عند هؤلاء المحدثين فهو نوع من التخفيف ومحاولة لإخضاع اللغة لتكون ميسرة للتعليم وخروجاً من أسر القاعدة .

وكان اختلاف الباحث مع دعاة (الإلغاء) في العصر الحديث لأسباب منها :

* أن الاستغناء عند القدماء ملحوظ معنى وإن اختلف في اللفظ .

وأما عند المحدثين فهو غير ملحوظ لفظاً ومعنى .

* أن الاستغناء عند القدماء يبقى على قيم أدائية للغة العربية فيتلقي المستمع الرسالة كما يريد أمن يبلغها المرسل ، وأما عند المحدثين فإنه يعتبرها النقص فضلاً عن ازهاق قيم أدائية في السياق العربي .

وبعد ،،،

فنسأل الله القدير أن يجعل هذا العمل. للعربية نفعاً ، ولنا
ثواباً وله سبحانه الحمد بدءاً وختاماً

دكتور

زين كامل الخويسكي

المصادر والمراجع

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

- أحمد حسن الباقورى / الشيخ

- اثر القرآن الكريم فى اللغة العربية - دار المعارف ط ٣

- أحمد حاكى /

- قاسم أمين - سلسلة أعلام الإسلام ط الحلبي ديسمبر ١٩٤٤ م

- أحمد سليمان ياقوت / دكتور

- ظاهرة الإعراب فى النحو العربى وتطبيقها فى القرآن الكريم الرياض

١٤٠١هـ - ١٩٨١ م

- أحمد علم الدين الجندى / دكتور

- اللهجات العربية فى التراث - الهيئة المصرية العامة للكتاب

- الأزهرى / الشيخ زيد الدين خالد بن عبدالله بن أمى

بكر (ت ٩٠٥)

- شرح التصريح على العريض ، دار إحياء الكتب القاهرة دت

- الأشمونى / نور الدين على محمد بن عيسى (ت ٩٢٩هـ)

- شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ، طبع مع حاشية الصبان بعنوان

(حاشية الصبان على شرح الأشمونى ، دار إحياء الكتب العربية القاهرة

- الأصفهاني / أبو الفرج علي بن الحسن (ت ٢٥٦ هـ)

- الأغاني ط . دار الكتب المصرية .

- امرؤ القيس / الشاعر

- ديوانه ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف بمصر سنة

١٩٦٤ م

- أمين الخولي / الشيخ

- مشكلات حياتنا اللغوية ، ط معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٨ م .

- ابن الانباري / أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت

٥٧٧ هـ)

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين ، البصريين والكوفيين .

تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ط التجارية الكبرى ، سنة

١٩٥٥ م

- أنيس فريحه / دكتور

- نحو عربية ميسرة ، دار الثقافة ، بيروت ١٩٥٥

- البحتري

- الحماسة الرحمانية سنة ١٩٢٩ م

- برچستراسر /

- التطور النحوي للغة العربية ، طبعة مصر ١٩٢٩ م

- أبوبكر الزبيدي / محمد بن الحسن (ت ٣٧٩ هـ)

- الاستدراك على سيويه - تحقيق اغناطيوس كويدي - روما ١٨٩٠ م

- البغدادى / عبدالقادر بن عمر (١٠٩٣ هـ)

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب تحقيق عبدالسلام هارون دار

الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م

- الجاحظ / عمرو بن بحر (ت ٢٥٥ هـ)

- الحيوان ، تحقيق عبدالسلام هارون ، ط التجارية الكبرى سنة

١٩٥٩ م

- البيان والتبيين : تحقيق عبدالسلام هارون ، ط التجارية الكبرى ،

١٩٦٨ م

- جبر ضومط /

- فلسفة اللغة العربية ، مطبعة المقتطف والمقطم بمصر ، ١٩٢٩ م

- الجرجاني / الشريف على بن محمد

- التعريفات ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف دار الكتب

العلمية بيروت - لبنان ط ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م

- الجرجاني / عبدالقاهر بن عبدالرحمن (ت ٤٧١ هـ)

- دلائل الإعجاز ، دار المنار بمصر ، ١٩٢٩ م

- جرير / الشاعر

- ديوانه تحقيق نعمان أمين طه ط دار المعارف بمصر ١٩٧١ م

- ابن الجزري / الحافظ أبو الخير

- النشر في القراءات العشر تحقيق : محمد علي الضباع القاهرة د.ت.

- ابن جنى / أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ)

- الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار دار الكتب بمصر سنة

١٩٥٢ م

- سر صناعة الإعراب ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ط الحلبي

بمصر ، سنة ١٩٥٤

- المنصف : شرح التصريف للمازني ، تحقيق إبراهيم مصطفى

وعبدالله أمين القاهرة ١٩٥٤ م

- أبوحيان الأندلسي / أنير الدين محمد بن يوسف الغرناطي الشهير
بأبي حيان (ت ٧٤٥هـ)

- البحر المحيط ، مطبعة السعادة بمصر ، ١٣٢٨هـ الناشر د. الفكر
١٩٨٣م

- الخضري / الشيخ شمس الدين محمد بن مصطفى (ت ١٨٧٠هـ)

- حاشية الخضري على ابن عقيل ، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده ،
القاهرة ١٩٤٠م .

- الرضي / رضى الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي (٦٨٨هـ)

- شرح كافية ابن الحاجب مطبعة الشركة العثمانية - اسطنبول سنة
١٣١٠هـ

- الرمانى / أبو الحسن على بن عيسى (ت ٣٨٤ هـ)

- شرح الرمانى لكتاب سيبويه نسخة مصورة بمجمع اللغة العربية
بالقاهرة برقم ١٨٣ نحو وهى مصورة عن نسخة فيض الله
باسطنبول ورقمها فيها ١٩٨٤ .

- معانى الحروف تحقيق عبدالفتاح إسماعيل شلى ، دار نهضة مصر -
القاهرة ١٩٧٣م

- الزمخشري / أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو (ت ٥٣٨ هـ)

- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ،

المطبعة البهية المصرية ، سنة ١٩٢٥ م

- المفصل في صناعة الإعراب ط٢ دار الجبل بيروت ١٣٢٣ هـ

- زين كامل الخويسكى /

- مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين ، دار المعرفة الجامعية - إسكندرية

١٩٨٧

- الزوائد في الصيغ في اللغة العربية في الأسماء وفي الأفعال ، دار

المعرفة الجامعية - إسكندرية ١٩٨٥ م

- اللام الموطنة للقسم في القرآن الكريم ، دار المعرفة الجامعية إسكندرية

١٩٨٨ م

- أبوزيد / سعيد بن أوس بن ثابت الأنصارى (ت ٢١٥ هـ)

- النوادر في اللغة ، تحقيق ودراسة الدكتور/ محمد عبدالقادر أحمد ،

دار الشروق ١٩٨٠ م

- ابن السراج / أبو بكر محمد بن سهل النحوى البغدادى (ت ٣١٦ هـ)

- الأصول في النحو ، تحقيق / الدكتور عبدالحسين الفتلي ، دراسة الرسالة

.. سيبويه / أبوبشر عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)

- الكتاب تحقيق عبدالسلام هارون ، (القاهرة ١٩٦٦ - ١٩٧٧م)

- السيرافى / أبو محمد ابن أبى سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان
(ت ٣٦٨هـ)

- شرح أبيات سيبويه ، تحقيق محمد على الريح هاشم ، منشورات مكتبة
الكلبيات الأزهرية ودار الفكر ، مطبعة الفجالة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٤م

- السيوطى / جلال الدين عبدالرحمن بن أبى بكر بن محمد (ت
٩١١هـ)

- جمع الهوامع شرح جمع الجوامع ، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت
د.ت

- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى
وأخريين (صيدا - بيروت ١٩٨٦م)

- ابن الشجرى / الشريف أبو السعادة هبة الله بن على (٦٤٥هـ)

- الآمالى الشجرية ، ط دائرة المعارف النظامية حيدرآباد ١٣٤٩هـ

- شوقى ضيف / دكتور

- تيسيرات لغوية ، دار المعارف بمصر

- الشنتمرى / الأعلام

- شرح شواهد سيويه بهامش الكتاب ط / بولاق

- الصبان / محمد بن على (ت ١٢٠٦ هـ)

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفيه ابن مالك طبعه
المكتبة التجارية الكبرى د.ت

- الصيمرى / عباد بن سليمان (ت : ٢٥٠ هـ)

- التبصرة والتذكرة ، تحقيق عبدالله الحيوى مطبعة النعمان النجف
١٩٧٢م

- طفيل الغنوى / الشاعر

- ديوانه ، تحقيق : فريتس كرنكوف لندن ١٩٢٧م

- عائشة عبدالرحمن / دكتورة

- الإعجاز البيانى للقرآن ، ومسائل ابن الأزرق ودراسة قرآنية لغوية
وبيانية ، دار المعارف - بمصر ط ٢ ١٩٨٤م

- عباس حسن / الأستاذ

- النحو الوافى ، دار المعارف بمصر ١٩٦٨م

- عبدالصبور شاهين / دكتور

في علم اللغة العام ، مؤسسة الرسالة بيروت ط ٣ ١٤٠٠ هـ

- عبدالمجيد عابدين / الدكتور

- المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية ، مطبعة

الشبكشي بالأزهر بمصر سنة ١٩٥١ م

- عبده على الراجحي / دكتور

- النحو العربي والدرس الحديث ، بحث في المنهج بيروت ١٩٨٦ م

- ابن عبد ربه / أبو عمر أحمد بن محمد (ت ٣٢٨ هـ)

- العقد الفريد ، ط لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٥٦ م

- عفيف دمشقية / دكتور

- خطي متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش — الكوفيون)

دار العلم للملايين بيروت ط ٢ ١٩٨٢ م

- ابن عقيل / بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٧٦٩ هـ)

- شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين

عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر ١٩٦٤ م

- على ابوالمكارم / دكتور

- تاريخ النحو العربي - حتى أواخر القرن الثاني الهجري ط ١٣٩١ -

١٩٧١ م ، القاهرة الحديثة للطباعة

- أصول التفكير النحوي (بيروت ١٩٧٣ م)

- تقويم الفكر النحوي (بيروت د.ت)

- على النجدي ناصف / الأستاذ

- من قضايا اللغة والنحو ، مكتبة نهضة مصر بالقاهرة ١٩٥٧ م

- عمر بن أبي ربيعة / الشاعر

- ديوانه ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة -

مصر ١٣٧١ هـ

- العيني /

- شرح الشواهد الكبرى بهامش الخزانة بولاق سنة ١٢٩٩ هـ

- شرح الشواهد الصغرى بهامش شرح الأشموني

- الفارسي / أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ت (٣٧٧ هـ - ٩٨٧ م)

- التعليقة على كتاب سيويه ، تحقيق وتعليق الدكتور عوض بن حمد

القوزى ، مطبعة الأمانة - القاهرة .

- الفراء / أبوزكريا يحيى بن زياد (ت : ٢٠٧هـ)

- معانى القرآن :

أ- الجزء الأول : تحقيق : أحمد يوسف نجاتى ، ومحمد على النجار-

القاهرة ١٩٥١م

ب- الجزء الثانى : تحقيق محمد على النجار (القاهرة د.ت)

ج- الجزء الثالث : تحقيق : د. عبدالفتاح إسماعيل شلى (القاهرة

١٩٧٣م)

- الفرزدق / الشاعر

- ديوانه ، تحقيق عبدالله الصاوى ، المكتبة التجارية ، سنة ١٩٥٥م

- قاسم أمين /

- كلمات ، مطبعة الجريدة بمصر سنة ١٩٠٨م .

- القالى / أبوعلى إسماعيل بن القاسم البغدادى

- الآمالى ، المطبعة الأميرية - ببولاق ١٣٣٤هـ

- القرافى / شهاب الدين أحمد بن ادريس بن عبدالرحمن (ت ٦٨٤هـ)

- الاستغناء فى الاستثناء ، تحقيق : محمد عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان

- القرطبى / ابن مضاء

- الرد على النحاة ، تحقيق : الدكتور / شوقى ضيف ، دار الفكر العربى - القاهرة ١٩٤٧م .

- ابن مالك / أبوعبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله (ت ٦٧٢هـ)

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربى / القاهرة ١٩٦٧م

- المبرد / أبوالعباس محمد بن يزيد (ت . ٢٨٥هـ)

- المقتضب ، تحقيق : محمد عبدالغالى عزيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٩٦٨م .

- الكامل فى اللغة والأدب ، مؤسسة المعارف - بيروت .

- محمد البنا / دكتور

- الإعراب : سمة العربية الفصحى ، ط . دار الإصلاح

- محمد فؤاد عبد الباقي /

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، مطابع الشعب ١٣٧٨ هـ .

- المرادى / حسن بن قاسم بن عبدالله بن علي (ت ٨٧٤٩ هـ)

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيه ابن مالك ، تحقيق :

عبدالرحمن سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ١٩٧٦ م

- منيرة سليمان العلولا / دكتوراه

- الإعراب وأثره في ضبط المعنى - دراسة نحوية قرآنية ، دار المعرفة

الجامعية - إسكندرية ١٩٩٣ م - ١٤١٣ هـ .

- منظور / جمال الدين محمد بن مكرم

- لسان العرب ، طبعة بيروت ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م

- النابغة الذبياني / الشاعر

- ديوانه ، من مجموع خمسة دواوين ، الوهبة ١٢٩٣ هـ

- نفوسة زكريا / دكتورة

- تاريخ الدعوة إلى العامة وآثارها في مصر ، دار المعارف بمصر ، سنة

١٩٦٤ م

- ابن هشام / أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف (ت ٧٦١هـ)

- شذوذ الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق / محيى الدين

عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر ط ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م

- أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك بعناية : عبدالعزيز محمد النجار ،

ط ٤ مطبعة السعادة - القاهرة ١٩٧٣ م

- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق / محمد محيى الدين

عبد الحميد .

- قطر الندى وبل الصدى ، حققه وضبط غريه وشرح شواهد محمد

محيى الدين عبد الحميد .

- ياسين / الشيخ

- حاشية ياسين على التصريح ، ط . الأزهرية

- ابن يعيش / موفق الدين يعيش بن على النحوى (ت ٦٤٣هـ)

- شرح المفصل ، دار الطباعة المنيرية / القاهرة د.ت

محتويات البحث

رفع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ص

الموضوع

٩-٥

* المقدمة

٢٥-١١

* الفصل الأول : ظاهرة الاستغناء

- التعبيرات المختلفة التي استخدمها القدماء لظاهرة

١٢

الاستغناء .

١٥

- أهمية الاستغناء عند القدماء .

١٦

- من ملامح ظاهرة الاستغناء .

١٦

- أهم الدوافع وراء لجوئهم إلى الاستغناء في كلامهم .

١٧

- ما يمكن إدراجه تحت مصطلح الاستغناء .

- دعاة الإصلاح اللغوي في العصر الحديث والاستغناء

٢٠

في اللغة العربية .

- تردد الاستغناء في قضايا النحر أكثر منه في قضايا

٢٣

الصرف .

الفصل الثاني : ظاهرة الاستغناء في قضايا النحر

١٩٨-٢٦

العربي

٣٨-٢٩

- النكداء «ورد على هذا النحو»

٢٩

١- الاستغناء

٣١

٢- النيابة

٣١

٣- سدّمد

ص

الموضوع

- ٣٢ ٤- الإبدال
- ٣٢ ٥- الحذف :
- ٣٣ * حذف حرف النداء .
- ٣٣ * حذف أواخر الكلمات في الترخيم .
- ٣٥ * حذف المنادى .
- ٣٥ ٦- العدل
- ٥٦-٣٦ - كان وأخواتها :
- ٣٦ * وذلك في حالة كونها تامة .
- ٣٧ * الاستغناء عن خبر كان بالحذف :
- ٥٧-٣٩ - الفاعل :
- ٣٩ * الاستغناء عن الفاعل :
- أولاً : استغناء الفعل الثلاثي المبني للمعلوم بمادته
- ٤٢ عن الفاعل :
- * القضايا التي ورد الاستغناء فيها عن الفاعل :
- ٤٥ ١ - صيغتا التعجب (ما أفعله وأفعل به) القياسية
- ٤٥ أ- ما أفعله :
- ٤٧ ب- أفعل به :
- ٢ - أفعالا الاستثناء (عداً ، وخلاً وحاشاً ،

ص

الموضوع

- ٤٩ وليس . ولا يكون
- ٥٠ ٣ - أفعال مكفوفة بـ (ما) لأفواعل لها وهي :
قلما وكثراً وطالما
- ٥١ ٤ - الفعل الاول في صيغة التنازع حين لا يذكر معه فاعل
- ٥٣ ثانياً : استغناء الفعل للمبنى للمجهول بمادته
عن الفاعل
- ٥٥ * الغرض من الاستغناء عن الفاعل
- ٦٨ - ٥٨ - الاستغناء فك باب الضمان
- ٧٠ - ٦٩ - التمام فك أفعال المقاربة والرجاء
- ٧٠ - اسم المصدر
- ٧١ - الاشتغال
- ٧٢ - نون التوكيد الخفيفة
- ٧٣ - الفعل المضارع
- ٧٤ أ - نواصب المضارع :
- ٧٤ - من نواصبه
- ٧٤ (لن)
- ٧٤ (إذن)
- ٧٥ (أن المضمر بعد لام الحضور)

ص

الموضوع

- (حتى وكونها الجارة والنصب بعدها بأن

٧٦

مضمرة وجوبا)

- (الفاء والواو) العاطفتان واللذان ينصب

٧٧

بعدهما المضارع بأن مضمرة جوازا:

٧٩-٧٧

ب - جواز المضارع :

٧٧

- ((لا) الطلية)

٧٨

- ((لما)

٧٨

- (لام الطلب)

٨١-٧٩

- الاستفهام

٨٠

من أسماء الاستفهام :

٨٠

- (مَنْ)

٨٠

- (أَيْنَ)

٨٠

- (كَيْفَ)

٨٤-٨٢

- أسماء الأفعال

٩١-٨٥

- التوابع :

٨٨-٨٥

أ - الاستغناء في النعت :

٨٥

١ - حذف النعت

٨٧

٢ - الاستغناء بالنعت عن الاسم :

ص

الموضوع

٣ - الاستغناء بالثنية والجمع في حالة

٨٧

تعدد النعوت

٨٨

٤ - حذف النعوت

٨٩

ب - الاستغناء في التوكيد :

٩٢ - ٨٩

ج - الاستغناء في العطف :

* من حروف العطف التي ارتبطت

٩٠

بالاستغناء :

٩٠

- (إما) بالكسر

٩١

- (أو) بالسواو

٩٢

* من حذف المعطوف :

٩٢

* من أمثلة حذف المعطوف عليه :

٩٤ - ٩٢

د - الاستغناء في البدل :

٩٤

- جمع المذكر السالم :

٩٤

- جمع المؤنث السالم :

٩٥

- النكرة والمعرفة :

١٠٢ - ٩٥

- الحال :

٩٦

أولاً : حذف عامل الحال

٩٨

ثانياً : حذف صاحب الحال والعامل فيه

ص

الموضوع

- ٩٩ ثالثاً : الاستغناء بواو الحال عن الضمير .
- ٩٩ رابعاً : الاستغناء بالضمير عن واو الحال .
- ١٠٠ خامساً : الاستغناء بالحال عن الخبر .
- ١١٢-١٠٢ - الحروف والاستغناء :
- ١٠٢ أولاً : حروف الجر والاستغناء :
- ١٠٩-١٠٤ * عدد من حروف الجر في ضوء ظاهرة الاستغناء
- ١٠٤ - (حتّى) .
- ١٠٤ - (مُذ ومُنْذُ) .
- ١٠٥ - (الكاف) .
- ١٠٥ - (اللام) .
- ١٠٥ - (واو القسم والجر) .
- ١٠٦ - (باء السببية) .
- ١٠٧ * حذف الجار
- ١١٢-١٠٩ ثانياً : حروف غير الجر والاستغناء :
- ١٠٩ - (تاء التانيث) .
- ١٠٩ - («ما» الحرفية الموصولة) .
- ١١٠ - (واو المفعول معه) .
- ١١٠ - (إن) .

ص	الموضوع
١١٠	- لام الاستداء
١١١	- (اللام الطلية)
١١١	* حذف نون (لذن)
١١٢	* حذف (أل)
١١٢	* إسقاط الواو
١١٥-١١٣	- مفعولا ظن وأخواتها
١١٥	- مفعولا كسا وأخواتها
١٢١-١١٦	- شبه الجملة
١٢١-١١٧	- ما يغنى عن الخبر :
١١٨	أولاً : إغناء الفاعل عن الخبر
١٢١	ثانياً : الاستغناء بالحال عن الخبر
١٢١	ثالثاً : إغناء المصدر عن الخبر
١٢١	رابعاً : إغناء المفعول به عن الخبر
١٢٦-١٢٢	- حذف المبتدأ أو الخبر
١٢٣-١٢٢	* مما حذف فيه المبتدأ وجوباً
	١ - قطع التعت إلى الرفع مدحاً أو دماً أو
١٢٢	برحماً
	٢ - ما أخبر عنه بمصدر مرفوع جنى به

ص

الموضوع

- ١٢٢ بدلاً من التلطف بفعله .
- ٣ - إذا كان المبتدأ مخبراً عنه بمختص
- ١٢٣ بمعنى (نعم) أو (نيس) مؤخرها عنها :
- ١٢٣ ٤ - ماحكاه الفارسى
- ١٢٣ ٥ - وفى بعض الوجوه بعد (لاسيما) :
- ١٢٤ * حذف الخبر وجوباً :
- ١٢٤ ١ - قبل جواب (لولا) :
- ١٢٥ ٢ - ان يكون المبتدأ صريحاً فى القسم :
- ٣ - أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسم
- ١٢٥ براو وهى نص فى المعية :
- ١٢٥ ٤ - أن يكون المبتدأ :
- * أما مصدراً عاملاً فى اسم مفسر
- ذى حال لا يصح كونها خبراً عن
- ١٢٥ المبتدأ المذكور :
- ١٢٥ * أو مضافاً للمصدر المذكور :
- ١٢٥ * أو إلى مؤول بالمصدر المذكور :
- ١٢٦ * حذف المبتدأ والخبر :

١٣٩ - ١٢٧

- المبتدأ :

ص

الموضوع

- ١٢٨ * الأمور التي أربط فيها المثنى بالاستغناء :
- ١٢٩ * الاستغناء عن نون التثنية بالحذف :
- ١٣٢ - العالم :
- ١٣٣ - اسم الإشارة :
- ١٣٤ - القسم :
- ١٣٥ * حذف لا في جواب القسم :
- ١٣٦ * حذف حرف القسم :
- ١٣٧ - ١٣٨ * حذف جملة جواب القسم :
- ١٣٧ - حالات حذف جملة جواب القسم :
- ١٣٨ * حذف جملة القسم :
- ١٣٩ * اجتماع القسم والشرط :
- ١٣٩ - حذف لام التوطئة :
- ١٤٠ - ١٤٤ - الكل :
- ١٤٠ ورد العدل عند النحاة في المواضع التالية :
- الأول : ما كان معدولاً عن اسم معرفة إلى مثال
- ١٤٠ (فعل)
- ١٤٠ الثاني : ما كان معدولاً من الأعداد
- ١٤٠ الثالث : المعدول عن طريقة الجمع

ص

الموضوع

- ١٤٠ الرابع : ماعدل عن الألف واللام .
- ١٤١ الخامس : ماعدل إلى أمثال (فَعَال) :
- ١٤١ ١ - ماعدل للتسمية
- ١٤٢ ٢ - ماعدل للأمر
- ١٤٢ ٣ - ماعدل للمصدر
- ١٤٢ ٤ - ماعدل بمعنى الصفة
- ١٤٤ - ١٤٦ التنوين :
- ١٤٤ * تنوين العوض :
- ١٤٦ - التفضيل :
- ١٤٨ - الاستثناء :
- ١٥١ - التمييز :
- ١٥٢ - المفعول له :
- ١٥٢ - استغناء الجملة عن الحرف والفعل :
- ١٥٣ - الاسيما :
- ١٥٣ - الاسماء الستة :
- ١٥٣ - ١٥٨ الإضافة :
- ١٥٩ - ١٦٧ المصدر النائب عن التلفظ بلفظه :
- ١٦٧ - ١٦٨ الموصول :

الموضوع

ص

- ١٦٩ - الناقية للجنس :
- ١٧٢-١٦٩ - الظروف :
- ١٧٣-١٧٢ - اسم للفاعل يعمل عمل الفعل :
- ١٧٦-١٧٣ - الشرط :
- ١٧٧ - صيغ المبالغة عاملة عمل الفعل :
- ١٧٨ - اسم للمفعول عاملا عمل الفعل المبدل للمجهول
- الصفة المشبهة باسم الفاعل تعمل عمل
- ١٧٨ - الفعل :
- ١٨١-١٧٩ - إن وأخواتها :
- ١٨٠ * أخبار إن وأخواتها
- ١٨٧-١٨١ - حركات الإعراب :
- ١٨٣ * الفروع العشرة النائية عن الأصول :
- ١٩٠-١٨٧ - حذف المفعول به :
- ١٨٨ على ثلاثة أضرب
- الأول أن يحذف وهو مراد ملحوظ فيكون
- ١٨٨ سقوطه لضرب من التخفيف
- الثاني يحذف لدلالة ما تقدم عليه ولعلمه
- ١٨٨ المخاطب به

ص

الموضوع

الثالث : أن تحذفه معرضا عنه البتة وذلك أن

١٨٩ يكون الغرض الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل .

١٩١ * جملة مفعول القول :

١٩٧-١٩١ - الفعل :

** ارتبطت ظاهرة الاستغناء بالفعل في حالتي

١٩١ الأمر والنهي :

** ارتباط ظاهرة الاستغناء بالفعل في غير

١٩٣ حالتي الأمر والنهي .

١٩٦ ** حذف الفعل والدلالة عليه بالمعنى .

١٩٧ ** الاستغناء عن الفعل لدلالة الحال عليه .

٢٢٨-١٩٩ الفصل الثالث :

٢٢٧-١٩٩ ظاهرة الاستغناء في الصرف العريى،

٢١٠-٢٠٣ أولا : ظاهرة الاستغناء في جموع التكسير :

أ- الاستغناء بصيغ جمع القلة عن جمع

٢٠٤ الكثرة :

ب- الاستغناء بصيغ الكثرة عن صيغ

٢٠٦ القلة :

الموضوع

ص

ح - الاستغناء ببعض صيغ القلة عن

٢٠٨

بعض .

٢١١ - ٢١٥

ثانياً : ظاهرة الاستغناء في باب التصغير :

ثالثاً : ظاهرة الاستغناء في الأفعال الملازمة للبناء

٢١٦ - ٢١٧

للمجهول .

رابعاً : ظاهرة الاستغناء في الأفعال ناقصة التصرف أو

٢١٧ - ٢٢١

الجامدة .

٢٢٢ - ٢٢٥

خامساً : الاستغناء ببعض الصيغ عن بعض :

٢٢٢

- نيابة (فعل) عن (فعل) ..

- الإغناء بـ (فعل) عن (أفعل) و (فَاعِل)

٢٢٢

و (اقتعل) و (تَفَعَّل)

- استغناؤهم عن صيغة (فَاعِل) من

٢٢٢

(فعل) بالفتح بغيرها ..

٢٢٢

- الاستغناء بـ (فَعِيل) عن (مَفْعُول) ..

- صيغ المطاوعة تغني عن المبنى

٢٢٣

للمجهول .

- استغناؤهم بـ (افعال) عن (فعل)

٢٢٤

و (فَعْل) ..

الموضوع

ص

ص

- استغناؤهم بمثل (ترك) عن (وذر) و

٢٢٢

٢٢٤

٢٢٢

(ودع) ...

- استغناؤهم بصيغة عن أخرى لكراة

٢٢٣

٢٢٥

٢٢٣

الاستغناء ..

٢٢٦ - ٢٢٥

٢٢٥

سادساً : ظاهرة الاستغناء في صيغتي التعجب :

٢٢٧ - ٢٢٦

٢٢٥

سابعاً : ظاهرة الاستغناء في التعويض :

٢٢٧

٢٢٦ - ٢٢٥

ثامناً : ظاهرة الاستغناء في باب النسب :

٢٢٩ - ٢٢٨

٢٢٨

الفصل الرابع :

٢٣٠ - ٢٢٩

٢٢٩

(ظاهرة الاستغناء .. دوافعها ودلالاتها) :

•• اختلاف العلماء والأدباء قديماً وحديثاً في مقدار

٢٣١ - ٢٣٠

٢٣٢ - ٢٣١

٢٣١

تمكن العربي من لفه ..

•• ما روى شاهداً على أن اللغة العربية عند العرب

التي هي لغة العرب

٢٣٣ - ٢٣٢

٢٣٢

طبيعة راسخة وجبله ثابتة ..

١ - في الاستغناء دعم لقانون الإيجاز في

٢٣٣

٢٣٣

اللسان العربي ..

٢ - الاستغناء واحد من وسائل التنمية

٢٣٣

اللغوية ..

٣ - وجود ظاهرة الاستغناء يكشف عن

ص

الموضوع

٢٣٤

عجز القياس النحوي في بعض القضايا .

٤ - هناك من الاستغناء ما يمكن أن

نسميه الاستغناء القطري يدفع إليه العربي

٢٣٦

بسليقته .

٥ - الاستغناء يعطى أبعاداً جديدة لسمت

٢٣٧

اللسان العربي ..

٦ - الاستغناء في عملية تصريف

٢٣٨

الأفعال ..

٧ - في الاستغناء تعبير عما هو مركز

٢٣٨

في طبع العربي ..

٢٤٥ - ٢٤٢

- الخاتمة :

٢٦٤ - ٢٤٧

- المصادر والمراجع :

٢٧٩ - ٢٦٥

- محتويات البحث :

رقم الإيداع

٩٣/١١٢١٩

I.S.B.N

977-273-273-039-1

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

